عدد 133 — 17 محرم 1444 (15 أغسطس 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أبريل 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2022

صفحة

- محضر الجلسة رقم 050 ليوم الإثنين 18 ذو الحجة 1443 (18 يوليوز 2022) 11040

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

- محضر الجلسة رقم 051 ليوم الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 (19 يوليوز 2022) 11064

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ "الأمن الصحي".

- محضر الجلسة رقم 052 ليوم الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 (19 يوليوز 2022) 11095

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية (سؤال لكل فريق ومجموعة).

- محضر الجلسة رقم 053 ليوم الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 (19 يوليوز 2022) 11112

جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

- محضر الجلسة رقم 054 ليوم الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 (19 يوليوز 2022) 11137

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

محضر الجلسة رقم 050

التاريخ: الإثنين 18 ذو الحجة 1443 هـ (18 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب هذا المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2022، وكذا على مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الغذائي" على السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، وبعد إحالة هذا التقرير على الحكومة، يعقد مجلسنا هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

لابد في البداية أن أذكر أن إحداث هذه المجموعة أتى في سياق التفاعل مع مضامين الخطاب الملكي السامي، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية، وفي إطار المسؤولية المؤسساتية التي يتحملها مجلسنا الموقر من منطلق تركيبته الغنية بالكفاءات المهنية والنقابية وممثلي الجهات والجماعات الترابية الأخرى، وكذا من منطلق الأسبقية المخولة له دستوريا وتخصصه بالضبط في مناقشة القضايا الاجتماعية والتنموية، طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور، تنعقد هذه الجلسة لمناقشة هاد التقرير الهام، في إطار حصة زمنية إجمالية، حددتها ندوة الرؤساء في 150 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة.

إذن، قبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، لابد أن أتقدم بالشكر باسم المجلس إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، التي اشتغلت على هذا الموضوع الهام والاستراتيجي وعلى المجهودات المبذولة من أجل إنجاز المهمة المسندة إليها في الوقت المحدد لذلك.

كما أشكر كذلك كافة الأطر الإدارية التي عملت في إطار هذه المجموعة الموضوعاتية والتي ساهمت بمجهوداتها الجبارة في مواكبة كل الأشغال المؤدية إلى إنجاز هذا التقرير.

شكرا للجميع.

وشكرا كذلك لجميع من ساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة.

إذن في البداية أعطي الكلمة للسيد المهدي عتمون رئيس المجموعة الموضوعاتية، من أجل عرض تقرير موجز حول منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية المذكورة.

تفضل السيد الرئيس السي المهدي عتمون.

المستشار السيد المهدي عتمون:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تنعقد اليوم الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعقلة بالأمن الغذائي بعد 90 يوم من العمل المتواصل مع كل المتدخلين الوطنيين والدوليين وبعد مسارات متعددة تتعلق بالأساس بتطوير منهجية العمل، وفق أسلوب مبتكر وتنظيم مجموعة من جلسات الاستماع مع القطاعات والمؤسسات المعنية والقيام بزيارات ميدانية متعددة وصياغة التقرير المعروض عليكم اليوم.

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية بتضامن وتآزر كبير بين كل أعضائها، بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة - ونعاود هاذ الكلمة هاذي - بتضامن وتآزر كبير بين كل أعضائها بعيدا عن الحسابات الضيقة بين الأغلبية والمعارضة، لأن الجميع كان على وعي تام بضرورة المساهمة الفعالة والناجحة في الورش الوطني لبناء جيل جديد من السيادة والأمن الغذائي، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال افتتاح هذه السنة التشريعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اشتغلت مجموعة العمل الموضوعاتية في ظروف وسياق غير مسبوقين، جراء توالي الأزمات الوبائية، والتوترات الجيو استراتيجية في عدد من مناطق العالم وتحديات التغيرات المناخية وغيرها، وهي إكراهات وتحديات، تجعل من رهان ضمان الأمن الغذائي كدعامة للأمن الاستراتيجي الشامل من أقوى الإشكالات التي تسائل المجتمع

الدولي، كما تسائل الآليات والاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتدعو باستعجال إلى إطلاق مبادرات للتفكير الاستراتيجي، بغية التأسيس لنظام غذائي عالمي جديد، يوفر الأمن الغذائي لمختلف شعوب العالم بإنصاف وعدالة وبرؤية استراتيجية تؤسس للنمو المستدام، وتواجه شبح المجاعة بروح تضامنية.

إن هذه العوامل والمعطيات وغيرها التي انتبهت إليها بلادنا، جعلت من موضوع السيادة والأمن الغذائي ضمن الأولويات التي يحث عليها صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله وأيده، والتي ينبغي على مختلف الفاعلين الانكباب عليها.

وفي هذا السياق، جاءت التوجيهات المولوية السامية خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، حيث أكد جلالته نصره الله أنه قد "**أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تحصينها في مختلف أبعادها الصحية والطاقية والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض**"، وشدد جلالته على "**ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد**"، انتهى نطق صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الصدد، ومن موقعه كسلطة تشريعية معنية دستوريا بممارسة الرقابة والتشريع والدبلوماسية الموازية وتقييم السياسات العامة والعمومية، واستحضارا لامتداد مكوناته ترابيا ومهنيا واقتصاديا واجتماعيا، تفاعل مجلس المستشارين بشكل سريع مع هذه التوجيهات الملكية السامية ومع هذه الرؤية الاستراتيجية لبلادنا، وبادر بإحداث المجموعة الموضوعاتية حول ملف الأمن الغذائي، والتي استطاعت في ظرف قياسي بفضل انسجام مكوناتها وتفاني أطرها على بلورة مشروع تقرير عام، مبني على تشخيص موضوعي وبحياد تام، لوضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما وقفت المجموعة على مختلف المخططات القطاعية الاستراتيجية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "الجيل الأخضر" ومخطط "أليوتيس" وغيرها، ولم يفت اللجنة الوقوف عند قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة.

لقد نظمت المجموعة الموضوعاتية عددا من جلسات الاستماع والزيارات الميدانية للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والأسواق من أجل الإطلاع عن كثب عن الوضعية الحقيقية لمنظومة الأمن الغذائي الوطني، كما تمت زيارة الجمهورية الإيطالية من أجل تبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث تم اللقاء برئيس الكونفدرالية الإيطالية للفلاحين، بالإضافة إلى مجموعة من كبار الخبراء الإيطاليين في ميدان الإنتاج الفلاحي وتدبير الاحتياطي الاستراتيجي للمواد الغذائية والزراعية ومجال استدامة تربية الماشية والتكييف الزراعي مع التغيرات المناخية ومجال تطوير النماذج المستدامة للأمن الغذائي.

كما تم اللقاء بالمدير العالم للمجلس الايطالي للأبحاث الزراعية والاقتصاد الفلاحي، وكان هذا الاجتماع مناسبة لتقديم آخر الابتكارات العلمية الإيطالية في مجال تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير آليات التخزين الاستراتيجي، وبعدها تم القيام بزيارات ميدانية قصد الإطلاع على القدرات الفلاحية والإنتاجية بكل من جهة لومبارديا وجهة إيميليا رومانا بالجمهورية الايطالية.

وقد تم اعتماد منهجية مبتكرة في إعداد تقرير المجموعة الموضوعاتية، وذلك من خلال القيام بتقييم عام للسياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي ودراسة الرهانات الكبرى المطروحة على الأجندة الوطنية في هذا المجال، بجانب تقييم الرأسمال الفلاحي الوطني على مستوى كل سلاسل الإنتاج.

وقد قامت اللجنة في نفس الإطار بدراسة المنظومة اللوجيستية الوطنية وآليات التوزيع والهندسة العامة لمسارتزويد الأسواق بالخضر والفواكه واللحوم والألبان وميكانيزمات التخزين والقدرات العامة للتدبير الاحتياطي الاستراتيجي.

كما قامت المجموعة الموضوعاتية ببلورة لوحة مفاتيح، تم من خلالها تجميع كل المؤشرات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي، وهو ما مكن من تقديم تحليل رصين لكل هذه المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بوفرة الغذاء وجودة التغذية وعدالة التوزيع وبلورة منهجية استشرافية لحالة أمن الغذاء في السنوات المقبلة والحاجيات الأساسية التي ينبغي توفيرها لانبثاق منظومة وطنية مستدامة للسيادة الغذائية.

كما عملت المجموعة على دراسة الهيكلة المؤسساتية والترسانة التشريعية، وقدمت توصيات في هذا المجال من أجل ضمان التطوير المؤسساتي والتشريعي للسيادة والأمن الغذائي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن مجموعة العمل الموضوعاتية قد عملت كل ما في وسعها لتقديم تقرير مبتكروفق منهجية وأسلوب يراعي حجم التحديات المطروحة على الأجندة الوطنية للسيادة والأمن الغذائي.

وتوخيا لمتابعة تنفيذ توصيات هذا التقريروضمان تنزيلها وأن لا تبقى حبرا على ورق وتنتهي فعاليتها بانتهاء هذه الجلسة أو المواكبة الإعلامية الخاصة بها، فإن مجموعة العمل توصي بإحداث آلية تقنية لتتبع تنفيذ توصيات هذا التقرير، تحت إشراف رئيس مجلس المستشارين،

تتكون من ممثلين عن مجلس المستشارين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع العام والخاص ذات الصلة ومجموعة من الخبراء والباحثين، مع إمكانية التعاون الاستشاري مع المؤسسات الأممية المعنية.

وستمكن هذه الآلية التقنية (Taskforce) من مواكبة وتتبع وتقييم تنزيل مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي، وجعل توصيات هذا التقرير أكثر نجاعة وفعالية، من خلال تعزيز مكانتها وحضورها النوعي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للأمن والسيادة الغذائية.

ختاما، أجدد شكري لكل من ساهم في نجاح هذا العمل النوعي لمجلس المستشارين ولكل أعضاء مجموعة العمل وأطرها على العمل الجاد والمسؤول وللقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والدولية ومؤسسات القطاع العام والخاص والخبراء والباحثين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الرئيس، على هذا العرض التقديمي.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبوبكر اعبيد، السيد مقرر المجموعة الموضوعاتية.

تفضل السيد المستشار، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد قامت مجموعة العمل بتطوير نموذج عمل خاص لإعداد التقرير المعروض عليكم اليوم، وفق أسلوب يراعي المرحلة الدقيقة التي يعيشها العالم جراء استمرار تداعيات الجائحة والأزمة الجيو-استراتيجية بين روسيا وأوكرانيا والصدمة البترولية الحالية وأزمة الثقة في الأسواق وأزمة اللوجيستيك والإمداد.

لذلك، فإن مجلس المستشارين، وهو يستحضر موقعه المؤسساتي كغرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين، وانطلاقا من الخلاصات التي توصلت إليها، بناء على دراستها للاستراتيجيات الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي، إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات ومجلس المنافسة والمندوبية السامية للتخطيط.

واستحضارا منها للموقع المؤسساتي لمجلس المستشارين، فإنها قبل استعراض التوصيات المتوصل إليها تؤكد على أهمية إحداث آلية تقنية (Taskforce) لمواكبة تنفيذ توصيات هذا التقرير والتأكد من مآلاته ومتابعة مدى تفاعل مختلف الفاعلين: قطاع عام وقطاع خاص، مع نتائج وخلاصات كل التقارير المنجزة ذات الصلة بالأمن الغذائي وجعلها أكثر نجاعة وفعالية على مستوى مكانتها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المستقبلية للسيادة والأمن الغذائيين، وترى المجموعة الموضوعاتية أن تضم هذه الآلية في عضويتها بالإضافة إلى ممثلي مجلس المستشارين، ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية ومؤسسات القطاع العام والخاص ومجموعة من الخبراء والباحثين، وبتعاون استشاري مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وعلى المستوى الاستراتيجي توصي مجموعة العمل بـ:

- ترصيد المجهود الوطني التنموي المبذول، سيما المخططات والبرامج والأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الفلاحي، فلابد من إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي، يعهد لها بتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، تعنى باليقظة والرصد الاستباقي للأزمات الطارئة والمحتملة التي قد تهدد المنظومات الغذائية، وتتكفل بتحديد واقتراح أنماط التدخل، وتتبع المؤشرات واستشراف التحولات الكبرى المؤثرة على قوة الأمن الغذائي الوطني؛

- تعزيز آليات التمويل والمواكبة والمصاحبة المالية ومنظومة الشمول المالي بالعالم القروي، من أجل تقوية التثبيت الديمغرافي وتعزيز الاستثمار الذاتي وإحداث المقاولات والمساهمة في بناء جيل جديد من الطبقة الوسطى بالعالم القروي؛

- تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل تسهيل مسار إصلاح منظومة المقاصة، وهو ما سيمكن من تعزيز آليات الاستهداف الخاصة بالدعم وضمان إطار عادل ومنصف لعمل صندوق المقاصة، علما أن وزارة الداخلية قد قامت بعمل كبير في ورش السجل الاجتماعي الموحد على المستويات التقنية والرقمية والترابية؛

- تقوية نظم الرصد الغذائي لمواكبة الأهداف الإنمائية للألفية وملاءمة المؤشرات الوطنية مع المعايير والمتطلبات الجديدة للأمن الغذائي؛

- الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني إلى المعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية؛

- تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليص نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية (كالقمح والسكر والزيوت والبذور والأسمدة... إلخ)؛

- ترسيخ وتطوير معايير علامات الجودة الخاصة بالمنتوجات الغذائية تتضمن المنشأ والتسمية والبصمة الكربونية، والاستمرار في تعزيز مسارات تسويق المنتوجات الفلاحية المحلية التي تنتجها التعاونيات؛

- اعتماد نظام غذائي مستدام لتطوير الأغذية المتنوعة بشكل متكافئ، مع ضمان الأولوية للمواد الغذائية الأساسية؛

- سن قوانين تشريعية وتنظيمية للحد من هدر المنتوجات الفلاحية في مختلف مراحل التوزيع والتخزين والتسويق، ووضع آلية وطنية لضبط الكميات الحقيقية التي يتم هدرها؛

- الرفع من المنتوجات الفلاحية القابلة للتحويل الصناعي وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الغذائية؛

- تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي، مع التركيز على الزراعات التي تصمد أمام المتغيرات المناخية واعتماد خطة وطنية لتكييف سلاسل الإنتاج مع الإعدادات المناخية الجديدة؛

- الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد المائية لفائدة الزراعات التي تضمن ديمومة الأمن الغذائي وترشيد استعمال المياه الجوفية، بتقنين أنماط الاستغلال وتوجيهها لدعم استدامة الأمن الغذائي؛

- اعتماد جيل جديد للتجميع الفلاحي من أجل مواجهة حالات الجفاف وغلاء المدخلات وقلة تنظيم السوق الداخلي وصعوبات التسويق الخارجي، بجانب الاستمرار في التطوير المبتكر للإطار القانوني للتجميع الفلاحي، باعتباره خيارا استراتيجيا للنهوض بالسلاسل الإنتاجية على مستوى النجاعة والمردودية والانتاجية.

وفيما يخص تطوير التخزين الاستراتيجي، توصي مجموعة العمل بـ:

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تهم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط القمينة بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية؛

- إحداث آلية وطنية للضبط والتنظيم، يعهد إليها التدبير الشمولي للمخزون الاستراتيجي؛

- اعتماد نظام مراقبة فعال بخصوص كل ما يتعلق بالإمداد بالمخزون الغذائي وكيفية تدبيره؛

- اعتماد آلية الإنذار المبكر والاستباقي ضد المخاطر التي تهدد سلاسل الصناعة والإمداد؛

- إعداد نظام شامل لجرد أرصدة مخزون المواد الأساسية؛

- الاهتمام بالعنصر البشري، عبر تأهيل قدرات الأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة المخزون لضمان التعامل السليم مع السلع؛

- اعتماد سياسات عمومية جديدة تتعلق بتدبير المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، بهدف تغطية الطلب المحلي ومواجهة الصدمات الطارئة وتقلبات السوق؛

- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، عبر تشييد وتطوير وحفظ مرافق التخزين؛

- تعزيز برامج البحث والتطوير المتعلقة بتخزين المواد الغذائية؛

- عصرنة تقنيات ومعدات التخزين من خلال دعم التعاونيات الفلاحية وتعزيز برامج إحداث وتطوير مستودعات التخزين والتبريد، خصوصا في المناطق التي تعاني من الهشاشة والعزلة.

وعلى مستوى الحكامة، توصي المجموعة الموضوعاتية بـ:

- تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالتغذية والغذاء؛

- وضع إطار مؤسساتي، وفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتوجات الفلاحية، لضمان تدبير رشيد للأسواق؛

- اعتماد إطار تشريعي وتنظيمي للحد من آفة الضياع والهدر الغذائي، سيما ما يتعلق بتسويق واستهلاك الخبز؛

- تقوية نظم المراقبة الوطنية والترابية الخاصة بالسلامة الغذائية على امتداد سلاسل الإنتاج والاستهلاك؛

- تقوية نظام المراقبة والتتبع بإعمال أنظمة محكمة على امتداد دورة الإنتاج والتسويق والاستهلاك، خصوصا ما يتعلق بالمنتوجات الفلاحية.

كما قدمت مجموعة العمل الموضوعاتية توصيات تهم تطوير السلامة الغذائية وتحسين مؤشرات المنظومة الصحية في علاقتها بالتغذية وتوصيات تتعلق بمجال المراقبة، بجانب تقديم توصيات خاصة بكل سلسلة فلاحية، خاصة سلاسل اللحوم والدواجن والحبوب والسلسلة السكرية وسلسلة الزيوت وسلسلة الصيد البحري.

هذا، وقد تم تقديم هذه التوصيات بشكل مفصل في التقرير، حيث لا يسعنا الوقت المحدد في 5 دقائق على التطرق إليها كاملة.

وإذ نجدد شكرنا لكم جميعا ولكل القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة والعامة المعنية، فنحن نأمل أن يساهم هذا التقرير في الدينامية الوطنية من أجل بناء جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز السيادة والأمن الغذائي ببلادنا، لنكون عند مستوى ما يطمح إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس لشعبه الوفي، بمزيد من التقدم والازدهار والرفاه تحت قيادته الرشيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

وقبل الانتقال إلى باب المناقشة، أود الترحيب بوفد عن شبيبة حزب "فرصا إيطاليا" (Forza Italia) الحاضر معنا.

مرحبا بكم.

شكرا.

إذن ننتقل إلى مناقشة التقرير، ونستهل هذه المناقشة بمداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد كمال صبري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية الخاصة بـ "الأمن الغذائي"، باعتبار هذا الموضوع توجها استراتيجيا له راهنية قصوى، فمن جهة، لبناء منظومة مستدامة لصناعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ومن جهة أخرى، لدعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، شاكرين لأعضاء اللجنة، رئيسا ومقررا وأعضاء، مجهوداتهم الجبارة لإخراج هذا التقرير، مشيدين بما تضمنه من أفكار تجسد بالفعل تميز هذه المؤسسة الدستورية وما تزخر به من كفاءات.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نعبر عن ارتياحنا للمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال التدبير والسهر على تعزيز السيادة والأمن الغذائيين على المستوى الوطني لتجاوز التحديات التي يعرفها العالم المرتبطة بهذا الموضوع.

وتبعا لذلك، فإننا نعتبر أن تحقيق أمن غذائي لن يتأتى إلا بتعزيز الإطار القانوني بمؤسسة مستقلة يعهد لها بتدبير الاستراتيجيات الوطنية للسيادة والأمن الغذائيين، ليكون لها أثر مباشر على حياة المواطنات والمواطنين.

كما نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار المبادرة التي قام بها مجلس المستشارين من خلال تنظيمه لندوة دولية تقارب موضوع السيادة والأمن الغذائي في ضوء التحديات المتشعبة التي تطرحها الظرفية العالمية الراهنة، بحضور مجموعة من الفاعلين الحكوميين والبرلمانيين والخبراء.

وإذ ننوه في هذا الباب بانخراط مجلس المستشارين كمؤسسة فاعلة بمكوناتها المتنوعة وبفضل تنوع مقارباتها في ورش "الأمن الغذائي"، نؤكد أن إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مهتمة بهذا الموضوع يشكل آلية فعالة لتجويد السياسات العمومية والرقي بها والإسهام في إنجاحها بهدف بناء نموذج مغربي للسيادة والأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة حيث، قال جلالته: ".. **وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة والتسابق من أجل تحصينها في مختلف أبعادها الصحية والطاقية والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.**

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية بكميات كافية وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها". إنتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

وبهذه المناسبة، ننوه بالتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في موضوع الأمن الغذائي لتحصين السيادة الوطنية في هذا الباب والعمل على تعزيزه، داعين الحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتنزيله في أقرب الآجال.

كما نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار الحمولة الاستراتيجية لهذه التوجيهات الملكية السامية، التي نعتبرها بمثابة خارطة طريق، يقتضي استحضارها من طرف مختلف المتدخلين في مجال الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

نسجل بكل إيجابية أيضا الملاحظات الهامة التي تناولها تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، منوهين، من جهة، بالمجهودات المبذولة من طرف سائر أعضائها، والتي مكنت من إثراء مضامين هذا التقرير الذي سيكون لا محالة أحد المراجع المهمة لبلورة السياسة العمومية في مجال الأمن الغذائي بالنسبة للحكومة وللقطاعات الوزارية وللمؤسسات العمومية ذات الصلة وكذلك للباحثين، ومن جهة أخرى، بالمقاربة التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية في ملامسة جميع جوانب الأمن الغذائي من خلال الاستماع لكافة المتدخلين المعنيين بهذا الموضوع والقيام بزيارات ميدانية في هذا الباب لمعرفة وتدقيق وضعية مختلف السلاسل ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع والتسويق.

كما نثمن، في نفس السياق المجهودات المبذولة من طرف الحكومة طيلة فترة الأزمة الصحية، حيث أحرزت بلادنا تقدما كبيرا لضمان أمنها الغذائي، من خلال ضمان تزويد السوق الوطني بعرض وافر وبشكل

متواصل من المنتجات الغذائية، بحيث أن هذه النقطة ما كتحتاجش لأي مزايدة، وكل شي كيبان في أرض الواقع، مما يجعلنا نطمح لتنزيل ورش الأمن الغذائي لفائدة المواطنات والمواطنين وإرساء دعائمه، وفق قواعد سليمة ومتينة، تراعي شروط الاستدامة والمأسسة والتجويد واستشراف مغرب ما بعد كورونا أكثر قوة وتماسكا من ذي قبل.

وفي إطار دراسة المجموعة الموضوعاتية للأمن الغذائي لمختلف المخططات الاستراتيجية المعتمدة بالمملكة ذات الصلة بالأمن الغذائي، من قبيل مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "الجيل الأخضر" ومخطط "أليوتيس" وغيرها، فضلا عن قطاع الصناعة الغذائية وكل القطاعات والسلاسل ذات الصلة، سنركز في إطار مداخلة الفريق على الشق المتعلق بالصيد البحري، منوهين في هذا الباب بالمكتسبات المحققة لحدود اللحظة في مجال الصيد البحري والتي لولاها لما حققنا اكتفاء غذائيا ذاتيا في هته الفترة الصعبة التي يعرفها العالم.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى العمل على توفير مجموعة من المقومات الأساسية والضرورية لتنزيل جميع ملاحظات هذا التقرير في مجال الأمن الغذائي في الشق المتعلق بالصيد البحري، وخصوصا مخطط "أليوتيس" وأن يعتمد كمساهمة من المؤسسة التشريعية في إطار التعاون والتكامل بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية المنصوص عليها دستوريا، ولا بأس أن نذكر بها وهي:

- العمل على الرفع من حجم حصة المغرب في السوق الدولية؛

- تحقيق هدف 200.000 ألف طن فيما يخص إنتاج تربية الأحياء البحرية، وفي هذا الصدد نذكر أنه تربية الأحياء البحرية غادي تخلق واحد الفرص جديدة في الاستثمار في قطاع الصيد البحري وكذلك الخفض من الضغط على الثروة الطبيعية؛

- تشجيع استهلاك المنتجات البحرية من طرف الساكنة في الوسطين الحضري والقروي، بحيث أنه تم خلق 10 أسواق بالجملة في إطار مخطط "أليوتيس"، واليوم لازم أننا نستغلو هاذ الأسواق ونقربو المنتوج للمواطنين، الشيء اللي جا به مخطط أليوتيس؛

- تثمين المنتجات البحرية، على اعتبار أنه يتم تصدير جزء كبير من الإنتاج السمكي على شكل مجمد بدون خضوعه لأي تحويل كبير، الشيء الذي يمثل موطن قصور كبير من حيث خلق فرص الشغل والقيمة المضافة على المستوى الوطني؛

- العمل على الترويج لفائدة المنتوج المغربي والعلامة المغربية فيما يخص المنتجات البحرية والرفع من أثر التسويق المؤسساتي؛

- الرفع من محتوى الابتكار وكذا تقنيات التحويل المرتبطة بالصناعة البحرية؛

- تسريع إتمام الإطار التشريعي والتنظيمي لحكامة قطاع الصيد البحري في الشق المرتبط بالمراقبة؛

- محاربة ظاهرة تسويق المنتجات البحرية غير القانونية وغير المصرح بها من أجل المحافظة على الثروة السمكية وضمان الاستثمارات وكذلك فرص الشغل التي يمنحها هذا القطاع الحيوي؛

- تأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الصيد البحري؛

- العمل على تنزيل استراتيجية لمتابعة ومراقبة الصناعات البحرية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتقد جازمين أن معالجة هذه الملاحظات السالفة الذكر من شأنها أن تؤثر إيجابا على تنافسية ومردودية هذا القطاع وتدعم عنصر الحكامة الجيدة وتقوي مساعي خلق تراكمات إيجابية على مستوى المؤشرات الرقمية، مما ينمي لدينا قناعة ورغبة كبيرة في تجاوز بلادنا لهذه النقائص وتداركها في أقرب الآجال، والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

كما نود الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة العمل على تكثيف الجهود من أجل تدارك هذه النقائص ومدى قدرة الحكومة على التفاعل الإيجابي مع هذا المعطى المحدد، وهو الذي سيعكس لا محالة تطور المقاربات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لضمان الأمن الغذائي ببلادنا هو العمل على تفعيل محاور العمل التالية:

- انخراط الحكومة في مشاريع لتحلية مياه البحر لتحقيق الاستدامة؛

- خلق وكالة لتحلية مياه البحر؛

- عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لتجاوز مسألة الحلول الظرفية التي لا يمكن أن نبني عليها في المستقبل؛

- العمل إلى استقطاب وحدات صناعية في مجال الفلاحة للمساهمة في الأمن الغذائي؛

- دعم المكتب الشريف للفوسفاط للفلاحة فيما يتعلق بدعم الأسمدة لمضاعفة الإنتاج الفلاحي.

ومن شأن هذا التوجه تحقيق رهان الأمن الغذائي الذي نطمح إليه جميعا، مما سيبوئ بلادنا مراتب اقتصادية تقوي مسارات بناء تموقع مؤسساتي في مجال الأمن الغذائي وتحفظ صحة وسلامة المواطنات والمواطنين وتعالج الاختلالات والنقائص التي خلص إليها تقرير المجموعة الموضوعاتية، والتي نعتبرها في جوهرها تنم عن إشكال حقيقي على مستوى الحكامة مع كامل الأسف.

وكلنا ثقة في الحكومة التي لن تدخر جهدا في الأخذ بعين الاعتبار لمختلف التوصيات المهمة الصادرة عن هذا التقرير، والتي ستنكب على تطويرها بلا شك من أجل ضمان اكتفائنا الغذائي الذاتي والحرص على الحفاظ على أمننا الغذائي، الذي يعتبر توجها استراتيجيا لنا ولأجيال

المستقبل.

الحمد لله على بلادنا وعلى خيرات بلادنا، وبالرغم من ارتفاع الأسعار والذي أراد المشوشون على الحكومة إلهاءها على تنزيل التزاماتها، الآن الخيرات موجودة ومتوفرة عكس العديد من الدول التي نعتبرها قوية، ويقف مواطنوها في شكل طوابير لاقتناء الحاجيات، وتفتقد اليوم إلى العديد من المنتوجات.

إذن، بلادنا ماضية في الطريق الصحيح نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات والإنجازات، وعلى رأسها ضمان مخزون استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

عندكم تسع دقائق السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أعضاء وعضوات اللجنة المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نهنئ السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على هذا العمل النوعي والجاد لإعداد تقرير موضوعاتي حول الأمن الغذائي بالمغرب، كما نثمن عاليا قرار مكتب المجلس بإحداث المجموعات الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي وفق مقتضيات الباب العاشر من النظام الداخلي، وذلك من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة تحصين قضايا السيادة الوطنية في مختلف أبعادها، والتي كان عنوانها المركزي هو الدعوة إلى "**إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بمخزون استراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحين المستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد**"، انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله.

وفي هذا الإطار، اسمحوا كذلك أن أهنئ باسمكم جميعا رئيس وأعضاء هذه المجموعة الموضوعاتية على العمل الكبير الذي قاموا به من أجل إعداد هذا التقرير، كما أهنئ أطر المجموعة الموضوعاتية على مواكبتهم الفعالة لعمل المجموعة، هذا وينتظر أن يحمل تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي إجابات حول الإشكاليات المرتبطة بتقوية الإنتاج الفلاحي، على الرغم من الإكراهات المناخية المرتبطة بالجفاف وتقديم تصور استراتيجي لتطوير منظومة وطنية للاحتياط الاستراتيجي للمواد الأساسية، بجانب تقديم توصيات عملية، تهم بالأساس تعزيز القيمة المضافة الفلاحية والولوج العادل والمنصف للغذاء وتطوير سلسلة إمداد وطنية مستدامة للمواد الأساسية.

كما ينتظر تقديم تصور حول آليات التمويل الفلاحي وأساليب تطوير آليات الدعم الخاصة بالاستثمار والاستهلاك الغذائي، وذلك من أجل ضمان انبثاق منظومة وطنية متقدمة للعدالة والسيادة الغذائية.

وهو تقرير جاء وفق منهجية تشاركية، تدل على وعي كبير لدى كافة أعضاء اللجنة بمسألة الأمن الغذائي التي تهم مختلف الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والاجتماعيين وكل فئات المجتمع المغربي، وهو ما عكسته منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية، والتي أعملت مقاربة استنباطية ارتكزت على ثلاث آليات أساسية، هي:

1- استقرائية للأدبيات المرتبطة بموضوع الأمن الغذائي؛

2- استكشاف واقع الأمن الغذائي من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية؛

3- الاستماع من خلال الجلسات الحوارية التواصلية.

السيد الرئيس المحترم،

إن موضوع الأمن الغذائي يشكل أحد المرتكزات الجوهرية في المنظومة الاستراتيجية العالمية والقارية والوطنية، وهو موضوع حظي باهتمام دولي منذ عقود طويلة، ومع ما يعيشه العالم اليوم من تحولات كبيرة وأزمات طارئة (كـ"كوفيد-19" وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية)، أصبح موضوع الأمن الغذائي يتصدر الأجندات الوطنية والدولية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة تعاملنا بشكل إيجابي مع أعمال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الغذائي، حيث ساهم أعضاء وعضوات الفريق في تنشيط عمل اللجنة، كما قدم الفريق مذكرة مفصلة حول تصوره المرجعي حول الأمن الغذائي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، وفق منهجية تنطلق من منطلقات أساسية دولية ووطنية في علاقة بموضوع الأمن الغذائي، ويستعرض عناصره في تشخيص أرقام ومؤشرات تعكس حقيقة الأمن الغذائي، كما توقفت كذلك مذكرة الفريق على تقديم توصياته حول المداخل الممكنة لتحقيق بلادنا للأمن الغذائي.

وينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في وضع تصوره لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، من المنطلقات التالية:

1- التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية التي تضمن الحق في الحصول على غذاء كاف؛

2- التوجيهات الملكية السامية الواردة في الكثير من الخطب والرسائل الملكية؛

3- التزام المغرب بتحقيق خطة التنمية المستدامة لسنة 2030؛

4- مختلف الوثائق والخطط والالتزامات الدولية في علاقة بضمان وتوفير الأمن الغذائي؛

5- الإقرار الدستوري بالحق في الغذاء؛

6- وأخيرا، اعتبار الأمن الغذائي في صلب نموذجه التنموي الجديد في أفق 2035.

وهي منطلقات وجدنا تقرير اللجنة الموضوعاتية انطلق منها ليؤسس لمفهوم الأمن الغذائي، وليستعرض مرتكزاته، بناء على الوثائق الدولية وخاصة مقررات مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي المنعقد بروما عام 1996 وتقديم أهم مؤشرات رصد الأمن الغذائي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في تشخيصه لواقع الأمن الغذائي في المغرب من أرقام ومعطيات تقارب الأزمة الحالية للغذاء في بعدها الدولي والقاري، والذي له انعكاسات أكيدة على الواقع الوطني، حيث رغم كل المجهودات العالمية التي بُذِلَت وتُبْذَل في مجال الأمن الغذائي في هذه العشرية، يُلاحظ بقوة أن رهان ضمان التوازن بين العرض والطلب الغذائي سيصطدم بمجموعة من الإشكاليات المعقدة والمتداخلة، ومنها:

1- الظروف المناخية والكوارث الطبيعية التي يواجهها عالمنا؛

2- الارتفاع الكبير لعدد سكان العالم؛

3- تلوث المحيطات والبحار؛

4- انعدام الأمن الغذائي يتفاقم كذلك أيضا من خلال تداعيات أزمة "كوفيد-19" والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة.

هذه الإشكاليات المعقدة والمتداخلة للأمن الغذائي العالمي نتج عنها أرقام مقلقة، وخاصة في القارة الإفريقية، وبالمغرب على وجه الخصوص، نسجل منها:

1- تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي؛

2- غياب رؤية واضحة واستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة قضية الأمن الغذائي الوطني ضمن المخططات الفلاحية؛

3- ضعف بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد ومحدودية الإجراءات الحكومية في علاقة بحماية القطعان المغربية؛

4- اعتماد المقاربة الكمية في سياسات انتقاء البذور والأنواع "البذور والأصناف الحيوانية المختارة"؛

5- تؤكد نتائج الأبحاث الميدانية تسارع وتيرة الزحف العمراني على أخصب الأراضي الفلاحية وأكثرها ملاءمة مناخيا (المحور الممتد من القنيطرة إلى الجديدة)، مما يضاعف سنويا المساحات المفقودة، ويفقد المدن المغربية أمنها وسيادتها الغذائية، ويتسبب في ارتفاع أسعار الخضر وغلاء المعيشة وتضرر الفئات الاجتماعية الفقيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين قدمنا في مذكرتنا لمجموعتكم الموضوعاتية مجموعة من التوصيات تحت شعار: "التحرك الآن قبل فوات الأوان"، توصيات تعكس واقع المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، التي تفرض علينا مراجعة وإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي أمرا ملحا على أساس قواعد دقيقة، تضع حماية مواردنا الطبيعية المهددة وإعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب المغربي في مقدمة الأولويات، مما يعني التحرك الآن وقبل فوات الأوان من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني، مما يعني الرهان على تحسين القدرة الوطنية على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل، بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز بنيات التخزين الاستراتيجي وحماية قطعان الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتقديم الدعم الممكن للبلدان المتضررة في إطار "دبلوماسية الغذاء".

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الإشادة بالمساهمة النوعية للسيدات والسادة المستشارين عضوات وأعضاء اللجنة، وكذا بكل الشركاء المؤسساتيين والمدنيين الوطنيين والدوليين، الذين ساهموا في ضمان حسن سير عمل اللجنة.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، لكم ثماني دقائق.

<u>المستشار السيد محمد حلمي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتقاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول التقرير المنجز من قبل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الأمن الغذائي".

واسمحوا لي بداية أن أعرب لكم، باسم الفريق الاستقلالي، عن تقديرنا الكبير لحرص مكونات المجلس على تفعيل هذه الآلية البرلمانية الحديثة، والتي كما تعلمون تم إقرارها سنة 2020، ولم يتم تفعيلها سابقا إلا لمرة واحدة.

ومادامت المناسبة شرط، فإني أثمن عاليا العمل الجاد والمسؤول الذي اطلعت به مجموعة العمل، رئيسا وأعضاء وأطرا، في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي جاء ثمرة لساعات طويلة من العمل الجاد والمضني في إطار اللقاءات مع مختلف الفرقاء، والاجتماعات المنعقدة لإنجاح هذه الجلسة، وذلك بالرغم من الإكراهات الزمنية والعملية التي تعترض تفعيل هذا الاختصاص على أرض الواقع ومباشرته فعليا بالرغم من الإرادة السياسية المعبر عنها من طرف مختلف مكونات مجلسنا الموقر.

والحقيقة أننا اليوم من خلال تفعيل هذه الآلية سنساهم جميعا في تحقيق التراكم المعرفي والعملي من مناهج وآليات التتبع والتقييم من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، مع ما يقتضيه ذلك من مضاعفة وتعميق لجهود مؤسستنا وتقنيا حتى نتمكن من بلوغ ممارسة حقيقية لهذه الآلية البرلمانية.

ومن هذا المنطلق، يرى الفريق الاستقلالي أن مناقشة التقرير الذي بين أيدينا اليوم يعتبر تمرينا دستوريا واستراتيجيا يستلزم بلورة خطاب نوعي يليق بجلسة دستورية فريدة وغير معتادة، ويليق أيضا بقيمة التقرير النهائي حول الأمن الغذائي، والذي بالرغم من الإكراهات الزمنية والموضوعية والذاتية التي واجهت إعداده، إلا أنه يعد بحق تقريرا ذا مهنية عالية يوفر لممثلي الأمة أرضية لبناء مرافعاتهم وتقديراتهم الموضوعاتية لسياسة الأمن الغذائي ببلادنا.

ومن منطلق إغناء الملاحظات والتوصيات المهمة التي يعرضها التقرير والتي تنصرف إلى كنه المخططات القطاعية الاستراتيجية والتي وقع الاختيار عليها، ذات الصلة بالأمن الغذائي، فإن الفريق الاستقلالي يعبر بداية عن أن ارتباط تحقيق الأمن الغذائي بالأساس بالرفع من الإنتاجية الفلاحية، ولا ينبغي أن يتم على حساب الاستمرار في استنزاف المخزون الاستراتيجي لبعض الموارد المؤقتة أو المتجددة.

لذلك أن التحسن النسبي للإنتاج الفلاحي المسجل في العقد الأخير ارتبط أشد ارتباط باستثمار مخزون الموارد المائية، وهو أمر يطرح مخاطر مستقبلية على مستوى ضمان استمرارية التزود بالماء، وقضية الماء هذه مسألة بالغة الأهمية لضمان الأمن الغذائي ببلادنا، وهنا لابد أن نؤكد على الحاجة الماسة لإعادة رسم خريطة الإنتاج الفلاحي، بما يحقق حماية استدامية لمواردنا الطبيعية المهددة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

على صعيد آخر، فإن أحد المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي بالمغرب ترتبط أساسا بالتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية، والتي أضحت منفذا غير آمن ولا متاح في جميع الأوقات، وهو ما كشفت عنه التغيرات والأزمات الوبائية الدولية المتكررة، أزمة قناة السويس والتوترات السياسية والعسكرية، مضاربة الأسعار، ابتزاز الدول المصدرة للمنتوجات الغذائية، وهو ما يستوجب تطوير وتوسيع بنيات التخزين الاستراتيجي للبلاد بشكل عاجل، بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة والرفع من قدرة التخزين لفترة تتجاوز الخمس سنوات على الأقل، بدل الأشهر القليلة المعمول بها حاليا.

السيد الرئيس،

نؤكد لكم في الأخير أن المفهوم الجديد للأمن الغذائي المغربي يحمل أيضا أبعادا دبلوماسية واستراتيجية ومن الأهمية بما أن تركيز المغرب على اعتماد توسيع استراتيجية دبلوماسية الغذاء في اتجاه الدول الإفريقية والشقيقة وترسيخ التعاون جنوب-جنوب، بما من شأنه خدمة القضايا الوطنية والمصالح الاستراتيجية العليا، وفي مقدمتها الوحدة الترابية والمشاريع الاقتصادية الكبرى والمناصب والمواقع ضمن المنظمات القارية للأمم السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا، السيد الرئيس، لديكم سبع دقائق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلاصات التقرير الشامل الصادر عن اللجنة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول ملف الأمن الغذائي.

وأود في البداية أن أنوه بعمل اللجنة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على ما بذلوه من مجهودات جبارة وبروح العمل الجماعي تحت إشراف الأخ المهدي عتمون بخبرته وتخصصه في المجال، وهي مجهودات

نوعية يعكسها هذا التقرير الموضوع بين أيدينا والمتميز بالدقة العلمية وبالشمولية في رصد مختلف السلاسل والمجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي، والذي تمت كذلك صياغته بقدر كبير من الموضوعية والحياد في احترام للآجال القانونية المحددة في النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبإيمان جماعي أن قضايا الوطن أكبر من كل المواقع العابرة.

بطبيعة الحال، الشكر موصول لرئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبا وفرقا وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة ومثيلاتها، وعلى حسن اختيار هذه المواضيع وفي صدارتها الأمن الغذائي، وهو اختيار يجسد التفاعل الدائم للمجلس مع القضايا المجتمعية ذات الأولوية وتجاوبه الفعال والسريع مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، ومع رؤيته الاستراتيجية والاستباقية التي جعلت دوما الأمن الغذائي مرتكزا جوهريا للأمن الاستراتيجي الشامل لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لقد كشف التقرير مواطن القوة ومكامن الضعف في السياسة الوطنية الغذائية، وشخص فرص النجاح وجوانب القصور في الاستراتيجيات القطاعية وفي سلاسل الإنتاج والتوزيع والتخزين، وسلط الضوء على واقع الصناعة الغذائية ومختلف الجوانب المرتبطة بتأمين المنتوج وآليات الإنتاج ونوعيته وصولا إلى واقع الاستهلاك ومنظومة التخزين والتسويق، ليخلص التقرير إلى صياغة البدائل عبر توصيات واقتراحات نتمنى صادقين أن تجد طريقها إلى السياسات العامة والعمومية التي تنتجها الحكومة ومختلف المؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة، بغية التأسيس لأفق جديد ينتج البديل الاقتصادي والاجتماعي، يوفر الأمن الغذائي لجميع المغاربة بإنصاف وعدالة مجالية واجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

صلة بما سبق، ونظرا لما يكتسيه موضوع الأمن الغذائي من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، واستحضارا للظرفية الصعبة التي تجتازها بلادنا، أسوة بباقي بلدان العالم، جراء الارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات ومختلف المواد الغذائية والسلع والخدمات، فإننا في الفريق الحركي، الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية بعمقه الوطني الصادق، نتطلع إلى أن تخرج الحكومة من دائرة التردد والصمت غير المفهوم وأن تبادر باستعجال لمواجهة الأوضاع المتأزمة بقرارات تجسد فعلا وبالملموس رهان الدولة الاجتماعية على أرض الواقع، والتي أسست لها الدولة منذ أزيد من عقدين بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما ننتظر منها الكف عن لغة التبريرات والاختباء وراء الأسس الدولية للأزمات دون تقديم أي بدائل، فالحكومة مطالبة اليوم بالتدخل للحد من موجة الغلاء وتداعيات الوباء وشح الماء.

كما هي مطالبة بالتفاعل مع نبض الشارع والتقاط الرسائل التي يصرفها عبر مختلف القنوات، وذلك عبر تفعيل برنامج استعجالي للتخفيف من أثار الأزمات على الأسر المغربية ومراجعة السياسات الفلاحية المنتهجة بكلفتها المالية والمائية والمخصصة لزراعات موجهة في مجملها للتصدير، والتي رغم نجاحها في بعض السلاسل فإنها لم توفر الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للمغاربة كالحبوب، والذي هو جوهر الأمن الغذائي ببلادنا.

لابد كذلك من توجيه الاستثمار العمومي، وفق رهان المناصفة المجالية والعدالة الاجتماعية، وتنزيل مخطط متكامل لتنمية المناطق القروية والجبلية، وبناء مجتمع قروي مستقر على ضوء قاعدة أن التنمية القروية أشمل وأوسع من التنمية الفلاحية وأن الإنسان هو صانع وهدف كل تنمية مستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نؤكد على أن أهمية هذا التقرير لا ينبغي أن تبقى حبيسة هذه الجلسة ولا في جودة الوثيقة المؤكدة، بل في مواكبة تنزيل مضامينه، ولهذا نؤكد على ضرورة خلق آلية لمتابعة وتقييم أجرأة توصياته وخلاصاته على أرض الواقع، وذلك على ضوء الصلاحيات الدستورية للمؤسسة التشريعية في مراقبة وتقييم السياسات العمومية.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار في حدود ست دقائق.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي شكلها مجلسنا الموقر حول موضوع "الأمن الغذائي"، وهي الإشكالية التي أصبحت تؤرق العالم بالنظر للتطورات المتسارعة للسياق الدولي الموسوم بتزايد

السكاني المستمر والتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية، والتي أدت إلى إحداث تغيرات هيكلية واستراتيجية في الأولويات العالمية في مقدمتها إشكالية الأمن الغذائي، والمغرب كباقي دول العالم يولي لموضوع الأمن الغذائي اهتماما بالغا ووضعه ضمن الأولويات الاستراتيجية وجعله مشروعا وطنيا في صلب النموذج التنموي الجديد.

ومن هذا المنطلق، يحظى الأمن الغذائي بالعناية المولوية لصاحب الجلالة من خلال توجيهاته السامية في كل مناسبة دولية أو وطنية تتعلق بموضوع الأمن الغذائي، كان آخرها خطابه السامي خلال افتتاح السنة التشريعية الحالية، والذي أكد جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، كما كان للسياسة الاستباقية لصاحب الجلالة نصره الله، الذي تنبه إلى المخاطر المرتبة برهان الأمن الغذائي وتأثيره على الصعيدين الدولي والوطني فضلا كبيرا في تجنيب المغرب وضعا صعبا من الذي نعيشه الآن، حيث مكنت المغرب من وضع نهج متكامل يهدف إلى ضمان توفر المواد الغذائية وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية المستدامة، وإعطاء الأولوية لحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية، بفضل استراتيجية "المغرب الأخضر" والاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر"، والتي تهدف بالأساس إلى استدامة الأنظمة الغذائية، إلى جانب الاستراتيجيات والمبادرات الملكية الأخرى، بما فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستراتيجية الصيد البحري وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة وورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد تفاعل مجلسنا وبشكل سريع مع هذه التوجيهات، من خلال تشكيل لجنة موضوعاتية مؤقتة حول موضوع الأمن الغذائي، للوقوف عن قرب على الوضعية الغذائية ببلادنا من خلال تقديم التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، والذي نعتبره فرصة لإغناء النقاش والحوار حول السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي والتفاعل مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، وإبداء رأينا وملاحظاتنا التي لاشك أنها ستساهم في تطوير العمل البرلماني، إلى جانب القطاعات المعنية، لإيجاد حلول لمواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي.

السيد الرئيس،

ومع ذلك، وعلى الرغم من صرف أموال طائلة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار مخططات وبرامج بعينها، خصوصا في إطار دعم القطاع الفلاحي، بهدف المحافظة على مستوى معين من الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية، إلا أننا لم نصل بعد إلى تحقيق المبتغى، وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الأمن الغذائي، بحيث لازالت بلادنا ترتهن لاستيراد المواد الأساسية بشكل متزايد، كالحبوب واللحوم والأعلاف، بأثمنة باهظة من الأسواق الدولية، الأمر الذي يرهق المالية العامة، في الوقت الذي يقابل منتوج الفلاحين الصغار بأثمنة زهيدة.

فهل كل هذه المجهودات ذهبت سدى مادام المغرب لازال يعتمد على الخارج لإشباع حاجيات ساكنته من المواد الاستهلاكية الأساسية ولم يفي بالغرض المطلوب فيما يخص التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية العامة؟

وباسم الفريق الاشتراكي، فإننا نؤكد أن مواجهة معضلة الفقر والهشاشة في بلادنا يتطلب إرادة حقيقية في تدبير الثروات الوطنية ونهج سياسات اجتماعية تعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بين فئات المجتمع المغربي وتحقيق التوزيع العادل للثروات الخاصة، الثورة المائية التي أصبحت تدق ناقوس الخطر وتهدد التنمية ببلادنا.

بالإضافة إلى الرفع من قدرة المواطنين على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع المواطنين في الحاضر والمستقبل بأسعار مقبولة وجودة صحية آمنة وخريطة إنتاجية ضامنة لاستدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقلالية عن مضاربات الأسواق العالمية ومراعاة المخاطر الطبيعية والأزمات الدولية وتعزيز بنية التخزين الاستراتيجي وحماية قطعان الماشية وصون البذور المحلية المغربية وتعزيز الاستثمار الفلاحي وعصرنة العمليات الفلاحية بالعالم القروي في إطار الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، سواء كانت مادية أو طبيعية، والاستفادة من المميزات النسبية للأراضي والثروات الحيوانية والزراعية والمياه، للحد من التفاوتات المجالية، ووقف النزوح نحو المدن، بحثا عن فرص العمل لزيادة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتم إلا بتعزيز الإنتاج الوطني.

السيد الرئيس،

نؤكد في الأخير أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الفلاحي فقط لبلوغ الأهداف في مجال ضمان الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل، فالأمن الغذائي ليس مسألة فلاحية فقط، وإنما مسألة اقتصادية شاملة، لهذا تزداد مخاوفنا، فلا يمكننا أن نمنح الفلاحة دورا لا يمكن أن تقوم به لوحدها، كما لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة حماية وعقلنة تدبير الموارد المائية التي يشكل الخطر الأكبر الذي يهدد بلادنا وتعزيز التنمية القروية المندمجة والمستدامة.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، السيد المستشار المحترم، على احترام الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

<u>المستشارة السيدة هناء بن خير:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يسعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضامين التقرير الهام الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الغذائي"، والذي سيشكل لا محالة مرجعا لا غنى عنه للباحثين والدارسين وكذا لجميع الفاعلين المؤسساتيين.

وعطفا على مداخلات فريقنا في مختلف الجلسات التي عقدها مجلسنا الموقر، والتي تناولت قضايا ذات الصلة بإشكالية "الأمن الغذائي"، فإنه يهمنا أن نؤكد في هذه الجلسة الدستورية الهامة على الملاحظات التالية:

1- إنه لمن مظاهر الفخر لنا جميعا الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك حفظه الله، لموضوع "الأمن الغذائي"، فمنذ اعتلائه جلالته العرش وهو يعطي التوجيهات، ويشرف على إعداد المخططات وبرامج العمل التي من شأن حسن تنفيذها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الغذائية والأساسية؛

2- لا يمكن إلا لجاحد أو متحامل أن ينكر العناصر الإيجابية العديدة لمخطط "المغرب الأخضر"، والذي ساهم بشكل مقدر في التقليل من الاعتماد على الخارج، ولا يساورنا شك في أن مخطط "الجيل الأخضر" سوف يعزز الحصيلة الإيجابية لمخطط "المغرب الأخضر" ويعالج الإكراهات التي واجهته؛

3- ولأن المناسبة شرط، فإننا نؤكد أن بلوغ الأمن الغذائي المنشود، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إنصاف شغيلة القطاع الفلاحي، التي مازالت تشتغل في ظروف صعبة وفي بعض الأحيان دون احترام الشروط الدنيا، لذلك نهيب بالحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لإنصاف العاملين والعاملات في الضيعات الفلاحية؛

4- لقد رصد تقرير المجموعة اختلالات تواجه العديد من سلاسل الإنتاج، والتي سبق أن توقفت عندها تقارير العديد من المؤسسات الدستورية، لذلك نهيب بجميع القطاعات الحكومية المعنية، اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هته الاختلالات؛

5- حسنا فعلت المجموعة الموضوعاتية عندما ضمنت التوصيات الإستراتجية توصية تهم الانخراط في دينامية التحول الرقمي، عبر جعل الرقمنة آلية حقيقية لتمكين الفاعلين في القطاع الفلاحي من الولوج وبشكل آني للمعطيات والمعلومات الفلاحية وكل ما يرتبط بالصناعة الغذائية، وذلك أن كل المجهودات المهمة المبذولة في القطاع الفلاحي ستظل محدودة، إذا لم تواكب بمخطط استراتيجي لجعل الرقمنة أحد الآليات الجوهرية للنهوض بالفلاحة الوطنية في مختلف أبعادها؛

6- لئن كان التقرير يشيد بتركيز شديد في محور التوصيات الاستراتيجية إلى وجوب تقوية الاكتفاء الغذائي وتقليل نسبة التبعية الغذائية، لاسيما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والزيوت والأسمدة، فإننا نعتبر أن هذه التوصية تكتسي أهمية قصوى، وتطرح على مختلف الفاعلين في المنظومة مسؤولية كبرى، سيما مع استحضار حجم الاستثمارات العمومية التي رصدت للقطاع خلال السنوات الأخيرة؛

7- لم يكن مفاجئا لنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن يتضمن تقرير المجموعة العديد من التوصيات ذات الصلة بالحكامة، ليست فقط لأنها من تدبير الشأن العام في بلادنا، ولأن تدبير الشأن العام في بلادنا مازال يعاني من أزمة حكامة، لكن لأن العديد من الأعطاب التي مازالت تحول دون بلوغ بلادنا الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الأساسية مرتبطة في جوانب كثيرة منها بضعف الحكامة؛

8- إن أحد أوجه الإصلاح التي ندعو السلطات العمومية المعنية إلى مباشرتها دون إبطاء، هو ما أشار إليه التقرير بخصوص وضعية أسواق الجملة، إذ لم يعد مقبولا مع كل الذي قيل حول الموضوع، أن نظل في منطق تقاذف المسؤوليات، بل علينا العمل على إصلاح أسواق الجملة وتقوية منظومة الرقابة المرتبطة بها.

ختاما، ندرك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة تقلبات السوق الدولية على أسعار المواد الأساسية في بلادنا، ولكننا ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير استعجالية للحد من الارتفاع المتوالي للأسعار، حيث أن هذه المرحلة بحاجة إلى إبداع حلول، سيما أن التحولات الدولية الراهنة تشير إلى استمرار الاضطراب الذي تعرفه حاليا الأسواق الدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

استنادا لأحكام الفصل 70 من الدستور المتعلق بالاختصاص البرلماني في مجال تقييم السياسات العمومية، وكذا مقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة

"بالأمن الغذائي".

وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقم الإداري الذي سهر على تتبع أشغال المجموعة وإعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، وأثمن عاليا منهجية عمل المجموعة والآليات الاستكشافية، سواء من خلال الزيارات الميدانية الاستطلاعية أو الجلسات الحوارية التواصلية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الصلة.

السيد الرئيس،

لقد أثارت أزمة "كوفيد-19" بحدة ضرورة ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، سواء بالنسبة للمنتوجات الزراعية الأولية أو المصنعة، وبالنظر إلى الاتجاهات الأساسية لتطور الطلب العالمي على المنتجات الفلاحية، أضف إلى ما خلفته أزمة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، التي لم تدع مجالا للشك على أنه لا يوجد بلد أو قارة في منأى عن ندرة المواد الغذائية، أو ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة الصراعات الجيوسياسية بين القوى العالمية الكبرى.

وكما جاء في نص التقرير، فقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، الأمر الذي حتم على بلادنا إطلاق العديد من الأوراش والبرامج والمخططات للنهوض بالفلاحة.

وفي هذا الصدد، فقد مكن مخطط "المغرب الأخضر" من تحقيق نتائج هامة، تمثلت على الخصوص في الرفع من الإنتاج وزيادة حجم الصادرات وتطوير البنية التحتية الفلاحية، ودعم المنظمات المهنية والنهوض برقمنة القطاع والارتقاء وتثمين الإنتاج المرحلي من خلال تحويله وتصنيعه، مما يسمح بضمان إمدادات عالية من حيث الحجم والجودة في عدة قطاعات.

وبالموازاة مع الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية، يتحتم العمل على تطوير الصناعة الغذائية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، التي تعد مصدرا للقيمة المضافة المحلية ولخلق مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، وتماشيا مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أطلق المغرب استراتيجية فلاحية طموحة جديدة هي "الجيل الأخضر 2020-2030،" لتحسين صمود واستدامة الأنظمة الغذائية، وهذه الاستراتيجية تتقاطع مع العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الملكية، من قبيل "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"غابات 2020-2030"، واستراتيجية الصيد البحري...

ومن بين النقط المهمة التي أثارها التقرير، الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، وذلك من خلال استبدال النظام الحالي بنظام مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطا باحترام دفتر تحملات وغيره من المقتضيات التنظيمية، ويتعين أن يتم هذا الإصلاح في إطار مقاربة شاملة، تساهم فيها مختلف الأطراف الفاعلة (الدولة، المهنيون، الجهات والجماعات وكذلك القطاع الخاص)، واعتماد قانون جديد ينظم إحداث وتدبير أسواق الجملة بالمغرب.

كما يجب معالجة إشكالية تدخل الوسطاء وكثرة المتدخلين والمضاربة، فمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية يتسم بالحضور القوي للوسطاء الذين يشكلون حلقة حاسمة في سلسلة القيمة، وتضم هذه الفئة التجار الذين يقومون بتجميع المنتوجات من عند الفلاح، والسماسرة وتجار الجملة وتجار نصف الجملة وهيئات التخزين البارد والمؤسسات التعاونية وتجار التقسيط والفضاءات التجارية والمحلات الكبرى.

لكن، للأسف إذا كان الوسطاء يسهلون على صغار المنتجين الفلاحيين الذين لا يستطيعون الولوج إلى السوق لبيع منتجاتهم، إلا أن تعددهم غير المنتج للقيمة، في غياب أي تنظيم أو تأطير، يؤثر بشكل كبير جدا على مستوى تسويق المنتجات الفلاحية، كما أن هؤلاء الوسطاء يزيدون من حدة المضاربة، مما يكون له انعكاس سلبي على المنتج والمستهلك على حد سواء، خاصة بالنسبة للفواكه والخضراوات.

السيد الرئيس،

لقد أثرت قلة التساقطات المطرية وارتفاع ثمن الأعلاف في السوق العالمية بشكل كبير على وضعية قطاع المواشي، بحيث أن أغلب الأعلاف التي يعتمدها الفلاحون المغاربة هي مستوردة، وفي بعض المناطق اضطر الفلاحون إلى اقتناء الماء من أجل مواشيهم، وبالتالي فإن تكلفة إنتاج وتسمين الماشية ارتفعت بسبب ارتفاع الأعلاف وقلة الموارد، ولقد وضعت الحكومة، بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، برنامجا للتخفيف من آثار هذه التساقطات المطرية..

نظرا باش نحترم الوقت، السيد الرئيس، غادي نخلي لكم الكلمة، مازال فيها مجموعة من النقط ومجموعة من الاقتراحات كذلك.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

<u>المستشارة السيدة مريم الهلواني:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف بداية باسم الاتحاد المغربي للشغل بتقديم مداخلة الفريق، إذ لا يسعنا إلا أن ننوه بمبادرة مجلسنا المتمثلة في خلق مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة خلال هذه الدورة التشريعية تتعلق بالأمن الغذائي، توج عملها بهذا التقرير الذي بقدرما لم يركزعلى تقييم علمي للسياسات والبرامج ذات الصلة، بقدر ما رصد واقع منظومتنا الغذائية، وأصدر في النهاية توصيات هامة.

لقد أكد التقرير على أهمية موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح من القضايا الاستراتيجية السيادية المطروحة، خاصة لدى الدول التي تواجه تحديات مناخية ديموغرافية واقتصادية، وتتطلب وضع استراتيجيات وطنية متكاملة فعالة قادرة على تأمين الحاجيات الوطنية الغذائية بالأساس، إلى جانب الحاجيات الصحية والطاقية.

إن الظرفية الجيو استراتيجية أدت إلى اضطرابات في سلاسل التوريد، وبالتالي زيادة أسعار العديد من المنتوجات الفلاحية، وفاقمت الحرب الروسية الأوكرانية الوضعية بازدياد الطلب على المواد الفلاحية، خاصة الحبوب، فتضاعفت أسعارها أمام ضعف الإنتاج، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار العالمية للمحروقات الذي كانت له انعكاسات وخيمة على أسعار المواد الاستهلاكية، بما فيها المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى الجفاف الذي أصبح معطى هيكليا، والذي بات ينعكس سلبا على القطاع الزراعي.

لقد اعتمدت بلادنا - كما تضمن التقرير- مجموعة من السياسات والعديد من الاستراتيجيات والبرامج للقضاء نهائيا على الجوع وتحسين القطاع الفلاحي، لكننا لم نستطع إلى اليوم توفير الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة لعدد من المواد الأساسية، استجابة لحاجيات المواطنين وصحتهم وسلامتهم وضمان الاستهلاك واستقرار الأسعار، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

وقد أصبحت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" تفرض اليوم المراجعة والتقييم على ضوء التحولات الداخلية والخارجية بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية، وذلك بالاهتمام أكثر بالركيزة الثانية وهي الزراعة المعيشية والتضامنية والنهوض بوضعية الفلاح الصغير لضمان السيادة الغذائية من المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة الحبوب، حيث أكدت الأزمة إشكالية الولوج إلى المواد الأساسية على الرغم من التوفر على العملة الصعبة، وكيف يمكن أن نستوعب كون المساحة المخصصة للحبوب تفوق 50% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، لكننا لا نحصل على الاكتفاء الذاتي في خبزنا؟

كيف نفسر الارتفاع المهول في ثمن الطماطم، ونحن من المصدرين الكبار لهذا المنتوج؟

نفس الشيء بالنسبة لارتفاع أسعار الأسماك والمغرب يتوفر على 3500 كلم شاطئ بحري.

إن إحداث منظومة متكاملة تحقق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يتطلب الالتقائية بين البرامج والمخططات، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائي في غياب الأمن الصحي والأمن المائي والأمن الطاقي، وبالتالي الأمن الاجتماعي، وهو ما يتطلب التسريع بشكل متوازن في تفعيل كل الأوراش، خاصة ورش الحماية الاجتماعية.

كل هذا يستوجب التغلب على العديد من الإشكاليات التي تسائل السياسات العمومية في المجال:

- ضعف إنتاج المواد الأساسية للاستهلاك المحلي، منها الحبوب والسكر الزيوت والقطاني، ما يستوجب عقلنة الدعم المقدم للفلاحين كجزء من السياسة المستدامة، تهدف إلى تحقيق نسبة أمن غذائي لا تقل عن 70%، أسوة بالدول الصناعية؛

- اعتماد الفلاحة الوطنية أساسا للتصدير وما يعنيه ذلك من تسخير الأراضي والإمكانات المائية والمالية مقابل ضعف نظيراتها الموجهة للزراعات المحلية؛

- إشكالية تدبير الموارد المائية من أجل إقرار سياسة فلاحية مندمجة ومستدامة؛

- مد المزارعين بالأسمدة الضرورية والقروض الميسرة لاستخدام الآلات الزراعية وأساليب الري الحديث وتخزين المنتجات في ظروف صحية ومد السوق المحلية بها في الأوقات المطلوبة؛

- إفلاس عدد من التعاونيات الفلاحية بسبب ضعف المراقبة.

كما يتطلب سياسات عمومية فعالة تستثمر الفرص المتاحة وتتوقع الأخطار وتتوخى ما يلي:

✓ الانتقال إلى أنظمة غذائية وزراعية مستدامة، عبر حماية سلاسل الإنتاج والتوريد المحلي وجعلها أكثر مرونة وخلق مناصب الشغل لتقليص الفقر وتأمين التغذية المناسبة للجميع؛

✓ وضع استراتيجية وطنية قادرة على تكوين وحماية رصيدنا الاستراتيجي من البذور المحلية الأصيلة وقابليتها للتأقلم المناخي، بما يحقق السيادة الوطنية عليها؛

✓ تدارك فشل السياسات المائية، لا سيما على مستوى حسن تدبيرها وحكامتها؛

✓ تطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الزراعية والرفع من نسبة تمويله؛

✓ إعطاء الأولوية للعنصر البشري، عبر تقوية قدرات الفرد وتحسين جودة حياته ودعم القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، التي تعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية؛

✓ إبداع حلول ناجعة لدعم التكلفة الغذائية للأسر المعوزة لضمان الحق في الغذاء لكل المواطنات والمواطنين، عبر توفير وضمان قدرتهم الشرائية؛

✓ محاربة السمسرة وضرورة التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛

✓ دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقات المتجددة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار في حدود أربع دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 70 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته بناء على مجموعة من المنطلقات الدولية والعالمية والمستجدات والوقائع، إنه تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية حول الأمن الغذائي بالمغرب.

لا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير على تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية اللجنة، وتشكراتي الخاصة للأخ رئيس اللجنة الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل لهذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسات العمومية يعتبر إنجازا كبيرا لهذا المجلس، ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره في ميزان الحسنات.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع الأمن الغذائي يستمد راهنيته وقوته من منطلقات دولية، حيث احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، كما أن تواتر الأزمات والأحداث الدولية جعلت كل العالم أمام اختبارات وامتحانات واقعية خلال أزمة انتشار وباء كورونا، واليوم في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أكدت المؤشرات العالمية اليوم من ارتفاع التضخم والركود الاقتصادي وتراجع النمو العالمي وارتفاع معدلات الفقر، حيث أكدت آخر الإحصائيات أن الأزمة رفعت عدد الفقراء في العالم بـ 71 مليون نسمة.

كما أن بلادنا كانت متفاعلة بسرعة مع هذه التطورات ومتجاوبة بكل مسؤولية لامتصاص آثار الصدمة العالمية وتمنيع الاقتصاد الوطني، فقد كان جلالة الملك، نصره الله وأيده، سباقا للدعوة إلى ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، لكن أبرز ملاحظاتنا على القرير هو الارتكان إلى المكونات الأربعة التقليدية والتي هي: التوافر والوصول إلى الغذاء والاستخدام والاستهلاك والاستقرار، بينما أن مدلول قياس ورصد الأمن الغذائي يتضمن المعطيات البيئية والتنوع البيوغذائي والاقتصاد الأخضر وتدبير الماء والإيكولوجيا، وهذا ما يجعل اعتماد اللجنة للاستماع فقط إلى القطاعات الحكومية المرتبطة بالفلاحة فيه نوع من التقصير، إذ كان من اللازم الاستماع لقطاعات الماء والبيئة والصناعة والرقمنة والإعلام أيضا، لما له من آثار على الاستخدام والاستهلاك.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة وكل أعضائها وأطرها، وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو" هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة،

لذا فهو منسجم مع التحولات الاقتصادية الحاضرة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في المغرب وأحد الدعائم للاستقرار المجتمعي، لذا يجب تفعيل البرامج التي يكون مرتكزاتها الأساسية للمنظومة الغذائية على مستوى القطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والصحة.

فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن المغرب يواجه العديد من التحديات، منها آثار التغير المناخي وارتفاع عدد السكان والاستهلاك المفرط للغذاء والموارد الطبيعية.

هذه التحديات أضحت تتطلب من كبار المزارعين الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل للحفاظ على الموارد المائية.

إن الزراعة المغربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبح المغرب يستورد احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية، لذلك يعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية الاحتياجات للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي المغربي حسب المؤشر الصادر عن مؤسسة (Economiste Impact)، تراجع المغرب بثلاث درجات في مؤشر الأمن الغذائي إذ حل في الرتبة 57 عالميا من بين 113 دولة شملها المؤشر، وحاز الرتبة 12 ضمن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الظروف والأزمات المتتالية التي يعرفها العالم بداية بكوفيد، مرورا بالحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها الشاملة من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا والقطيعة التي عرفتها أسواق المنتجات الأساسية، خاصة الحبوب والقمح، ثم أزمة الجفاف الحاد على المستوى الداخلي، كلها عوامل ستؤثر على توفر المنتجات الأساسية على الأمن الغذائي للمغرب.

إن مشكلة الأمن الغذائي يتم حله بواسطة معادلات استراتيجية تعالج على المستوى المتوسطة والبعيد، والمغرب عليه بلورة استراتيجية غذائية بشكل يجعله مستقلا على الضغوط الخارجية بشكل أكبر.

إن المغرب له القدرة على القيام بهذا الأمر من خلال سياسة فلاحية ومائية ناجعة ليكون في منأى عن أي أزمات منتظرة، مبرزا أن الأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي، والمغرب له مشكلة في هذا الجانب بسبب توالي سنوات الجفاف، لذا الاتجاه نحو الزراعة المستدامة، باعتبارها البديل الأمثل والوحيد للحفاظ على الموارد المائية للاستجابة للحاجيات المتزايدة، والأهم تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبيا وتدريجيا.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن مخطط "المغرب الأخضر" منذ 2007 إلى 2020 وانتقاله إلى مخطط "الجيل الأخضر" من 2020-2030، بالرغم من الدعم العمومي والذي يقدر بالملايير، لم يحقق أهدافه في تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة بأسعار معقولة تتناسب وقدرتهم الشرائية، ولم يتمكن من تقليص فجوة الفقر بين العالم القروي والحضري.

كذلك، الوضع صار مقلقا بالنسبة لندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف، حيث أقل من 600 متر مكعب للفرد بسبب التغيرات المناخية، الشيء الذي يفرض تغييرا للنموذج الاقتصادي الزراعي بالمغرب، منها تعويض الزراعات التصديرية والمستهلكة للماء من خلال تبني مفهوم الانتقال العادل كأطروحة نقابية تشمل الحق في العمل اللائق للعمالة الزراعية واستعمال التكنولوجيات الجديدة في استعمال المياه.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار، أربع دقائق.

<u>المستشار السيد محمد بن فقيه:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارات،

عواشر مبروكة للجميع.

في البداية، أهنئ الفريق الذي اشتغل على هذا التقرير كل باسمه وصفته، وبطبيعة الحال ملي كنتكلمو على الأمن الغذائي خصنا نكونو واضحين وجازمين اليوم بأنه ما كاينش شي أمن غذائي بدون أمن مائي، وتنظن بأنه حان الوقت اليوم لاتخاذ قرارات صارمة فيما يتعلق بالضياع والهدر الذي تتعرض له الثورة المائية في بلدنا.

يجب أن نمنع جميع الاستغلالات المفرطة للمياه، ما عندنا ما نديرو لا بالدلاح ولا بمطيشة، يمكن لنا نعيشو بلا دلاح بلا مطيشة، بلا ليمون، هاذ الشي كامل ماشي ضروري، ولكن ما يمكنش لنا نعيشو بلا حبوب، ما يمكنش لنا نعيشو بلا زيوت، ما يمكنش لنا نعيشو بلا سكر، ما يمكنش لنا نعيشو بلا طاقة.

وبالتالي، اليوم أنا تنقول أنه ما تعرضت له الثروة المائية من استنزاف وتنعطي التجارب اللي كاينة في منطقة جهة سوس- ماسة، اشتوكة آيت باها، ولاد تايمة، ولا برحيل، الآن هذاك الاستنزاف اللي تيوقع انتقل لهاذوك الناس كلهم اللي كانو كيستثمرو في هذيك المناطق وفي هذا النوع من الزراعات كلهم هزو الفيستة ديالهم ومشاو للمنطقة

ديال الداخلة واد الذهب، وهذا خطير أن يتكرر.

لذلك، نقول بأنه حان الوقت اليوم حينما يتعلق أي مشروع كيفما بغى يكون، يكون صناعي ملي كنديرو له الدراسة ديال الآثار البيئية تكون الدراسة ديال الآثار المائية وتعتبر هذه الدراسة أساسية، وإذا ما قدرناش نمنعو على الأقل أن نقنن وأن نخضع العملية للترخيص المسبق لكل استغلال من هذا القبيل.

المسألة الثانية تنهضرو على القضية ديال اليوم راه خصنا نفرقو ما بين الاكتفاء الذاتي وما بين الأمن، احنا اليوم متفقين على أنه ما عندناش المواد الأساسية، لا ننتجها بالقدر الكافي لتحقيق الأمن الغذائي، ولكن بإمكاننا أنه يكون عندنا واحد المخزون استراتيجي في الحبوب وفي السكر والنباتات الزيتية والطاقة.

للأسف هذا هو الإشكال الخطير اللي كاين اليوم في البلاد وانتوما تتشوفو اليوم فين وصلات الأسعار ديال الطاقة وديال البترول وديال الحبوب وديال هذا.. لأن ما عندناش المخزون، وخصنا من الآن أن نفصل ما بين المخزون الاستراتيجي والمخزون الاستهلاكي، ما يمكنش واحد كنعطيوه يخزن وكنعطيوه الدعم ومن هذاك المخزون كيهز وكيطحن وكيبيع، هذه مسألة كنظن أنه ما بقاتش مقبولة، ما بقاتش مقبولة أننا نديرو التخزين ديال الحبوب بالطرق التقليدية البدائية، كاين اليوم وسائل حديثة يجب استعمالها، (Stockage en silo).

القضية الثالثة اللي بغينا نتذاكر عليها وهي القضية ديال اليوم القضية ديال الهدر ديال المواد الغذائية اليوم، واش ما كتلاحظوش معايا اليوم راه كلنا أولاد هاذ المغرب وتنعرفو كيفاش الخبز المادة ديال الخبز، احنا البلد الوحيد اليوم اللي كيجي مول الفران كيفرق الخبز على موالين الحوانت في الصباح، وكيرجع في العشية وكيرد له الكارم وكيعطيه وكيخلص له هذاك اللي تباع، وهذاك اللي ما تباعش ما كيتخلصش فين كيمشي؟ كنلوحو الخبز، هذه أمور اللي هي في الحقيقة تربية، راه إذا ما غيرناش السياسة ديالنا والتربية ديالنا في الاستهلاك ديال المواد الغذائية اللي نستهلكو اللي هي أساسية راه ما تنظنش أننا غادي نحققو الأمن الغذائي.

وتنظن أن هذا هو الدور ديالنا اليوم، أولا أن نقنن وأن نضع التشريعات اللازمة لحماية الأمن الغذائي.

المسألة الأخيرة اللي بغيت نتكلم عليها وهي القضية ديال، تنظن بأن اليوم الآلية أنا تنقول لك تنهضرو على الآلية، أشنو هي الآلية؟ هذه التقارير وهذه التوصيات اللي خرجت بها هذه اللجنة، الخشية كل الخشية أن تذهب إلى الرفوف، أشنو هي الآليات والوسائل اليوم باش نخرجو بتوصيات؟ لأنه إذا رجعتو للتقرير، الجميع مجمع على أن هناك خلل تشريعي وهناك خلل في المنظومة ديال التخزين الاستراتيجي، كيفاش غادي نتجاوزو هذا الخلل؟ راه إذا ما نضنا احنا كبرلمانيين، كمشرعين، كحكومة ونديرو قوانين ونتفقو على هاذ الشي ما فيهش مزايدات، لأنه مرتبط بأساس الحياة ديالنا اليومية، اللي هي الأمن الغذائي ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في آخر هذه السلسلة من التدخلات، الكلمة للسيد خالد السطي، دقيقة ونصف، والمستشارة لبنى علوي، دقيقة ونصف.

فوضتي ليه؟ ما كاين حتى مشكل، إذن في حدود ثلاث دقائق.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هاد الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، رغم طبيعة الموضوع، آملين أن يلقى التفاعل المطلوب من طرف مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا التنويه بالأطر الإدارية التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها والذين لم يدخروا أي جهد في سبيل إعداد هذا التقرير بكل مسؤولية ونكران الذات، آملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

هاذ التقرير لو كنا اعطيناه لمكتب دراسات يمكن على الأقل يكلفنا واحد المبلغ خيالي، لكن هاذ الأطر نعاود نشكرهم وخصهم بطبيعة الحال حتى هوما يتجازاو.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، مفهوم السيادة اليوم يتجاوز المعايير التقليدية، واتخذ أبعادا أخرى مرتبطة بالسياسة الدوائية والطاقية والغذائية، وهو ما يقتضي مراجعة المنطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع تقلبات الواقع.

وفي هذا السياق، نقترح طبعا لضيق الوقت، أيضا احنا سبق لنا قدمنا مذكرة مفصلة، من طبيعة الحال بعض النقط فقط:

- تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب على يد من حديد على المضاربين، ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة، ونتمناو على أنه يتسرع؛

- التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة، بما فيها أسعار المحروقات، التي تشكل عصب الاقتصاد وعصب الأمن الغذائي، وبالمناسبة نستغرب كيف أن الأسعار عالميا انخفضت ومحليا لازالت جامدة، لحد الآن ما اخذيناش، ما عرفناش شي جواب؛

- ضبط عملية التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛

- تشجيع عملية استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عملية التخزين والاستثمار وفي إحداث مخازن جديدة؛

- مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها الشمندر والحليب والحبوب؛

- الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية وعبر انتخابات ديمقراطية لممثلي الفلاحين عن طريق جمعياتهم؛

- الحرص على توفير السلم الاجتماعي بالقطاع الفلاحي، عن طريق فتح حوار جدي ومعقول مع التمثيليات النقابية، لأن إلى كان الاستقرار غادي يكون العمل، إلى ماكانش الاستقرار غادي تكون بعض الأمور عندها فيها مشاكل؛

- اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛

- ثم تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار؛

- أيضا مراجعة السياسة الزراعية، بالإضافة كذلك إلى تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة.

وسأسلمكم، السيد الرئيس، المداخلة كاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بعدما أنهينا جميع المداخلات المبرمجة لكل الفرق والمجموعات والعضوين غير المنتسبين، نمر إلى تعقيب الحكومة، ويوجد معنا السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في إطار التضامن الحكومي، سيتولى التعقيب نيابة عن وزير الفلاحة الذي يوجد في مهمة وتعذر عليه الحضور معنا في أشغال هذه الجلسة.

تفضل السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، نيابة عن السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد رئيس الجلسة،

السيد الرئيس والمقرر وأعضاء المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الغذائي،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحولي أن أتقدم أمام حضراتكم، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، لقراءة كلمته بخصوص تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الغذائي بالمغرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه لمن دواعي الشرف لي أن ألتقي بكم في هذا اللقاء الخاص بتقديم تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول سياسة الأمن الغذائي ببلادنا، وهو الأمر الأولوي في ظل الإكراهات المتعددة الأبعاد التي باتت ترافقها.

وأغتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر للسيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل لاختيار موضوع "الأمن الغذائي"، الذي يحظى بالأولوية القصوى في السياسات العمومية لتأمين الاستدامة الغذائية.

وعيا منه بالطابع الاستراتيجي لمسألة الأمن الغذائي، جعل المغرب منها انشغالا كبيرا في سياسته الفلاحية، خصوصا وأنه يعتبر من مرامي الهدف رقم 2 في أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

بفضل التوجيهات الملكية السامية، تمكن المغرب من تنفيذ سياسة متكاملة تهدف إلى ضمان وفرة الغذاء وتعزيز التنمية الفلاحية والقروية وحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملت المجموعة والخبراء بتعاون وثيق مع مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إخراج هذا التقرير حول الأمن الغذائي ببلادنا، حيث مدت الوزارة المجموعة بكل المعطيات والتقارير، كما عبأت مصالحها لتقديم رؤيتها ومجالات تدخلها خلال الورشات التي نظمتها المجموعة، أو من خلال الزيارات الميدانية.

وأود هنا أن أثني على منهجية العمل التي مكنت من الاستماع لكافة

المتدخلين في سلاسل القيمة والوقوف على الإنجازات وإبداء الملاحظات بكل موضوعية.

حضرات السيدات والسادة،

لضمان الأمن الغذائي، يتم بلورة سياسات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حتى يتمكن كل فرد من جميع الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن لحياة صحية ونشيطة، بيد أن بلوغ هذا الهدف تعترضه تحديات كبيرة، لاسيما منها:

- ✓ أولا، تقلبات الأثمنة العالمية للمواد الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة؛
- ✓ ثانيا، انعكاسات التغيرات المناخية وندرة الموارد المائية؛
- ✓ ثالثا، الارتفاع المستمر للطلب الغذائي نتيجة النمو الديمغرافي.

ولتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا، تمت بلورة وإنجاز مخططات قطاعية لتنمية القطاع الفلاحي وتطوير الصيد البحري، من أهمها مخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "أليوتيس".

وفي هذا السياق، عمل مخطط "المغرب الأخضر" على النهوض بالاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية، وبالتالي الرفع من عرض المنتوجات الفلاحية ومداخيل الفلاحين.

وفي هذا الإطار، تم تنزيل مجموعة من البرامج تهدف بالأساس إلى النهوض بالاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحي والتحكم في مياه السقي، من خلال بلورة مشاريع مهيكلة كبرى، فالسقي هو عنصر مفتاح في سياسة الأمن الغذائي، حيث يتوفر المغرب على مساحة مسقية تناهز 1.6 مليون هكتار، تغطي 18% من المساحة الصالحة للزراعة، وتساهم بقرابة 45% من القيمة المضافة الفلاحية و75% من الصادرات وأزيد من 70% من الإنتاج الفلاحي.

وقد كانت مساهمة القطاع السقوي هته أكثر حسما خلال سنوات الجفاف، عندما يتأثر إنتاج المناطق البورية، هذا علاوة على تعزيز السلامة الصحية للأغذية من خلال المراقبة الصحية للمنتوجات الفلاحية على طول سلسلة القيمة وحماية الرصيد الحيواني والنباتي ومراقبة جودة عوامل الإنتاج ووحدات الصناعات الغذائية.

واعتبارا من أن التجارة الخارجية أداة لصالح الأمن الغذائي، عمل المغرب على اعتماد العديد من التدابير السياسة التجارية التي تسمح له بمواجهة أي تأثير لتدابير تقييد التجارة الدولية على القطاع الفلاحي المغربي من حيث الواردات والصادرات، ترتكز هذه السياسة على عدة محاور، أهمها تحسين القدرة التنافسية القطاعية وتنويع الأسواق والحماية التجارية واليقظة الاستراتيجية، إذ مكنت هذه التدابير من المساهمة بشكل خاص في تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية.

من جهة أخرى، كان للبحث الزراعي دورا محوريا في تطوير أصناف نباتية جديدة ذات إنتاجية عالية وأخرى مقاومة للأمراض، كما تتمتع هذه الأصناف بمزايا من حيث المرونة في مواجهة التغيرات المناخية، أذكر منها تلك المتعلقة بأصناف الصبار المقاوم لحشرة القرمزية وأصناف النخيل عالية الجودة المقاومة لمرض البيوض وأصناف خاصة بزراعة الأركان.

وتجدر الإشارة إلى دور التنمية الفلاحية كمحرك فعلي للاستثمارات في القطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين، مما يمكن من تطوير وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع وتحسين قدرته على تحقيق الأمن الغذائي.

وبفضل تنفيذ هذه البرامج، سجل مخطط "المغرب الأخضر" إنجازات هامة على مستوى الأمن الغذائي بالمغرب، إذ تعتبر نسب تغطية الحاجيات الوطنية من بين الأكثر ارتفاعا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، 65% بالنسبة للحبوب، 47% بالنسبة للسكر، و99% للحليب واللحوم الحمراء والبيضاء، و99% حتى لـ 100% للفواكه والخضر على التوالي، مع الإشارة إلى إمكانات قوية للتصدير بالنسبة لسلسلة الإنتاج الأخيرة.

وعلى هذا المنوال، تضع الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" الأمن الغذائي للمملكة في صلب اهتماماتها.

وفي هاذ الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة الظروف والأزمات التي تهدد الأمن الغذائي، على غرار الاستجابة لأزمة جائحة كورونا، الاستجابة لسنوات الجفاف والاستجابة لارتفاع أسعار المنتوجات في السوق العالمية، وذلك عبر المحاور الآتية:

- أولا، تتبع مؤشرات السوق الوطنية والعالمية على غرار:

- ✓ تطور أثمنة الحبوب على مستوى الأسواق ورحبات الحبوب والقطاني؛
- ✓ مستوى المخزون عبر التصريحات الدورية للفاعلين؛
- ✓ مستويات استيراد الحبوب والقطاني؛
- ✓ مؤشرات التداولات بالأسواق العالمية، خاصة الدول المصدرة للمغرب؛
- ✓ العوامل الجيو استراتيجية أو المناخية على مستوى إمدادات والأسعار؛

- المحور الثاني هو: تأمين التموين العادي للسوق الوطنية عن طريق إرساء نظام تحفيزي لتسويق المنتوج الوطني:

- ✓ مراجعة حصص الرسوم الجمركية المطبقة على الحبوب والقطاني عند الاقتضاء لضمان تصريف المنتوج الوطني والتدفق العادي للحبوب والقطاني المستوردة؛
- ✓ تقديم تعويض جزافي على واردات القمح اللين لضمان تزويد

السوق؛

✓ إنجاز العمليات الخاصة بإنتاج وتوزيع الدقيق الوطني المدعم؛

✓ ووضع برنامج لمراقبة جودة الدقيق.

- ولمواجهة تداعيات حرب روسيا - أوكرانيا، تم اتخاذ التدابير اللازمة عبر:

✓ **أولا**، تنويع مصادر الاستيراد، حيث يعمد المهنيون لاستغلال جميع الفرص المتاحة على مستوى السوق العالمية، مما يقلل من انعكاسات التأثيرات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على التموين الداخلي من الحبوب؛

✓ **ثانيا**، التعامل مع شركات الشحن الكبيرة تتكلف بعملية الاستيراد من جميع المصادر، شريطة احترام دفتر تحملات الجودة؛

✓ **ثالثا**، سن منحة جزافية للواردات، تمكن من ضمان أثمنة مناسبة عند الموانئ المغربية، حيث بلغت الكميات المستوردة منذ شهر نونبر المنصرم والمستفيدة من هذه المنحة أكثر من 32 مليون قنطار، بتكلفة تجاوزت 4 مليار درهم؛

✓ **رابعا**، سن منحة خزن قدرها 2.5 درهم للقنطار لكل 15 يوم، لتشجيع المهنيين على تكوين مخزون إضافي من الحبوب؛

✓ **خامسا**، العمل على وضع تصور لتكوين مخزون استراتيجي من القمح بشراكة مع المهنيين.

وقد مكنت هته التدابير من توفير مخزون كاف لتغطية الحاجيات بين 4 و5 أشهر بالنسبة للحبوب، وأكثر من 5 أشهر بالنسبة للقطاني، كما تم تسجيل الاستقرار في نشاط المطاحن الصناعية وتموين عادي للأسواق بالدقيق والسميد، مع استقرار أثمنة الحبوب على مستوى المطاحن الصناعية وانعكاسها على أثمنة المنتوجات عند المستهلك.

سيدي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع الفلاحي لما لها من آثار سلبية على الثروات الطبيعية كندرة المياه.

بهدف ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية، يعمل القطاع الفلاحي على تعزيز قدرته على مقاومة التغيرات المناخية، عبر تطوير أساليب تهدف إلى تطوير فلاحة مستدامة وذكية مناخيا، نذكر منها: تدبير أمثل لمياه السقي من أجل ضمان إنتاج أكثر بكمية أقل من المياه بطريقة مستدامة، وتحسين قدرة الفلاحين على التأقلم مع التغيرات المناخية، من خلال العمل على الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عيش ودخل الفلاحين، عبر تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي.

بالإضافة إلى إدماج الشباب في التنمية الفلاحية وتعميم التغطية الصحية للفلاحين وتوسيع التأمين الفلاحي.

وتعتبر مواكبة الانتقال الطاقي والتكنولوجي للفلاحين من أهم التدابير المعتمدة في "الجيل الأخضر"، عبر تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، وكذا اعتماد وتعميم التكنولوجيا الخضراء وتطوير الرقمنة الفلاحية.

وبناء على ما تحقق من خلال مخطط "المغرب الأخضر"، تهدف استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" إلى مواصلة الجهود لتطوير زراعة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية للمساهمة الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا.

شكرا على حسن تتبعكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هذا العرض الذي تفضلتم بإلقائه، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري.

وبهذا ننهي أشغال هذه الجلسة، وإذ أشكركم على مساهمتكم جميعا فيها، أذكركم، السادة رؤساء والسيدات والسادة المستشارين، أنه كما تعلمون لنا غدا، إن شاء الله، جلسة في الصباح مع الساعة العاشرة والنصف، ستخصص لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول "الأمن الصحي"، وأنه مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفوية، ستعقد جلسة لمناقشة التقرير المتعلق بتقييم السياسات العمومية، وستليها جلسة تشريعية مباشرة بعد انتهاء الجلسة.

فنطلب منكم شوية تصبرو معنا غدا، لأنه جدول الأعمال سيكون مكثفا، فمعذرة على هاذ البرمجة، لأننا نتوجه نحو انتهاء الدورة الحالية، ونود أن ننهي جميع الملفات الجاهزة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) تتمة مداخلة المستشار السيد محمد عموري باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

..يتكون البرنامج من ثلاث محاور رئيسية مرتبطة بحماية الرصيد الحيواني والنباتي وتدبير ندرة المياه والتأمين الفلاحي وتحفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين؛ وكذا توزيع 7 ملايين قنطار من الشعير المدعم لفائدة مربي الماشية، و400 ألف طن من الأعلاف المركبة لفائدة مربي الأبقار الحلوب للحد من آثار ارتفاع أسعار المواد العلفية وتراجع

موفورات الكلأ بكلفة إجمالية تصل إلى 2.1 مليار درهم؛ تأمين تزويد السوق الوطنية بالقمح وعلف الماشية توفير الشعير بثمن 2.5 درهم هو تدبير جد إيجابي ومجهود كبير للوزارة، من شأنه التخفيف على الفلاحين، بحيث أن السعر الحقيقي لها هو 5.5 درهم، وهو ما يفسر الإقبار الكبير على هذا المنتوج حيث يمثل الشطر الثالث من برنامج توزيع الشعر والتحضير له بشكل جيد ، دعم مهم لكافة الفلاحين من خلال حصص الشعير المدعم.

كما ندعو الحكومة بالمناسبة إلى دعم ومواكبة المقاولة الفلاحية والفلاح المغربي والعمل على ضمان استقرار أسعار الأسمدة وفقا لتوجهات مخطط الجيل الأخضر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعم ونتبنى التوصيات التي جاء بها تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة "بالأمن الغذائي"، خصوصا وأن المجموعة منبثقة عن مؤسسة تشريعية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لوظيفتها البرلمانية المتمثلة في ترجمة تطلعات وانتظارات المجالات الترابية، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، المهنيين والنقابيين. فهي توصيات منبثقة من خلاصات توصلت إليها المجموعة الموضوعاتية بناء على مقاربة مبنية على دراسة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة ببلادنا ذات الصلة بالأمن الغذائي إلى جانب مخرجات مختلف الآراء والتقارير الوطنية المنجزة من قبل الهيئات والمؤسسات الدستورية ذات الصلة وأخص بالذكر تلك المتعلقة ب:

التوصيات ذات البعد الاستراتيجي، ومنها إحداث مؤسسة وطنية مستقلة للسيادة والأمن الغذائي يعهد لها بتنسيق الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

والتوصيات التي تتعلق بنظام التخزين من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تهم نظام التدبير وشروط التخزين ومصادر التمويل وغيرها من الضوابط الكفيلة بإرساء منظومة متكاملة لتدبير وتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية.

أما فيما يتعلق بمجال الحكامة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الالتقائية في السياسات العمومية ذات الصلة بالأمن الغذائي لبلادنا، ووضع إطار مؤسساتيوفق مقاربة منسقة، لإشراك القطاع الخاص ومختلف الأطراف المعنية من أجل تدبير مجال تسويق المنتوجات الفلاحية لضمان حكامة جيدة في تدبير الأسواق. كما نثمن عاليا مسألة السلامة الغذائية التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأمن الغذائي والصحي لبلادنا.ونؤكد على مسألة التتبع الصارم لسلاسل الإنتاج وخصوصا اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ومشتقاته ومراجعة نظام تسويق الحبوب وتقوية الإجراءات التحفيزية لفائدة المنتجين بهدف تجميع الإنتاج الوطني بأسعار تفضيلية.

كما نحث بالمناسبة على اتخاذ إجراءات تساهم في الرفع من مردودية الزراعات السكرية قصد التقليص من التبعية للسوق الخارجية، والعمل على توفير محاصيل الحبوب والزيتية المحلية وذلك عن طريق الرفع من مساهمة الزراعات الزيتية ودعمها، مع إعادة إدخال زراعة " الصويا " في المساحات المسقية.

يتضح أن مخطط أليوتيس له أثر واضح على قطاع الصيد البحري، نظرا لما تزخر به

بلادنا من الثروات والعديد من نقط القوة والفرص المتاحة، غير أنه الاستفادة من الأخطاء والعثرات السابقة، والبحث بجدية عن تثمين المنتوج لوطني البحري والحفاظ على سلاسل الإنتاج والتبريد واحترام شروط الراحة البيولوجية ودعم القطاعات المرتبطة بالصيد البحري التقليدي، وتكثيف مراكز البحث العلمي في هذا المجال لمواكبة التطورات البيئية والبيولوجية الحاصلة في هذا المجال.

وفي الأخير فإننا نثمن ما جاء به نص التقرير من توصيات ونتمنى أن تنخرط كل مكونات المجتمع المغربي في إنجاح هذا الورش الحيوي الذي ترتبط به حياة المواطن، من خلال تأمين تغذيته، والحفاظ على الموارد الطبيعية الكفيلة بهذا التأمين، وخلق آليات جديد لمواكبة التحولات الاقتصادية والبيئية التي يعيشها العالم سواء جراء التغيرات المناخية أو الحروب والصراعات الجيوسياسية التي يعرفها.

2) تتمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي، باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

السيد الوزير المحترم،

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية الـ"نيو ليبرالي" والتحولات الطبيعية والصحية التي عرفها العالم في العقود الأخيرة إلى خلق فجوات وتفاوتات مجالية واجتماعية بين الدول وبين المناطق، بل وبين البشر أيضا داخل نفس الدولة، وهو ما دفع الكثير من الأصوات العاقلة من مختلف دول العالم إلى دق ناقوس الخطر وتنبيه السياسيين والمدبرين إلى خطورة التحديات التي تواجه العالم، مما أدى إلى إعادة هيكلة أدوار الدولة ووظائفها، حيث أصبحت اليوم مطالبة بضمان حق الأجيال اللاحقة في حقها من التنمية.

وفي هذا الإطار، وعت بلادنا منذ السنوات الأولى للاستقلال بهذه التحديات والإكراهات، وهو ما دفعها إلى اعتماد مخططات وبرامج تروم بالأساس إلى ضمان الأمن المائي من خلال اعتماد سياسة السدود منذ السبعينات وهيكلة القطاع الزراعي وتنويع مصادر الطاقة.

غير أن هذه الإرادة اصطدمت في أحايين كثيرة بضعف تملك المدبرين الحكوميين لهذه البرامج وعدم قدرتهم على المبادرة، وبضعف آليات الرقابة والتقييم المؤسساتية، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، كما

اصطدمت أيضا ببعض التحديات الأخرى مثل "جائحة كورونا" التي فرضت على الدول والحكومات مقاربة أخرى في تدبير مواردها، وأعادت من جديد التأكيد على دور "الدولة الاجتماعية".

كما أن احتدام المنافسة بين الدول من أجل السيطرة على طرق الملاحة الدولية ومراكز الطاقة الجديدة أدت هي الأخرى إلى فرض تحديات كبيرة على الدول، خصوصا الدول النامية.

ولذلك، فإن مسألة السيادة اليوم تجاوزت المعايير التقليدية واتخذت أبعادا أخرى مرتبطة بالسيادة الدوائية والطاقية والغذائية، وهو ما يقتضي مراجعة المنطلقات والمقاربات التي حكمت تدبير هذه القضايا في الماضي وملاءمة السياسات العمومية المستقبلية مع هذه التقلبات.

وفي هذا السياق، يكتسي الأمن الغذائي أهمية كبيرة في ضمان أمن واستقرار الدول، خصوصا في ظل ما كشفت عنه جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على ضمان تزود الدول بالمواد الغذائية الأساسية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نقترح ما يلي:

أولا: ربط المسؤولية بالمحاسبة

إن من بين أهم مقومات التدبير العمومي الجديد هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، سواء المحاسبة السياسية من خلال الانتخابات، أو من خلال المحاسبة الإدارية والقضائية.

وفي هذا الإطار، لابد من تمثل السلطة التنفيذية للأدوار الجديدة التي جاء بها دستور 2011، وتكريس مسألة ربط تدبير الشأن العام، سواء مركزيا أو مجاليا، بصناديق الاقتراع.

فسؤال التنمية والديمقراطية ينبغي الحسم فيه بدون تردد، لأنهما مترادفان، فلا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون تنمية.

ولابد أيضا أن تضطلع السلطة التشريعية بوظائفها كاملة، لاسيما وظيفة تقييم السياسات العمومية باعتبارها آلية مهمة للوقوف على مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها وتنبيهها إلى بعض الاختلالات التي قد تكون شابت عملية التنفيذ، مع تقديم المقترحات الكفيلة بتصحيح هذه السياسات. وهو ما يعني حرص الأحزاب السياسية على من جهة على ترشيح نخب مسؤولة وواعية بأدوارها، وتمتلك هذه النخب للحد الأدنى من المعارف للاضطلاع بهذه المهام من جهة أخرى.

كما ينبغي تعزيز آليات الرقابة والتقييم الداخلية، والانتقال من الرقابة التقليدية البعدية المبنية على العقاب إلى رقابة مواكبة أساسها التتبع والتقويم من أجل ضمان التنفيذ الأمثل للسياسات العمومية وملاءمتها مع المتغيرات الطارئة، فضلا عن تعزيز المراقبة القضائية، سواء من خلال تعزيز الموارد البشرية واللوجيستية للمجلس الأعلى للحسابات والحرص على متابعة تنفيذ خلاصاته وتوصياته، أو من خلال تعزيز استقلال القضاء ومراجعة المنظومة القانونية بالشكل الذي يمكن من ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ما سبق، لابد من تعبئة المجتمع المدني من أجل مواكبة التحولات والتحديات التي تواجهها بلادنا والانخراط في البرامج والمشاريع الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، سواء من خلال المشاركة في إعداد البرامج والمخططات، مركزيا ومجاليا، أو من خلال عملية التقييم.

ثانيا: مراجعة المخططات والبرامج (المخطط الأخضر)

ونقصد بالتحديد مراجعة وتقييم المخطط الأخضر في ضوء التحولات الداخلية والخارجية، وبعيدا عن أي حسابات سياسوية، بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية.

لقد انتقلت بلادنا خلال العقدين الماضيين من الزراعة المعاشية إلى الزراعة التصديرية، وهذا وإن كانت له جوانب إيجابية مثل الرفع من القيمة المضافة الفلاحية، فإن له نتائج سلبية مرتبطة أساسا بالسيادة الغذائية.

ولذلك، ينبغي مراجعة هذا المخطط من أجل ضمان الأمن الغذائي. فلا يعقل الاستمرار في زراعات تستنزف الفرشة المائية وموجهة أساسا للتصدير مثل البطيخ والأفوكادو والحوامض، في الوقت الذي تستورد فيه بلادنا أكثر من 80 في المائة من حاجياتها من الحبوب والقطاني والزيوت والسكر، وهي مواد نعتمد عليها بشكل أساسي في نظامنا الغذائي.

وبالتالي، لابد من تدخل الدولة من أجل بسط سيادتها الغذائية، مع ما يتطلبه ذلك من دعم هذه الزراعات ودعم الفلاحين، فالأولوية ينبغي أن تكون للداخل وليس للخارج، خصوصا وأن بلادنا تعتبر منتجا مهما للفوسفات الذي يعتبر مادة أساسية لضمان الأمن الغذائي العالمي. ومن هنا، لابد من إبرام شراكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة رابح-رابح من أجل تحقيق الأمن الغذائي المشترك، وذلك من خلال تقديم بلادنا للفوسفات والخبرة التقنية مقابل توفير هذه الدول للأراضي الفلاحية.

ثالثا: التقائية السياسات العمومية المرتبطة بالأمن الغذائي

لقد حققت بلادنا طفرة على مستوى المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، لكن هذه الطفرة لم تواكبها طفرة في مجال الصناعات المرتبطة بالزراعة. فبلادنا لازالت تعتمد كليا على الخارج فيما يخص البذور والمبيدات والأسمدة والمعدات الميكانيكية الضرورية لخدمة الأرض والمزروعات والمعدات الهيدروميكانيكية للسقي، علاوة على ما تحتاجه معامل التحويل والصناعات الغذائية والأعلاف وغيرها.

وبالتالي، لابد من تشجيع الصناعات المتعلقة بهذه المجالات، ولابد من دعم وتطوير البحث العلمي الموجه للقطاع الفلاحي والقطاعات المرتبطة به، فالإنتاج اليوم مبني على المعرفة، ولا يعقل ألا تواكب الجامعات والمدارس والمعاهد الوطنية هذه التحولات.

رابعا: تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة

لقد نص الباب الثاني عشر من الدستور على تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، وهو ما يقتضي الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقطاع من خلال اعتماد الكفاءة والمساواة والشفافية في تدبير القطاع الفلاحي. فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتمكينه من الموارد اللازمة من شأنه النهوض بهذا القطاع. وذلك من خلال:

- ✓ دعم البحث الزراعي والتكوين والابتكار مع العمل على إحداث بنك للبذور المختارة الأصيلة وغير المغيرة جينيا وإنتاج بذور أقل استهلاكا للماء؛
- ✓ تطوير السلالات المحلية من الماشية وتشجيع ودعم زراعات الأعلاف وتصنيعها؛
- ✓ ترشيد استعمال المياه في الفلاحة والحفاظ عليها من التلوث مع الرقابة الصارمة على استغلال الفرشة المائية؛
- ✓ اعتماد سياسة تحويل المياه عبر الضخ من المناطق الأكثر تساقطات للمطر إلى أقلها وتعميم برامج تحلية مياه البحر واستعمالها في الفلاحة؛
- ✓ الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية للفلاحين بواسطة جمعيات مهنية فعالة وكفأة ومنتخبة بطريقة ديمقراطية.

خامسا: دعم الفلاح الصغير وتشجيع المقاولة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا

إن من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للمخطط الأخضر هو إهمال الفلاح الصغير والمقاولة الفلاحية الصغيرة والصغيرة جدا، ولذلك ينبغي تدارك هذا الخلل من خلال الاعتناء بالفلاح الصغير، سواء من خلال دعم مشاريع تربية المواشي أو وحدات صناعية تحويلية أو خدماتية، أو من خلال التكوين والمواكبة من أجل ضمان بقائه في البادية ومن أجل ضمان انخراطه في الجهد الوطني للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ومن هنا، وجب الانتباه إلى ضرورة توفير مقومات العيش الكريم لساكنة العالم القروي، من خلال توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات تحتية ترفيهية وغيرها من الخدمات.

سادسا: إجراءات ذات طابع استعجالي

إن مداخل الإصلاح المشار إليها أعلاه، تحتاج إلى وقت من أجل تنفيذها، لكن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها بشكل مستعجل من أجل ضمان أمننا الغذائي ومواجهة موجة الغلاء الناتجة عن التحديات المشار إليها سابقا، ومنها:

- ✓ تشجيع المنافسة الحرة من خلال الضرب بيد من حديد على المضاربين و مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمجلس المنافسة؛
- ✓ مراجعة السياسة الزراعية بما سيمكن من التحول من الزراعات التصديرية التي تستنزف الفرشة المائية (البطيخ الأحمر، الأفكادو التي تمتص حاجيات 3 ملايين مغربي من الماء وفق أحد الخبراء...) مقابل التركيز على الزراعات الأساسية (الحبوب والقطاني) التي تدخل في إطار الأمن الغذائي للمغاربة حتى لا تبقى بلادنا مرتهنة للخارج؛
- ✓ تعميم تحلية مياه البحر واستغلالها في الزراعة؛
- ✓ التدخل عبر تقنين أثمنة السلع ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والاحتكار والغش في الجودة؛
- ✓ ضبط عمليات التصدير حتى لا تضر بحاجيات السوق الداخلي؛
- ✓ تشجيع عمليات استيراد المواد الغذائية الأساسية ودعم عمليات التخزين والاستثمار في إحداث مخازن جديدة؛
- ✓ تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية؛
- ✓ مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها: الشمندر والحليب والحبوب؛
- ✓ دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها الطاقة الشمسية، خاصة المستعملة منها للضخ والأسمدة والمبيدات والبذور؛
- ✓ إعادة النظر في مسألة تضريب القطاع الفلاحي، خاصة بالنسبة للفئات المستفيدة من تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في ملك الدولة الخاص والمستفيدة كذلك من الدعم المالي لتجهيزها وذلك لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع تنموية صغيرة لفائدة الفئات الهشة تحسينا لدخلها وإسهاما في انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة؛
- ✓ اعتماد الشباك الوحيد وسياسة القرب مع التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة؛
- ✓ اعتماد تطبيقات إلكترونية لغرض التأطير الفلاحي والإخبار بالعمليات الفلاحية المختلفة وببرنامج السقي وبأداء وجيبة سقي المياه وطلب الشواهد الإدارية وملفات الدعم وبعمليات التلقيح؛
- ✓ اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛

✓ خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والانفتاح على مزيد من الأسواق الدولية؛

✓ القيام بأشغال الصيانة اللازمة لشبكات الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع باعتبارها أساس التنمية الفلاحية وتجديد القنوات والمنشآت الهيدروفلاحية المتهالكة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفة نقل وتوزيع ماء السقي؛ واستبدال الري السطحي بالري الموضعي تفاديا لكثرة الأعطاب الباهظة التكلفة؛

✓ تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار بالمغرب وفتح فروع لها بالدوائر السقوية؛

✓ تيسير مساطر تمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛

✓ النظر في مدى احترام دفاتر التحملات من طرف المستفيدين من الأراضي الفلاحية التي هي ملك الدولة الخاص وإعادة توزيعها على المستحقين من شباب في العالم القروي في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 051

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 هـ (19 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الواحدة والخمسين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ "الأمن الصحي".

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح جلسة مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بـ "الأمن الصحي"، تطبيقا للمادة 148 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2022، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية حول الأمن الصحي على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته على الحكومة، يعقد مجلسنا الموقر هته الجلسة العامة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الصحي.

وتجدر الإشارة إلى أن إحداث هذه المجموعة الموضوعاتية أتى في سياق التفاعل مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية، وفي إطار المسؤولية المؤسساتية التي يتحملها المجلس، من منطلق تركيبته المتنوعة والغنية بالكفاءات المهنية والنقابية والممثلة للجماعات الترابية، وكذا الأسبقية المخولة لمجلسنا دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية، طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كالتالي:

نبدأ بكلمتي كل من رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية، تليها تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين وبعدها نفسح المجال لتدخل الحكومة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس المجموعة، لابد أن أتقدم باسمكم جميعا بالشكر والثناء إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على ما بذلوه من مجهود متواصل من أجل إنجاز هته المهمة، وكذا لأطر وخبراء المجلس، الذين ساهموا، كما هو معهود فيهم، بحرفية عالية في مختلف مراحل هذا الورش المتميز.

والآن أعطي الكلمة مباشرة للسيد الرئيس فؤاد قديري رئيس المجموعة الموضوعاتية لتوضيح منهجية عمل المجموعة الموضوعاتية.

السي فؤاد تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالأمن الصحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا كثيرا كما أمر والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الآبر.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الصحة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن خالص امتناني وعظيم شكري للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم على دعمه المتواصل لجهود هذه المجموعة الموضوعاتية وتوفير كافة الإمكانيات والوسائل من أجل إنجاح عملها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تعاونهم المستمر ومرونتهم السياسية وحسهم الوطني العالي في التعاطي مع مختلف القضايا الوطنية الكبرى، من منطلق الوازع الوطني المشترك، ومعالجتها دون السماح بالوقوع في تقاطبات سياسية وحزبية، يمكن لها أن تضعف من جهودنا أو أن تشوش على هدفنا الأسمى، والمتمثل في خدمة المصلحة العامة لبلادنا، وراء مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما أعبر أيضا عن شكري وتقديري العميقين للسيد وزير الصحة والرعاية الاجتماعية على دعمه المطلق واللامشروط وعلى حضوره وعلى تعاطيه الإيجابي مع هذا الموضوع الهام وعلى مواكبة وزارة الصحة لأشغال المجموعة وتجاوبها الإيجابي طيلة هذه المدة، والشكر موصول كذلك للسيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات والهيئات الدستورية، الذين تفاعلوا بدورهم مع أشغال المجموعة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم يد العون إلى المجموعة طوال مراحل عملها، سواء من خلال تقديم مذكرات حول المداخل الممكنة للنهوض بالمنظومة الصحية، أو الذين تم الاستماع إليهم، وإلى كل من شارك في اللقاءات التي نظمتها المجموعة، وأخص بالذكر السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، وممثلي الهيئات النقابية والمهنية وممثلة منظمة الصحة العالمية بالمغرب

والسيد رئيس جامعة الرباط أكدال والسيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالسويسي ونوابه والسيد رئيس المركز متعدد التخصصات في حسن الأداء والتنافسية وكافة السيدات والسادة الأساتذة الجامعيين والخبراء وفعاليات المجتمع المدني.

كما أغتنم الفرصة لأقدم شكري لأطر مجلس المستشارين على المجهودات الجبارة التي بذلوها خلال التزامهم ومواكبتهم لعمل المجموعة الموضوعاتية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد انفتحت المجموعة الموضوعاتية منذ تشكيلها على كافة المتدخلين والفاعلين والمعنيين بالموضوع، من خلال الإنصات لوجهات نظر متعددة والاستماع لكافة القطاعات المتدخلة، سواء أثناء جمع المعلومات والبيانات الضرورية، أو عند تحليلها ومعالجتها، أو في مرحلة بلورة النتائج والتوصيات، من منطلق وعيها الراسخ أن مسألة الصحة شأن وطني يهم الجميع.

وفي هذا السياق، وقفت المجموعة الموضوعاتية على الأهمية التي تحظى بها المنظومة الصحية، إذ شكلت في الآونة الأخيرة مادة دسمة ومادة مهمة لإصدار تقارير لمؤسسات وهيئات دستورية متعددة، ومجالا حيويا للمساءلة البرلمانية وأرضية مناسبة للحوار والتقييم وبناء مذكرات ترافعية من طرف الهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني، كل حسب صلاحياته الدستورية والقانونية وحسب منطلقاته المرجعية.

غير أننا في مجلس المستشارين، وفي إطار سعينا الحثيث للبحث عن تفعيل كافة آليات الرقابة، تم تشكيل هذه المجموعة الموضوعاتية التي تعتبر من الآليات الأساسية لمراقبة عمل الحكومة بمختلف مستوياته وأبعاده، انطلاقا من رؤية تنبني على ضرورة تعزيز الحس التمثيلي، يجعل هموم وتطلعات المواطنين في صلب النقاش العمومي وجعلها مادة خصبة لصياغة أهداف مختلف الاختيارات العمومية.

على هذا الأساس، انطلقت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي بمعالجة موضوع عملها، والذي اختارت له عنوان "الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية"، تنزيلا لتوجيهات جلالة الملك نصره الله وأيده، إذ يقول جلالته في خطابه السامي بتاريخ 8 أكتوبر 2021، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة: "**.. وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية والصناعية والغذائية وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض...**" انتهى منطوق جلالة الملك.

وانطلاقا من وعينا السياسي المشترك، ارتأينا كمجموعة موضوعاتية ألا ننظر إلى مفهوم الأمن الصحي بمنظور ضيق، يقتصر على وضع منظومة لليقظة والرصد الوبائي وتوفير الإمكانيات والوسائل لمواجهة المخاطر الصحية والحد من انتشارها، بل إن المخاطر الجديدة التي تهدد الصحة العامة جعلتنا ملزمين بالتفكير في إيجاد المداخل الممكنة للتوفر على منظومة صحية متكاملة، قادرة على تقديم كافة الخدمات الصحية وبجودة عالية، سواء خلال الظروف العادية أو عند انتشار الأزمات الصحية، مع وضع خطة وطنية استباقية فعالة لإدارة المخاطر والأزمات الصحية الجديدة، خصوصا السريعة الانتشار عبر الحدود، وتحيين الحاجيات الصحية الوطنية بشكل منتظم يضمن السيادة الصحية لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

معشر الأخوات والإخوة،

انصب عمل المجموعة الموضوعاتية منذ البداية على تشخيص العرض الصحي الحالي، ليس بغرض بلورة تشخيص إضافي لما هو موجود، وإنما من أجل جعل هذا التشخيص يقودنا لفهم إكراهات الواقع، بما يسمح لنا بتقديم حلول للإجابة عنها وضمان تنزيلها بشكل فعال وقادر على المساهمة في صياغة تصور ناجع للنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية.

في هذا الإطار، وقفت المجموعة الموضوعاتية على تحسن مستوى بعض المؤشرات المتعلقة بصحة الأم وصحة الطفل وسياسة التلقيح وتطور الإجراءات التي تنهجها بلادنا على مستوى رصد بعض الأمراض ومواجهتها، كفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا والتهاب الكبد الفيروسي (ب) ومكافحة الأمراض غير المعدية وغيرها.

إن المجموعة الموضوعاتية، السيد الرئيس، تعبر عن ارتياحها بخصوص المجهودات المبذولة على مستوى التحسن في بعض المؤشرات، وتجدد إشادتها بالتدابير المتخذة لمواجهة جائحة "كورونا"، بفضل التوجيهات الملكية السامية، التي اتسمت بالاستباقية والدقة والشمولية والتدرج في مواكبة مختلف مراحل تطور الأزمة الصحية، دون أن ننسى بطبيعة الحال الإشادة بالتجاوب غير المسبوق لمختلف الشرائح المجتمعية وتدخل مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات العمومية، وفي طليعتهم الأطر الطبية والصحية العسكرية والمدنية ومختلف السلطات العمومية، وبالمناسبة نجدد لهم شكرنا وتقديرنا على مجهوداتهم الجبارة وعلى تفانيهم الصادق في أداء مهامهم.

كما تثمن المجموعة الموضوعاتية عاليا الورش الملكي السامي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا مهيكلا سيؤدي إلى الرفع من مستوى المحددات الاجتماعية للولوج إلى الحق في الصحة، بالإضافة إلى إدماجه 22 مليون مستفيد من التأمين الأساسي عن المرض، والذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

غير أننا نود أن نلفت انتباه الحكومة إلى مجموعة من الإكراهات

التي تحد من ولوج المواطنات والمواطنين إلى الخدمات الصحية، نتيجة النقص في البنيات التحتية الاستشفائية والتفاوت في توزيعها المجالي، إلى جانب ضعف التأطير الطبي وغياب سياسة دوائية واضحة وعدم ملاءمة سلة الخدمات العلاجية المؤمن عنها مع تطور تكلفتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية من أجل بلورة تصور شامل لإصلاح منظومة الصحة، والذي انطلق الأسبوع الماضي، بمصادقة المجلس الوزاري على مشروع قانون إطار يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، تعبر المجموعة الموضوعاتية عن ارتياحها بالتزام الحكومة بتنفيذ هذا الورش المجتمعي الكبير وضمان تنزيله السليم، وتأمل في إحاطته بكل فرص النجاح، باعتباره من بين مجالات التدبير العمومي الأفقي، الذي يتطلب التدخل عن طريق وضع سياسات عمومية مندمجة، وجعل أهدافها تجيب عن الحاجيات والمشاكل المطروحة، وخصوصا المتعلقة بـ:

أولا، توفير منظومة صحية قادرة على تقديم كافة الخدمات الصحية وبجودة عالية؛

ثانيا، إيجاد حلول ناجعة لسد الخصاص في الموارد البشرية والرفع من جاذبية المهن الطبية والصحية؛

ثالثا، وضع سياسة دوائية تستجيب للإكراهات المطروحة وتساير التطورات الجديدة؛

رابعا، دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، عن طريق وضع سلة للمشاريع، انطلاقا من تشخيص دقيق للحاجيات؛

خامسا، إصلاح صناديق التأمين الصحي مع ضمان الحفاظ على توازناتها المالية، وفق رؤية تهدف إلى التخفيف من عبء تكاليف العلاج على الأسر؛

وأخيرا، تعزيز آليات الحكامة بما يضمن النهوض بالمنظومة الصحية ويؤهلها للقيام بأدوارها المجتمعية الطلائعية.

وقبل أن أعطي الكلمة لزميلي وأخي السيد المقرر، أجدد شكري لكل من ساهم في إنجاح عمل المجموعة الموضوعاتية، وأدعو الحكومة إلى التفاعل الإيجابي مع مضامين التقرير الموضوعاتي، والتعاطي إيجابا مع التوصيات التي سيتفضل مقرر المجموعة بتلاوتها، من أجل النهوض بالمنظومة الصحية، بما يخدم الصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية للسيد المستشار الأستاذ خليهن الكرش، مقرر المجموعة الموضوعاتية.

تفضل السي خليهن.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد التأكيد على شكري لكل من تعاون مع المجموعة الموضوعاتية طوال مراحل عملها، ودعوة الحكومة إلى التفاعل الإيجابي مع المقترحات التي تسعى إلى النهوض بالمنظومة الصحية حتى تتمكن من القيام بدورها كاملا في تقديم العلاج للمواطنين، سواء خلال الظروف العادية، أو أثناء ظهور بعض الأمراض والأوبئة، فإن المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي توصي بما يلي:

✓ **على المستوى السياسي والمؤسساتي:**

- تشيد المجموعة الخاصة بالأمن الصحي بالمشروع الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي سيؤدي إلى الرفع من مستوى المحددات الاجتماعية للولوج إلى الحق في الصحة، وتدعو الحكومة إلى مواكبة هذا المشروع المهيكل بتصور شامل من خلال تجميع مختلف البرامج والمشاريع العمومية الاجتماعية، في إطار سياسة عمومية اجتماعية شاملة ومتكاملة؛

- ضرورة ببلورة سياسة عمومية مندمجة للنهوض بالمنظومة الصحية والعمل على ضمان التقائية أهداف كافة المتدخلين العموميين من خلال:

1. التقائية أفقية؛ باعتبار المنظومة الصحية مجال أفقي يتطلب العديد من القطاعات الحكومية؛

2. التقائية عمودية؛ باعتبار المنظومة الصحية مجال لتدخل الحكومة ومجموعة من المؤسسات والهيئات ذات الاستقلال الإداري والمالي، ويدمج القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات الصحية كخدمة عمومية؛

3. التقائية ترابية، من أجل إنجاح عملية التوطين الترابي للسياسات العمومية الصحية؛

- وضع سياسة دوائية واضحة ومرنة ومواكبتها من خلال إصدار مدونة للتشريع الدوائي، وجعلها قادرة على تأطير التطورات والتحديات المستقبلية وشاملة لمختلف مراحل إنتاج وتوزيع وتسويق وتسعير الدواء والمستلزمات الطبية؛

- العمل على إيجاد صيغة فعالة لتفعيل آليات التشاور، لإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين والاجتماعيين والخبراء، من أجل بلورة تصور واضح يكون مدخلا أساسيا لبناء منظومة صحية متكاملة ومواكبة تنزيلها وتقييمها، باعتبار الصحة أصبحت من روافد تعزيز ركائز السيادة الوطنية؛

- ضرورة إشراك الجهات، باعتبارها مؤسسات منتخبة مسؤولة عن تنزيل السياسة العامة للدولة في مجالها الترابي، من أجل تشخيص إشكالات المنظومة الصحية في مجالاتها الجغرافية والبحث عن حلول محلية، وفق مقاربة تنسجم مع تنزيل طموح الجهوية المتقدمة؛

- ضرورة إحداث هيئة مستقلة للضبط والمراقبة، طبقا لمقتضيات الفصل 157 من الدستور، وجعلها مكلفة بمراقبة مدى تقيد المؤسسات والهيئات المتدخلة في تقديم الخدمات الصحية بقواعد الحكامة الجيدة وتقييم برامجها ومشاريعها التي تهدف إلى النهوض بالمنظومة الصحية.

✓ **على المستوى التشريعي والتنظيمي:**

- التعجيل بوضع قانون إطار للمنظومة الصحية وتحيين المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لكافة روافد هذا المجال، أخذا بعين الاعتبار الإكراهات والتحديات الجديدة، ويفتح المجال للمواطنات والمواطنين من أجل الولوج إلى الصحة كحق طبيعي، وفق مبدأ المساواة والإنصاف في تلقي علاج مناسب وبجودة عالية؛

- ضرورة إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية حاضنة للتحول الذي يعرفه مفهوم الأمن الصحي وجعلها كفيلة بضمان فعالية كافة الإجراءات المتخذة لمواجهة المخاطر الصحية؛

- إحداث نظام فعال لتنظيم مختلف مرافق المستشفيات وتنظيم عملية الولوج إليها وتحسين آليات الاستقبال وتوصيف تدخل مختلف الأطر الطبية والصحية في تقديم العلاجات من خلال مأسسة لوحة للقيادة يستند عليها في تدبير المستشفيات العمومية؛

- المطالبة بتحيين مدونة الأدوية ومراجعة مقاربة الشراء الجماعي من المركز للأدوية والأجهزة الطبية والمستلزمات الصحية والمخبرية وإيجاد صيغ تنظيمية لتشخيص الحاجيات جهويا وشرائها جهويا.

✓ **على مستوى الرفع من جودة الخدمات الصحية والتأطير الطبي:**

- العمل من أجل تعميم المستشفيات الجامعية وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد العليا المختصة في تكوين المهنيين في المجالات التمريضية وتقنيات الصحة على مختلف جهات المملكة وتشييد المزيد من المستشفيات وتأهيل المستشفيات المتواجدة وتزويدها بكافة المعدات الطبية والتقنية، حتى تتمكن من تقديم خدماتها بشكل يلائم الطلب المتزايد على الصحة؛

- وضع خارطة صحية جهوية واضحة وجعلها آلية لتنزيل السياسة الصحية، قصد الحد من التفاوتات المجالية، وتحيينها بشكل مستمر وفق المستجدات وتضمينها مسار تقديم العلاجات وجعل برامج الوقاية أساسا لتخفيف الضغط المتزايد على المنظومة الصحية؛

- العمل على إيجاد حلول جذرية لمعضلة الخصاص في الموارد البشرية، عن طريق الرفع من عدد المقاعد الدراسية المخصصة لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، ومعاهد الصحة والحد من هجرة الأطباء وتكثيف جهود الدولة في توفير تكوين مناسب ويساير التطورات التكنولوجيا الحديثة؛

- العمل على الرفع من جاذبية المهن الطبية والصحية عن طريق التحفيز وتوفير شروط آمنة ومناسبة للعمل، ووضع إطار يضمن سلاسة تقديم الخدمات الصحية بشكل يمكن من الرفع من جودتها؛

- التشجيع على رقمنة المنظومة الصحية وإدماج الأنظمة المعلوماتية في تقديم بعض الخدمات، بما يضمن تقديمها بجودة عالية وبتكلفة مناسبة.

✓ **على مستوى التقليص من إنفاق الأسر على الصحة:**

- الرفع التدريجي من الإنفاق العمومي على المنظومة الصحية، عن طريق تحرير ميزانية الصحة من إكراهات ضبط التوازنات المالية وجعلها تنبني على تخصيص الاعتمادات بشكل يناسب الحاجيات ووضعها وفق تبويب يسهل مقروئيتها؛

- مواصلة تخفيض ثمن الأدوية، وخصوصا التي تستعمل في علاج الأمراض المزمنة والمستعصية، وتشجيع استهلاك الدواء الجنيس والالتزام بمراجعة التعريفة الوطنية المرجعية كل ثلاث سنوات واعتماد النظام الثالث المؤدي لتلقي العلاجات ودعم الصناعة الوطنية في المجال بشكل يضمن السيادة الدوائية لبلادنا؛

- مراجعة المنظومة التحفيزية والضريبية المعتمدة في القطاع الصحي، بما يجعلها تتحمل عبئ تقديم الخدمات الصحية بالجودة والتكلفة المطلوبة؛

- التفكير في إحداث تمويلات مبتكرة من أجل دعم المؤسسات الصحية وتطوير القدرات المالية للمؤسسات الاستشفائية؛

- القيام بإصلاح جذري لمختلف صناديق التأمين الصحي، وفق مقاربة التضامن والتعاضد على تجميعها بشكل يسمح بتطوير سلة الخدمات والحفاظ على توازناتها المالية؛

- البحث عن سبل مناسبة وناجعة تمكن من توسيع سلة الخدمات

الصحية المؤمن عنها وربطها بآليات فعالة لقياس أثارها على تمويل العرض الصحي؛

- العمل على توحيد سلة العلاجات وتحديد نسبة الاشتراكات والمساهمات وضبط أجل التعويضات وتجويد آليات مراقبة وحكامة التعويضات المقدمة؛

- التحكم في نفقات صناديق التأمين من خلال تجديد الاتفاقيات الوطنية ومراجعة التعريفة المرجعية وتحديث بروتوكولات العلاج.

✓ **على مستوى تعزيز يقظة المنظومة الصحية:**..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السي خليهن، على تقديم التقرير المفصل لأشغال اللجنة.

بالطبع التقرير هو بين أيدي السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تعميما طبعا للفائدة، توخينا أن يتم تقديمه بشكل مفصل.

والآن نفتح باب المناقشة حول عمل اللجنة وتوصياتها، والتقرير الذي تم تقديمه بين أيديكم، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بـ "الأمن الصحي"، باعتباره موضوعا هاما في هذا السياق الوطني الراهن الذي جعل من إصلاح المنظومة الصحية أولوية الأولويات حاضرا ومستقبلا، ذلكم أن الأمن الصحي على اختلاف أنظمته وأشكاله يروم توفير الرعاية الصحية بمفهومها الشامل وضمان الولوج إليها على قدم المساواة لكافة المواطنات والمواطنين، والتي تظل واحدة من الرهانات الوطنية الكبرى المشتركة، بين شرائح المجتمع ومؤسساته.

وتزامنا مع هذا النقاش المطروح حول هذا الموضوع الهام، لابد أن نشيد بمخرجات المجلس الوزاري الأخير الذي جاء بمشروع إصلاحي مهيكل، نعتبره خارطة طريق للنهوض بالمنظومة الصحية، تنفيذا لتعليمات جلالة الملك أعزه الله، الرامية إلى الرقي بقطاع الصحة ليستجيب لانتظارات المواطنين وليكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، عبر بلورة مشروع قانون إطار يرتكز على دعامات تجمع بين الحكامة الجيدة للقطاع وتثمين الموارد البشرية، في أفق تأهيل العرض الصحي ورقمنة المنظومة الصحية.

وفي إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، ينبغي أن نعتز بما نتوفر عليه ببلادنا من ترسانة قانونية هامة للحماية الاجتماعية، ستتعزز بمشروع القانون الإطار السالف الذكر، كما ستحتاج أيضا إلى الآليات التي تجعلها أكثر انسجاما، في أفق تجويد المرفق الصحي. وتبعا لذلك، فإننا نعتبر أن تحقيق الأمن صحي لن يتأتى إلا بوجود منظومة صحية متكاملة قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطن وتجاوز التحديات والمخاطر الوبائية التي أضحى العالم يعرفها باستمرار.

وفي هذا الباب، نوه بمبادرة مجلس المستشارين إلى تنظيم يوم دراسي حول موضوع "التمويل الصحي بالمغرب بين عرض العلاجات وميكانيزمات الأداء"، بشراكة بين المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الصحي بمجلس المستشارين ومجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، والتي تعكس جدية مجلسنا الموقر للانخراط في إنجاح هذا الورش كمؤسسة فاعلة بمكوناتها المتنوعة وبفضل تنوع مقارباتها.

كما نثمن دينامية النقاش الهام الذي تم خلال كل الأيام الدراسية واللقاءات التفاعلية التي نظمتها المجموعة الموضوعاتية، والذي يشكل قوة اقتراحية لتجويد حكامة المنظومة الصحية ببلادنا والمتمثلة في منظومة إنتاج العلاجات والخدمات والموارد البشرية والمنظومة المعلوماتية والمنتجات الطبية واللقاحات والتكنولوجيا والحكامة والريادة، فضلا عن تمويل الصحة.

لهذا نعتقد جازمين أن مجموعات العمل الموضوعاتية تشكل اليوم آلية فعالة يستعملها البرلمان لتجويد السياسات العمومية بعيدا عن المنطق الرقابي المحض والرقي بها، خاصة وأنها تنصب على قضايا تستأثر باهتمام وطني واسع كالقضايا المرتبطة بالأمن الصحي، والتي ينبغي أن يكون تنزيلها لفائدة المواطنات والمواطنين وفق شروط التعميم والتجويد والاستدامة والمأسسة والالتقائية والتكامل.

وإذ نسجل بكل ايجابية التوصيات الهامة التي تم التوصل إليها في إطار تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بـ "الأمن الصحي"، فإننا ننوه، من جهة، بالمجهودات المبذولة من طرف سائر أعضائها، ومن جهة أخرى، بالمقاربة التي تبنتها المجموعة الموضوعاتية في ملامسة جميع جوانب الأمن الصحي من خلال القيام بزيارات ميدانية والاستماع لكافة المتدخلين المعنيين بهذا الموضوع وجمع المعلومات وتحليلها بشكل يجعل عملها مستوفي لشروط موضوعية، من شأنها تقديم أجوبة ستشكل مفاتيح للفاعل العمومي قصد النهوض بالمنظومة الصحية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن ننوه بالتوجيهات السامية لجلالة محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، الرامية إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية الجماعية التي مكنت بلادنا من محاصرة الوباء وإعطاء الأولوية لصحة المواطن، والتي كان لها الأثر الكبير في التقليل من الأضرار والخسائر والتحكم بشكل كبير في الوضع، رغم تداعياته

السلبية على مختلف الواجهات.

كما نستحضر بهذه المناسبة دعوة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى التعاطي مع هذه الأزمة الصحية بالواقعية والمسؤولية وبالروح الوطنية العالية ومواصلة العمل على تنزيل مجموعة من الأوراش المهيكلة ذات الراهنية لتنزيل النموذج التنموي الجديد، وخصوصا تأهيل المنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص وتعميم الحماية الاجتماعية، مع مراعاة التقائية السياسات العمومية وتتبع تنفيذها، لبناء اقتصاد قوي وتنافسي وإرساء نموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وبهذه المناسبة، نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار الحمولة الإستراتيجية لهذه التوجيهات الملكية السامية، التي نعتبرها بمثابة خارطة طريق يجب استحضارها من طرف مختلف المتدخلين في مجال الأمن الصحي، فقد برهن جلالة الملك محمد السادس نصره الله عن حكمة فريدة وبعد نظر ومقاربة تضع الإنسان في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتظل الحكمة والاستباق والوقاية الخيط الناظم في جميع المبادرات التي يقوم بها جلالة الملك حفظه الله.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم لضمان الأمن الصحي ببلادنا هو تطوير نظام ناجع للتوقع القبلي واليقظة الصحية، الذي يعد أمرا غاية في الأهمية للتنبيه إلى مختلف الإكراهات المرتبطة بجودة الخدمات الصحية والأثر الفعلي على الفئات المستهدفة، ناهيك عن الانعكاسات السلبية للأوبئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

كما نؤكد على ضرورة إحداث مرصد متعدد الاختصاصات لاستشعار المخاطر والقيام بالإجراءات الاستباقية للحيلولة دون وقوع الكوارث أو للحد من آثارها.

وإذ نشيد بمجهودات الحكومة في تقوية مجالات الأمن الصحي ببلادنا، نؤكد أن حملات التشويش المسخرة لأغراض سياسية ضيقة، والتي تروج حقائق مغلوطة تفتقد للموضوعية وتجانب في كثير من الأحيان الصواب، لن تثنينا عن المضي قدما في إنجاز ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة لفائدة المعوزين، رافعين القبعة لأطر وزارة الصحة، من أطر إدارية وطبية وممرضين وتقنيين ومساعدين، خصوصا العاملين منهم بالمناطق النائية الذين يعمل أغلبهم في أجواء غير مريحة، بسبب ضعف الإمكانيات وتردي وسائل العمل، مثمنين مجهوداتهم في ظل عدد من الإكراهات وفي ظروف عمل استثنائية، أقل ما يمكن القول عنها أنها صعبة، لا من حيث قلة الموارد البشرية ولا من حيث المعدات الضعيفة مقابل التحول الديمغرافي الكبير والطلب المرتفع جدا على الخدمات الصحية.

كما لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نثمن توصيات تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بـ"الأمن الصحي" التي تترجم بشكل جلي المساهمة المقدرة لأعضاء المجموعة الموضوعاتية، وبسطها للإكراهات التي تحد من فعالية المنظومة الصحية الوطنية، والمجهودات الواجب القيام بها لضمان فعاليتها ونجاعتها في الرفع من مستوى المحددات الاجتماعية للولوج إلى الحق في الصحة التي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضرورة بلورة سياسة عمومية مندمجة للنهوض بالمنظومة الصحية والعمل على ضمان التقائية أهداف كافة التدخلات العمومية؛

- وضع سياسة دوائية واضحة ومرنة، وذلك من خلال إصدار مدونة للتشريع الدوائي وجعلها قادرة على تأطير مراحل إنتاج وتوزيع وتسويق وتسعير الدواء والمستلزمات الطبية؛

- العمل على إيجاد صيغة فعالة لتفعيل آليات التشاور، لإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين والاجتماعيين والخبراء، من أجل بلورة تصور واضح لبناء منظومة صحية متكاملة لتعزيز ركائز السيادة الوطنية؛

- إشراك المجالس الجهوية، باعتبارها مؤسسات منتخبة مسؤولة عن تنزيل السياسة العامة للدولة في مجالها الترابي للبحث عن حلول محلية وفق مقاربة تنسجم مع تنزيل طموح للجهوية المتقدمة؛

- مراجعة الخريطة الصحية وفق مقاربة مجالية تضمن تكافؤ الفرص وتحد من التفاوتات؛

- الرفع التدريجي من الإنفاق العمومي على منظومة الصحة، عن طريق تحرير ميزانية الصحة من إكراهات ضبط التوازنات المالية وجعلها تنبني على تخصيص الاعتمادات بشكل يناسب الحاجيات؛

- إحداث آلية علمية مكلفة بمراقبة طوارئ الصحة العامة، قادرة على الرصد الفيروسي والتسلل الجيني وجعل توصياتها ملزمة للسلطات العمومية؛

- توجيه البحث العلمي والابتكار نحو تعزيز القدرات التقنية والتدبيرية للمنظومة الصحية وجعل المعهد الوطني للصحة والمختبرات التابعة له مكلفة كجهة علمية بتقديم دراسات تعنى برصد المخاطر الصحية.

وإذ نشيد بهذه المخرجات المهمة، فإننا نعتبرها في مضمونها الشامل تتقاطع مع توجهات برنامجنا ومع تطلعات فريقنا للرقي بمنظومتنا الصحية الوطنية كأولوية قصوى تحظى ببالغ اهتمامنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا مجمعون ومطالبون أكثر من أي وقت مضى على ضرورة تنزيل هذه التوصيات لتحقيق الأمن الصحي ببلادنا، لأن الزمن لا ينتظر، وأي تأخر في مباشرة هذا التنزيل قد ينعكس سلبا وبحدة أكبر على مستقبل

أجيالنا.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع المضامين التي تناولها تقرير اللجنة الموضوعاتية الخاصة بـ "الأمن الصحي"، نود التأكيد في هذا الباب على مجموعة من الاقتراحات التي ستساهم بشكل كبير في تعزيز القوة الاقتراحية لهذا التقرير وللفاعل العمومي، معتبرينها مداخل أساسية لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية:

- مضاعفة ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة مع مراجعة خطر انخفاض 3300 طبيب كل سنة؛

- مراجعة وضع الطبيب وفقا لكفاءاته لأن طبيعة مهمته وساعات عمله وظروف اشتغاله لا يمكن تسويتها بالوظيفة العمومية، وسنحرص على رفع أجرته وحمايته الاجتماعية وتحسين شروط تعويضه عن الحراسة والمداومة؛

- وضع حد للتعيينات طويلة الأمد للأخصائيين المتعاقدين التي تنتهي أحيانا بالهجرة إلى الخارج، عبر اعتماد نظام للتناوب ينظم على المستوى الجهوي ويحث على الخدمة في المناطق النائية؛

- تخصيص منحة البعد (prime d'éloignement) تتراوح بين 500 و3000 درهم للأطر الطبية العاملة في المناطق النائية؛

- تأهيل المراكز الصحية الأولية وإعادة تنظيمها لتحتضن طب الأسرة، حيث يبلغ عددها اليوم 2112 مركزا، تتباين معدلات تغطية كل منها حسب المناطق، وتتراوح بين 5000 و20.000 نسمة لكل مركز؛

- مضاعفة القدرات الاستيعابية لتجاوز عتبة سريرين لكل 1000 مواطن على مدى السنوات الخمس القادمة؛

- جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، ملزمة باحترام دفتر تحملات محدد الأهداف ومطالبة بتقديم تقارير إلى التمثيلية الجهوية المختصة؛

- مراجعة تعريفات الخدمات في المستشفى بناء على سعر التكلفة؛

- إحداث شبكات مستشفيات متخصصة على مستوى الجهات، بدلا من المستشفيات الحالية؛

- النهوض بخدمات الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن والارتقاء بجودة هذه الخدمات الملحقة ووضع حد لكثير من الانتهاكات المرتبطة بها؛

- الاستثمار في الاستشارة عن بعد والخبرة عن بعد والمراقبة عن بعد والمساعدة الطبية عن بعد من أجل تمكين مهنيي الصحة من التدخل أو استشارة زملائهم أو مراقبة وضعية المرضى عن بعد؛

- اعتماد نظام طبيب الأسرة، مسار الرعاية الصحية، الغاية منه تقليص زمن الانتظار ومحاربة كل مظاهر الزبونية والمحسوبية؛

- توفير فحوصات مجانية لمراقبة الحمل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نهنئ السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على هذا العمل النوعي والجاد لإعداد تقرير موضوعاتي حول الأمن الصحي، كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية.

كما نثمن عاليا قرار مكتب المجلس إحداث المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي، وفق مقتضيات الباب العاشر من النظام الداخلي، وذلك من أجل تنزيل التوجهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة تحصين قضايا السيادة الوطنية في مختلف أبعادها.

وهو تقرير جاء وفق منهجية تشاركية تدل على وعي كافة أعضاء اللجنة، بأن مسألة الأمن الصحي تهم مختلف الفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والاجتماعيين وكل فئات المجتمع المغربي، وهو ما عكسه برنامج المجموعة الموضوعاتية من أنشطة وأشغال، مما مكن من تقديم تشخيص جماعي للمنظومة الصحية وصياغة تصور، نعتبره يقدم مداخل ممكنة للنهوض بها، لجعلها قادرة على توفير الخدمات الصحية الضرورية في الظروف العادية أو عند انتشار الأمراض والجوائح الصحية، في أفق وضع خطة وطنية استباقية للرصد واليقظة الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة تعاملنا بشكل إيجابي مع أعمال اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي، حيث ساهم أعضاء وعضوات الفريق في تنشيط عمل اللجنة، كما قدم الفريق مذكرة مفصلة حول تصوره المرجعي حول "الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية"، تنطلق من منطلقات أساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وتستعرض عناصر الفريق في تشخيص واقع المنظومة الصحية الوطنية، كما قدم توصياته حول المداخل الممكنة للنهوض بالمنظومة الصحية.

وينطلق فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في وضع تصوره للنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية من:

1- أن الحق في الصحة أحد الحقوق الأساسية للإنسان التي تم تكريسها بموجب قواعد القانون الدولي؛

2- التوجيهات الملكية الواردة في الكثير من الخطب والرسائل الملكية والتي تدعو إلى إصلاح عميق لمنظومة الوطنية للصحة؛

3- أن توفير الحق في الصحة هو التزام وطني بمقتضى التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030؛

4- الإقرار الدستوري بالحق في الصحة؛

5- أن الصحة تشكل أحد أهم انشغالات المواطنين المغاربة، وتعد هاجسا كبيرا يحظى باهتمام الجميع؛

6- أن ملامح ما بعد "كوفيد-19" تنبئ بأن العالم مقبل على أزمات صحية عالمية مشابهة مستقبلا لا قدر الله.

وهي منطلقات وجدنا تقرير اللجنة الموضوعاتية انطلق منها ليؤسس للحق في الصحة في مرجعياته الدولية، كما تصورته الاتفاقيات الدولية، ويعزز ذلك بالاختيارات الاستراتيجية الواردة في النموذج التنموي الجديد وركائز الدولة الاجتماعية كما أقرها البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

ينطلق تشخيص فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين للمنظومة الصحية الوطنية من مقاربة تعتمد على تثمين المجهود الوطني المبذول في مجال السياسة الصحية وتعزيز التراكم الإيجابي وما أبانت عنه المنظومة الوطنية من قدرة لمواجهة جائحة "كوفيد-19"، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع ضرورة الاستفادة من دروس الجائحة، سواء على مستوى النتائج والخلاصات التي نستخلصها من الأزمة وذلك على مستوى:

- ضعف الإنفاق العمومي على الصحة؛

- العجز الكبير في الموارد البشرية؛

- عدم تكافؤ توزيع العرض الطبي على المستوى الجغرافي؛

- صعوبة الولوج لمنظومة العلاجات؛

- ضعف معدل استعمال الخدمات العلاجية؛

- ارتفاع في نسبة الأداء المباشر للأسر للخدمات الطبية؛

- ارتفاع ثمن الأدوية.

وهو تشخيص وقف عنده تقرير اللجنة الموضوعاتية، عبر تقديم قراءة نتقاسم مختلف عناصرها، خاصة ما ورد في التقرير من مؤشرات وأرقام رسمية، تكشف بالملموس ضعف العرض الصحي الحالي، وتتوقف عند تحديات وإكراهات على مستوى الخريطة الصحية الوطنية والموارد البشرية والسياسة الدوائية وضعف مساهمة التغطية الصحية في تمويل العرض العلاجي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، قدمنا في مذكرتنا لمجموعتكم الموضوعاتية مجموعة من التوصيات، التي نعتبر بناء على مرجعيتنا أنها أساسية من أجل ضمان فعلية الحق في الصحة، ولتجاوز الاختلالات البنيوية التي كشفت عنها جائحة "كوفيد-19" في مجال السياسة الصحية الوطنية، ومن أجل تكريس أسس الدولة الاجتماعية، دولة الرفاه والصحة والحماية الاجتماعية، وهي توصيات ترتكز على ست مداخل أساسية وهي:

- زيادة الإنفاق العمومي على الصحة وتأهيل العرض الاستشفائي الوطني؛

- وضع سياسة مبدعة ومحفزة في مجال تدبير الموارد البشرية وتعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية؛

- إلزامية احترام مسار العلاجات، عبر وضع نظام معلوماتي واضح وشفاف يكرس العدالة في الولوج إلى المنظومة الصحية؛

- تطوير طبيعة تعامل وزارة الصحة مع سوق المنتجات والتجهيزات والمستلزمات الطبية وإنجاز البنيات التحتية ودعم القدرات التقنية والتكنولوجية فيما يتعلق بإنتاج الأدوية والبحوث البيوطبية؛

- تشجيع وتطوير الصناعة الوطنية في المجال الطبي والشبه طبي؛

- إقرار ما يلزم من التشريعات التي تتماشى مع الاستجابة للأجيال الجديدة من الأزمات الصحية المنتظرة.

وهي مداخل وجدنا بكل فخر أن التقرير تفاعل إيجابا معها، سواء على مستوى توصية وضع سياسة عمومية صحية مندمجة، وكذا تأهيل البنية التحتية الصحية وتنظيم مسار العلاجات وسد الخصاص على مستوى التجهيزات الطبية، ودعم القدرات البشرية كما جاء في تصور فريقنا للموضوع.

ونشيد بتوصيات استراتيجية من قبل تحيين السياسة الدوائية، وفق المتطلبات الجديدة، أو على مستوى توسيع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تعميم التغطية الصحية الشاملة كمدخل لتعزيز الولوج إلى العلاج، بما ينسجم مع الورش المهيكل الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الحماية الاجتماعية.

كما نثمن، في فريق الأصالة والمعاصرة، التوصية الخاصة بوضع إطار للعمل يفصل بين تقديم العلاج وسلك المساطر الإدارية وإحداث هيئات حكامة جديدة بالمنظومة الصحية وتوصية تحرير ميزانية

الصحة من إكراهات التوازنات المالية.

كما نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن المقاربة التشاركية للجنة الموضوعاتية كان لها أثر كبير، خاصة على مستوى تعزيز آليات اليقظة من المخاطر الصحية، سواء الخاصة بالرصد والتحذير المبكر من المخاطر الصحية أو اليقظة تجاه المواد المضرة بالصحة، وهي آليات تعكس وعي اللجنة بالمحيط البيئي الذي تفرضه التغيرات المناخية من آثار على الصحة العامة (الأمراض الحساسة للمناخ، الأمراض التنفسية والقلبية، الصحة النفسية وغير ذلك)، وهي متغيرات تفرض على بلدنا تطوير آليات نشر الوعي بالمخاطر وتعزيز الثقافة الصحية العامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

لا يفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الإشادة بالمساهمة النوعية للسيدات والسادة المستشارين، عضوات وأعضاء اللجنة، وكذا بكل الشركاء المؤسساتيين والمدنيين الذين ساهموا في حسن سير عمل اللجنة والفريق الإداري المكون من أطر مجلس المستشارين، الذين ساهموا في إعداد هذه الوثيقة المرجعية، التي لا محالة ستغني التراكم الوطني في التفكير في إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، كما تصورها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة بتاريخ 8 أكتوبر 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة المحترمين،

فعلا، استمعنا واستمعتم جميعا إلى التقرير الذي تلاه السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة والخاصة بالأمن الصحي، كما استمعنا بإمعان إلى تقرير السيد المقرر، واستنبطنا ما استنبطناه، وتجولنا جميعا في مشاكل قطاع الصحة.

فعلا، استمعنا وفهمنا ولاحظنا ما يمكننا أن ندلي به كفريق استقلالي اليوم، حيث سوف لن نختلف عما جئتم به، إخواني المستشارين، من رئيس اللجنة الموضوعاتية إلى المقرر إلى ما سبقني إخواني، سواء في حزب التجمع الوطني للأحرار أو في حزب الأصالة والمعاصرة، فما عساني أن أقول؟ وما عساني أن أستنبط من مشاكل الصحة حتى أدلي بها اليوم؟ هل من تغيير؟ سوف لن أبدع في رصد ماهية الصحة و"الأمن الصحي".

صحيح، هناك اجتهادات بالمقارنة مع الحقب السالفة، وهذه مناسبة لننوه جميعا بالمجهودات التي تبذل في قطاع الصحة، خاصة السيد الوزير، الذي ما فتئ يجتهد اجتهادا كبيرا، وقد لمسنا ولمسنا جميعا عمله وعمل الطاقم الوزاري أثناء الامتحان العسير الذي عجزت عنه الدول المتقدمة، وكان المغرب، والحمد لله، متعافى، سباقا إلى إجراءات احترازية حالت دون وقوع الكارثة، وهذا يجب أن ينضاف إلى تقديرنا واعتزازنا بالمجهودات التي بذلها أطر وزارة الصحة من إداريين وأطباء وممرضين، كلهم كانوا في مستوى الحدث، تماشيا مع النداءات المتكررة التي جاء بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث كان سباقا إلى دق ناقوس الخطر وتعبأت جل القوى للحد من الآفة التي وقانا الله من شرها ولا زالت تعشش بين صفوفنا، نتمنى أن نتعافى منها بصفة نهائية.

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

سوف لن أطيل، سيما وأن الفريق له 8 دقائق، 8 دقائق واش غنهضرو على الصحة؟ أبدا، لكن لا زلنا ننتظر تطبيق القانون الإطار 06.22 واللي كيتحرك اليوم، لا زلنا ننتظر التحسينات التي جاءت بها البحوث التي وردت أمام أسماعنا اليوم في إطار الأمن الصحي، لا زلنا نترقب إلى عمل أفضل للأمن الصحي.

تكلمنا بالأمس عن الأمن الغذائي، اليوم كنتكلمو على الأمن الصحي، وفعلا هذا نشاط عظيم نضع أصابعنا على مكامن الخلل، عسى الوزراء ولا المسؤولين، كل من موقعه، أن ينتفض لمقاومة الأمراض، لمقاومة المجاعة، ليكون بلدنا نموذجا فعلا نموذجا حقيقيا للمبادرات والبحث على تطوير العمل.

صحيح، احنا عندنا منظومة صحية، راه ما زال كل عام أو كل فترة كتزيد شوية، ما زال عندنا الخريطة الصحية ما زال ما مضبوطاش، ما زال عندنا قلة الأطر الطبية، ما زال عندنا الهياكل ديال المستوصفات خاصة في العالم القروي، لا زالنا نعاني ولحد الساعة كنلقاو 19% كنظن ديال الأطباء أو 12% فالعالم القروي، 19% ديال الفرمليات و(les infirmiers)، 2% ديال الأطر، هاذ الشي وهاذ العدد غير كافي.

احنا عندنا البادية مترامية خص سياسة جديدة اللي نهيكلو بها كيفاش واش الممرض غا نصيفطوه ولا الطبيب غا نصيفطوه باش

يركب على البغل باش يوصل للمستوصف؟! ما يمكنش، مادامت الطرق والمسالك ما كيناش ما نحاسبوش الطبيب، الطبيب قرا 7 سنين ولا 9 سنين ولا 12 عام ونصيفطوه يركب على دابة باش يوصل.

إذن احنا خصنا نتعبؤو، وراه التطور ديال قطاع الصحة خصو يكون معه تطور ديال عدة وزارات اللي خصهم يتداخلو باش يمكن لنا أننا نوصلو للمبتغى ديالنا.

صحيح، احنا معتمدين دبا على الدار البيضاء- الرباط- قنيطرة وزيدو حتى لطنجة، إيوا والعالم الآخر الراشيدية، فيكيك، بوعرفة؟! راه صعاب، المغرب الشرقي، بحيث القرى النائية ما زال كنلقاو بعض الأمراض اللي مشات ولكن مازال بحال الجذري، بحال بزاف ديال الأمراض العيون، كلها كاينة وهذا مجهود خصنا كلنا..

فعلا، ما نبخسوش الناس العمل ديالها، الوزارة قايمة بالواجب ديالها خصها الدعم المعنوي والمادي إلى بغينا نرقاو بالمنظومة الصحية ديالنا إلى ما نصبو إليه وما خطط له جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الله الموفق، الله الموفق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية للسيد الرئيس عن الفريق الحركي.

تفضل السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

مادام هاذيك المنصة ما تصالحاتش، أنا احتراما للسادة الوزراء اللي كانو في الجلسة الشهرية والسيد رئيس الحكومة، أنا ما نقدرش نعطي الكلمة ديالي من هنا، ولكن أنا متشبث باش نلقي الكلمة ديالي من هنا مادامت هاذيك المنصة ماشي في المستوى، لأن هي ديال برلمان الطفل، ماشي ديال برلمان.. الملاحظة مسجلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

وتواعدنا باش غادي تصلح عدة مرات، ولكن للأسف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي.

وأود في مستهل مداخلتنا أن نهنئ مجلسنا الموقر على اختياره لمواضيع وقطاعات ذات بعد استراتيجي وذات راهنية، من قبيل الأمن الصحي، الذي يشكل إحدى المداخل الأساسية لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، وهو التوجه الذي أبانت عنه الأزمة الوبائية، مما يستلزم الانكباب على إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق أساسا بتأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية لبلادنا، خاصة الصحية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للمغرب، وهو ما ألح عليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابي 31 يوليوز 2021 بمناسبة عيد العرش المجيد، وخطاب 8 أكتوبر 2021 بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ننوه كذلك بالعمل الدؤوب الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي، رئيسا وأعضاء وأطرا من أجل إعداد هذا التقرير الغني بأرقام ومؤشرات وبيانات وملاحظات وتوصيات وخلاصات، ستشكل لا محالة مرجعا مهما للبرلمانيين وللباحثين وللمهتمين بالشأن الصحي الوطني، ونتمنى أن تحظى بالأجرأة من طرف الحكومة والمؤسسات المعنية.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع مضامين هذا التقرير، وانطلاقا من مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية على رأس أولوياتها، ومن موقعنا كمعارضة مبادرة ومسؤولة لا تكتفي بالتشخيص فقط، وإنما تقدم الحلول والبدائل، نقترح في الفريق الحركي لتعزيز الأمن الصحي ما يلي:

- **أولا**، ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة لجعل النهوض بالقطاع الصحي على رأس أولوياتها إلى جانب التعليم، وترجمة هذا التوجه في سياستها المالية، من خلال الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع الصحي، فبميزانية لا تشكل سوى 5.6% من الميزانية العامة للدولة، لا يمكن تجاوز هشاشة المنظومة الصحية وتحقيق الأمن الصحي؛

- **ثانيا**، معالجة إشكالية غياب العدالة المجالية والجهوية الصحية

والحد من التفاوتات الصارخة بين المجالات والجهات والأقاليم في الموارد البشرية والبنيات الاستشفائية العمومية والخصوصية والتجهيزات، فأمام غياب مستشفيات جامعية ببعض الجهات، كجهة درعة- تافيلالت وجهة بني ملال- خنيفرة، وجهات الصحراء المغربية، وفي ظل تمركز البنيات الاستشفائية بمحاور وجهات وأقاليم بعينها، وفي ظل أيضا مراكز صحية قروية، إن وجدت تفتقر لأبسط ضروريات الاستشفاء، لا يمكن بتاتا تصور تحقيق أمن صحي ببلادنا؛

- **ثالثا**، نعتبر في الفريق الحركي أن أم إشكاليات المنظومة الصحية الوطنية هي الخصاص في الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وسوء توزيعها، وفي هذا الإطار نعتبر أن حل هذه الإشكالية رهين بمراجعة جذرية لمنظومة التكوين ومعاييره والاستثمار في كليات الطب، وفق توجه يحقق العدالة المجالية والجهوية، من خلال إحداث كلية طب في كل جهة، كما نؤكد على أهمية توسيع قاعدة الموارد البشرية عبر تفعيل خيار التوظيف الجهوي العمومي وإخراج قانون الوظيفة العمومية الصحية إلى حيز الوجود، كإطار محفز للعمل في القطاع الصحي العمومي، بدل الهجرة للبحث عن آفاق أفضل بالخارج؛

- **رابعا**، نؤكد كذلك على ضرورة التعجيل بتفعيل التزام الحكومة بتأهيل 14.000 مركز صحي؛

- **خامسا**، نجدد الدعوة إلى تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية لتساهم بدورها في التمويل والاقتراح لتحقيق الأمن الصحي ومعالجة اختلالات المنظومة الصحية؛

- **سادسا**، نؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي والطبي والرفع من الميزانية المخصصة له والتي ظلت تراوح مكانها لسنوات، ولا تتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، بغية ضمان السيادة والاستقلالية الصحية لبلادنا.

تلكم، السيد الرئيس المحترم، بعض ملاحظات واقتراحات فريقنا في الحركة الشعبية التي ارتأينا أن نساهم بها، لإغناء النقاش حول هذا التقرير الموضوعاتي الهام، في هذه الجلسة الدستورية المباركة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد..

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن باقي أعضاء الفريق لمناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية، هذا الموضوع الذي ارتأى مجلس المستشارين من خلاله أن يمارس إحدى أهم وظائفه الدستورية في فتح نقاش شامل ومسؤول ضمن مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة منظمة بمقتضى فصول النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

الهدف من هذه الآلية هي المساهمة في تجويد السياسات العمومية والرقي بها، خاصة إذ تعلق الأمر بقضايا تستأثر باهتمام وطني كبير كموضوع الصحة، وبالتالي الانخراط الفعلي للبرلمان أصبح أمرا ضروريا للعمل من جانبه على إرساء دعائم لنظام صحي قوي ونظام شامل للحماية الاجتماعية.

وهنا كفريق نثمن المبادرة الملكية السامية الخاصة بالمنظومة الصحية والمرتبطة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية ومشروع إطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وهي مبادرة تهدف إلى بلورة سياسة صحية وطنية جديدة لإعمال الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية، وفق مقاربة حقوقية لحفظ كرامة المواطن المغربي في هذا المجال، وفي نظرنا لن يتحقق إلا بتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة في تدبير هذا المرفق العمومي من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر معالجة إشكاليات الأمن الصحي إحدى المداخل الأساسية لسيادة الدولة المغربية على المستوى العالمي، وأنه آن الأوان لتتحول هذه التقارير الموضوعاتية المعدة داخل مجلسنا الموقر إلى مسودة ذات بعد إستراتيجي لتقويم ما يمكن تقويمه، وفق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، من جهة، والعمل على تعزيز السيادة الصحية المستدامة، من جهة أخرى.

لن نخوض في مناقشة تشخيص الوضعية الصحية ببلادنا، إلا أن التقرير قد سلط الضوء في باب تناوله لواقع الصحة الحالي وعلى المشاكل التي تحول دون تحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير المنظومة الصحية ببلادنا، وعلى الرغم مما عرفته المنظومة الصحية من إستراتيجيات وخطط للحكومات المتعاقبة دون إحداث أي إصلاح حقيقي داخل القطاع.

لا يخفى على أحد أن بلادنا اليوم تمر بمرحلة وبائية انتقالية ومرحلة

أفرزت ظهور أمراض جديدة وفيروسات، نتج عنها فيروسات متحورة وقاتلة وانتشار واسع للأمراض المزمنة وعودة أمراض قديمة كنا نعتقد أنها آلت إلى الزوال، وكلها أمراض تتطلب مصاريف باهظة ومتواصلة للعلاج، وما لا نلاحظه كمواطنين أو كمتتبعين للشأن الصحي ببلادنا أن نوعية الأمراض تغيرت وتفاقمت، ولكن سبيل تدبيرها لم يطرأ عليه أي تغيير جذري، بحيث مازلنا نعتمد نفس المقاربة في تدبير مجموعة الخدمات الصحية، التي من المفروض أن تواكب التطور الطبيعي السريع والبحث العلمي الذي يشهده العالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

كفريق مقتنعون بأن تحقيق الأمن الصحي بنسبة كاملة ببلادنا اليوم وفي ظل التغيرات المناخية والتكنولوجيات الحديثة لأمر صعب، إذ يتطلب منا، أولا، بناء أنظمة صحية صامدة وناجعة ذات قدرة على التكيف مع مختلف الظروف من يقظة واستعداد مسبق لكل الأحداث المحتملة، لمواجهة أي أزمة صحية مهما بلغت خطورتها.

من جهة أخرى، السيد الوزير المحترم، وحتى نكون ضمن صلب الموضوع، في الواقع يستحيل تحقيق سيادة صحية بميزانية مرصودة للقطاع الصحي، الذي لا يتجاوز 7% أو لا 6% في حين توصي المنظمة العالمية للصحة بتخصيص ما بين 10% إلى 12% من الميزانية العامة للدولة لتمويل قطاع الصحة.

وفي الأخير، نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا التقرير من السيد رئيس، من السيدات والسادة المستشارين، أعضاء المجموعة الموضوعاتية والأطر الإدارية وأطر الفرقاء البرلمانية على مجهوداتهم في هذا الإطار.

أملنا أن يساهم هذا التقرير في تعزيز الترسانة التشريعية في المجال الصحي وأن نضمن من خلال توصياته المساهمة في الدفع نحو التحقيق الفعلي للأمن الصحي، دون تمييز لعموم المغاربة، كضرورة ملحة تفرض ذاتها على غرار الأمن الاقتصادي والغذائي والمالي.

وشكرا جزيلا.

والسلام عليكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة تفضلي.

<u>المستشارة السيدة سليمة زيداني:</u>

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عطفا على مضامين المذكرة التي وجهها فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للجنة الموضوعاتية، يهمنا أن نعبر عن الملاحظات التالية:

أولا، إن تشكيل مكتب مجلس المستشارين لمجموعة موضوعاتية لدراسة موضوع الأمن الصحي يعكس انخراط مجلسنا الموقر في تقديم الآراء والحلول للإشكاليات الكبرى التي تواجه بلادنا، كما أنه يعد ترجمة مباشرة للتفاعل المطلوب للمؤسسة التشريعية مع مضامين الخطاب الملكي السامي، والذي دعا فيه جلالته إلى التركيز على قضايا السيادة في مختلف أبعادها؛

وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا الاعتزاز بمصادقة المجلس الوزاري المنعقد يوم الأربعاء 13 يوليوز 2022 على مشروع قانون إطار يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛

ثانيا، ننوه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بغنى مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الصحي، ونشيد بالتوصيات العميقة التي تضمنها هذا التقرير، وندعو جميع الفاعلين في المنظومة إلى اعتبار هذا التقرير وثيقة مرجعية لمباشرة الإصلاحات الضرورية؛

ثالثا، لقد وقف التقرير عند النقص الحاد المسجل في عدد الموارد البشرية العاملة في القطاع، ومن مؤشرات ذلك الدالة هو أن عدد الأطر الطبية والصحية العاملة في القطاع العام لا يتجاوز 12.454، تتوزع بين 3616 أطباء عامون، و8337 أطباء مختصين و33.837 من المرضين، و2076 أطر إدارية و4453 أطر تقنية، بينما يتوفر القطاع الخاص على 5190 أطباء عامون و8355 أطباء مختصين.

إن إيرادنا لهذه الأرقام والمعطيات الدالة والمعبرة التي أوردها التقرير (ص 43) يأتي للتأكيد مجددا على أهمية النهوض بأوضاع الموارد البشرية واعتبارها شريك فعلي في الإصلاح، عبر الحوار الدائم على أساس الشراكة معها والقطع مع منطق المشاورات الشكلية؛

رابعا، إن أهمية الخلاصات المهمة التي أوردها هذا التقرير تكمن كذلك في السياق العام الذي اشتغلت فيه هذه المجموعة، بل وفي السياق العام الذي يعرفه قطاع الصحة، والذي يتميز على الخصوص بتوجه بلادنا نحو تعميم الحماية الاجتماعية، هذا الورش الملكي التاريخي الذي يؤكد العناية الملكية السامية بمختلف الشرائح الاجتماعية، سيما الفئات الهشة والمعوزة، والذي يأتي في إطار العناية الملكية الدائمة بصحة المواطنات والمواطنين، غير أنه يفرض تحديات كبيرة على المنظومة الصحية الوطنية وعلى الساهرين عليها، لأن حسن تنزيل القانون الإطار للحماية الاجتماعية يتوقف وجوبا على معالجة الأعطاب البنيوية للقطاع الصحي وتحقيق الحكامة والعدالة الاجتماعية في العرض الصحي؛

خامسا، إن أحد المداخل الجوهرية لإصلاح القطاع، والتي لا يساورنا شك في أن الحكومة تتوفر على الوعي الكافي بأهميتها، هو تكريس الحكامة المؤسساتية والتدبيرية، لأن الرفع من الاعتمادات وكذا الرفع من الموارد البشرية ستظل على أهميتها إجراءات عديمة الجدوى إذا لم تصاحب بالإجراءات والتدابير اللازمة لتوطيد دعائم حكامة المنظومة، على أساس الشفافية وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، نثمن أحد الاستنتاجات الرئيسية التي تضمنها التقرير والذي جاء فيه: "أن المجموعة الموضوعاتية تعتبر أن عملية الرفع من الموارد العمومية الموجهة لقطاع الصحة، لا يمكن أن تشكل تحولا مهما على مستوى أداء منظومة الصحة ببلادنا، دون مواكبتها بإصلاحات عميقة، تهدف إلى تعزيز حكامة هذا القطاع"؛

سادسا، على الرغم من خطاب الأزمة الذي ظل القطاع الصحي عرضة له منذ سنوات، والذي لا يخلو من وجاهة، إلا أن هذا القطاع وبفضل ما أبان عنه العاملون فيه من وطنية عالية واحترافية كبيرة وتضحية لا تنسى أثناء الجائحة وفي عز ذروتها، وساهم إلى جانب باقي المتدخلون من سلطات ترابية وأمنية في حماية حق المواطنين والمواطنات في الحياة، وهو أمر لا يمكن إلا الاعتزاز به بالرغم من ضعف الإمكانيات وهزالة التعويضات؛

سابعا، إن التحديات المتزايدة التي تواجه منظومة الصحة ببلادنا وسرعة التحولات الدولية والوطنية المرتبطة بها يؤكد وجاهة الخلاصة التي توصل إليها هذا التقرير والمرتبطة بمخاطر إثقال القرار الصحي بتعدد المتدخلين، وهو الأمر الذي سيحد من مصداقية ذلك القرار، سيما مع التوجه الحالي الرامي إلى خلق بنيات جديدة تنضاف إلى الفاعلين الموجودين حاليا؛

ثامنا، نجدد تأكيدنا على أن إصلاح المنظومة سيبقى حلما بعيد المنال إذا لم يتم اتخاذ تدابير استعجالية لجعل الموارد البشرية في قلب الإصلاح الجاري عبر:

- ✓ العمل على سد الخصاص في الموارد البشرية بشكل استعجالي وخصوصا فئة الأطباء والممرضين؛
- ✓ وضع إستراتيجية واضحة لحماية موظفي القطاع بنهج سياسة وقائية مع تحمل الوزارة مسؤولية الدفاع عن الموظفين أمام المحاكم والتأمين عن المسؤولية المدنية؛
- ✓ إنصاف كافة فئات الشغيلة الصحية بالزيادة العامة للأجور والرفع من مختلف التعويضات الهزيلة؛
- ✓ ضرورة فتح نقاش حول شروط تحمل المسؤوليات وربط المسؤولية بالمحاسبة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بفتح مناصب المسؤولية لتشجيع الكفاءات وضبط معايير موضوعية لإسناد المسؤوليات، مع مراعاة المؤهلات والخبرات المكتسبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الصحي من خلال رؤية استراتيجية موضوعها "الأمن الصحي كمدخل لتعزيز السيادة الوطنية"، وهو موضوع يحظى باهتمام ملكي كبير أكده جلالة الملك حفظه الله في عدد من الخطب الملكية، كما أصبح يستأثر باهتمام جل الفاعلين الوطنيين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين.

السيد الرئيس،

لا شك أن الأمن الصحي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن الاستراتيجي الوطني، حيث أن انعدام الأمن الصحي فيه تهديد وجودي، وقد يتسبب في ظهور مشاكل اجتماعية أو اقتصادية، وهو ما يتطلب العمل على بناء منظومة صحية قوية وقادرة على الصمود خلال الأزمات الصحية، وذات قدرة على التكيف مع مختلف الظروف، فضلا عن الاستعداد الدائم والمسبق لكل السيناريوهات المحتملة وتهيئ الساكنة وتوفير الدعم اللوجستيكي لمواجهة أي أزمة صحية.

وإنه من الواضح أن المنظومة الصحية الوطنية قد وصلت إلى حدودها وأن النواقص بادية للعيان، حيث تعاني هذه المنظومة من نقص كبير في الموارد، خاصة البشرية منها، والتي يتم سوء توزيعها في معظم الأحيان.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الزيادات في الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، يعاني القطاع إلى حد كبير من نقص الاستثمارات حيث انه يمثل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020.

كما تحتل الصحة في بلدنا اليوم مكانة مركزية في النقاشات السياسية والمجتمعية، وسيزداد الطلب أكثر في المستقبل على هذه المنظومة التي توجد اليوم تحت الضغط، خاصة مع ارتفاع معدلات شيخوخة السكان وتغير أنماط الاستهلاك، لذا أصبح من الضروري

تضافر الجهود للاستجابة لهذه الرهانات.

وقد أكد النموذج التنموي الجديد في تقريره على أن "المنظومة الصحية بالمغرب تشكو من نقائص مهمة، تضع الصحة في قلب انشغالات المواطنين"، ويحدد التقرير أهم أوجه القصور صراحة في الاستثمارات وعدم وجود تعاون بين القطاعين العام والخاص والتأخر في مجال الرقمنة، والطموح الوارد في التقرير يتحدث عن تقوية التغطية الصحية للسكان والسماح لكل مواطن بالولوج إلى الرعاية الصحية الأساسية، بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبجودة عالية.

السيد الرئيس،

إن رؤية الاتحاد العام لمقاولات المغرب تتماشى إلى حد كبير مع ما أكده تقرير النموذج التنموي، وبهذه المناسبة نعبر عن استعدادنا للتنسيق مع السلطات العمومية من أجل خدمات صحية ذات جودة وفي متناول الجميع، حيث أن طريق الإصلاح المنشود يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق والقرارات التقنية والسياسات الشجاعة، ويتعلق الأمر بوضع أسس هذا الإصلاح من حيث الحماية الاجتماعية والاعتماد على رافعة القطاع الخاص والابتكار لتوسيع العرض الصحي وضمان جودته، وهو ما سنعمل على بسطه من خلال 4 نقط:

1- اعتماد مقاربة تشاركية ناجعة في ورش تعميم الحماية الاجتماعية؛

2- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع بعد وضع خرائط صحية جهوية؛

3- تطوير نماذج شراكات قابلة للتطبيق ما بين القطاعين العام والخاص؛

4- إطلاق مبادرة طموحة وأكيدة في مجال تكنولوجيا الصحة.

السيد الرئيس،

إن الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس لموضوع الصحة وضرورة توفير الرعاية الصحية لكافة المواطنين وضمان الولوج إليها على قدم المساواة، يقتضي المرور من مرحلة تشخيص الأعطاب إلى العمل الجاد والمبتكر للشروع في إصلاح وتأهيل المنظومة الصّحية، بتعاون وتنسيق مع باقي المتدخّلين، وفق جدولة زمنية واضحة، تقوم على مقاربة تشاركية ناجعة ما بين القطاعين العام والخاص، تقوم على إيلاء الأهمية اللازمة للعنصر البشري وتثمين المكتسبات المحققة والانفتاح على تجارب الدول الرائدة في المجال الصحي، بما يضمن تجويد مستوى الأمن الصحي وطنيا من خلال الوصول المنصف للأدوية للجميع.

كما نعبر عن دعمنا لمختلف التوصيات التي تضمنها التقرير، ومن بينها التوصيات التي تضمنتها مذكرة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتي تصب في مجملها في بلورة سياسة عمومية مندمجة للنهوض بالمنظومة الصحية وتقوية حكامتها، عبر إشراك مختلف المتدخلين وتطوير البحث العلمي والابتكار نحو تعزيز القدرات التقنية والتدبيرية للمنظومة الصحية، وتثمين دور القطاع الخاص الصحي من خلال مراجعة المنظومة التحفيزية والضريبية المعتمدة في القطاع الصحي.

ومن جانبنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإننا نعبر عن انخراطنا الكامل للمساهمة في تحقيق الأمن الصحي للمواطنين، الذي يكتسي صبغة دستورية، كما يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الاستراتيجي للبلاد، انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، التي ما فتئ جلالته يؤكد على أهميتها في مختلف المناسبات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرت الجائحة عن الواقع الصحي في العالم وكشفت برأينا في فريق الاتحاد المغربي للشغل عن محدودية المنظومة الصحية العالمية وفشل بعض كبريات الدول في التصدي لها، وأكدت على الأهمية القصوى لموضوع الأمن الصحي، باعتباره من القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية في كل السياسات باختلاف مرجعياتها الفكرية وأنظمتها السياسية، وأنه شأن عابر للقارات ومرتبط بالعديد من المحددات كالنمو الديمغرافي والتغير الحاصل في نمط الاستهلاك وانتشار الأوبئة والفيروسات المستجدة.

إنها الأهمية والراهنية لموضوع الأمن الصحي التي جعلت مجلسنا يبادر إلى خلق المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الصحي، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، وأغتنمها فرصة باسم فريقنا لأشيد بالقرار الملكي التاريخي والحكيم الذي قطع مع التردد الحكومي في إصلاح ورش الحماية الاجتماعية، الذي طالما نادى به فريق الاتحاد المغربي للشغل ودشن لانطلاقة فعلية لإخراج هذا الورش المجتمعي المهيكل إلى حيز الوجود.

وإذ نهنئ مجلسنا على هذا الاختيار، فإننا نثمن المجهودات الكبيرة التي قامت بها اللجنة، حيث أتاحت الفرصة لتجميع كل المعطيات الدولية والوطنية وتقديم تحليل موضوعي حول الواقع الصحي العالمي ورصد كل الاختلالات والإشكاليات والأعطاب البنيوية والهيكلية

التي تعتري المنظومة الصحية الوطنية، نتيجة الفلسفة التي حكمتها لعقود كونها قطاع غير منتج، وما وتستوجبه هذه المرحلة الدقيقة من سياسات وخطط وبرامج استعجالية لإعادة ربط المنظومة بكل المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان تمتيع كافة المواطنين والمواطنات بهذا الحق الإنساني الكوني والدستوري، في إطار تقرير شامل، موظفة في ذلك مخرجات مجموعة من الأيام الدراسية والندوات والاجتماعات، معتمدة على مقاربة تشاركية مفتوحة، شكلت فضاء تفاعليا مع مختلف الخبراء والمتدخلين والمهنيين والنقابيين وممثلي المجتمع المدني.

وبقدرما استعرض التقرير مجهودات بلادنا من خلال كل الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الصحية في اتجاه جعلها منظومة ترقى لتطلعات كل المواطنين والمواطنات، فقد كشف التقرير عن عدة اختلالات تهم قطاع الصحة، لطالما أثارها فريق الاتحاد المغربي للشغل في أكثر من مناسبة، أهمها:

- محدودية الميزانية المرصودة للقطاع التي لا تتعدى 6% في وقت توصي منظمة الصحة العالمية بتخصيص ما بين 10 و12% من الميزانية العامة للدولة لتمويل قطاع الصحة؛

- النزيف الحاد في الموارد البشرية وعدم توزيعها بشكل متوازي على مستوى الجهات وضعف التأطير الطبي، انسجاما مع توصيات منظمة الصحة العالمية، بحيث لا يتعدى التأطير الطبي ببلادنا نسبة 6.02 طبيب مقابل 12 بالنسبة لتونس، وهي النسبة التي تزداد حدة في صفوف الممرضين وتقنيي الصحة؛

- النقص الكبير في البنية التحتية وغياب العدالة المجالية في التوزيع الجغرافي للمراكز الاستشفائية ومختلف الخدمات الصحية والعلاجية والمختبرات الطبية ومراكز الأشعة وغيرها؛

- ارتفاع الأثمنة الدوائية والمستلزمات الطبية وصعوبة الحصول عليها، رغم المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية لخفض أثمنتها وتعويض بعضها بأدوية جنيسة، خاصة بالنسبة للأمراض ذات التكلفة العلاجية المرتفعة والأمراض النادرة، مما يجعل استهلاك الفرد للدواء ضعيفة، مقارنة بالمعدل العالمي أمام تدني مستوى التغطية الصحية، وتحمل المريض لجزء كبير من المصاريف، حيث بلغ تمويل النفقات الإجمالية للصحة من الأداءات المباشرة للأسر 45% سنة 2018.

وبالإضافة إلى التوصيات الهامة التي خلص إليها التقرير، نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن تحقيق الأمن الصحي يقتضي:

- اعتماد خريطة صحية تعيد النظر في ظاهرة التصحر العلاجي، الناتج عن تمركز القطاع الخاص بين طنجة والقنيطرة، حيث تتمركز أغلب الأسر الميسورة؛

- اعتماد سياسة دوائية ناجعة، باعتبارها من المداخل الأساسية لتحسين العرض الصحي؛

- إعادة النظر في استفادة القطاع العمومي من موارد ونفقات كل من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لا تتعدى 6%؛

- ضمان حكامة مسار العلاجات وفصل عملية تقديم العلاج عن عملية سلك الإجراءات الإدارية، واعتماد الرقمنة؛

- تعزيز بنيات وآليات الصحة الوقائية وآليات المراقبة؛

- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بالقطاع وتحفيز الأطقم الطبية للاشتغال بالقطاع العام ومعالجة إشكالية هجرة الأطر الصحية لتعزيز الموارد البشرية بالقطاع؛

- إخراج النظام الخاص بالوظيفة العمومية الصحية في إطار الحوار الاجتماعي؛

- الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي في مجال الصحة وتطويره، خاصة فيما يتعلق بالتجارب السريرية، وتدعيم الرصد الوبائي والمختبري.

السيد الرئيس،

أملنا في الاتحاد المغربي للشغل أن يشكل مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية المدخل الأساسي لإعادة النظر بطريقة جذرية في المنظومة الصحية، باعتبارها من أهم ركائز الدولة الاجتماعية، وإعادة بنائها على أسس متينة هيكليا وخدماتيا وإداريا وتدبيرا وحكامة، في اتجاه جعلها منظومة صحية عادلة ومنصفة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ارتأت المساهمة في هذا النقاش عبر مذكرة مكتوبة، تم تسليمها لرئاسة الجلسة، وأحيل الكلمة الموالية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

إن إعادة بناء المنظومة الصحية الوطنية يتطلب حوارا وطنيا يضمن المشاركة الجماعية لتجاوز الأهداف الوظيفية للمنظومة والانخراط في عملية إنجاز النموذج الصحي المجتمعي، والتي من شأنها أن تضع اللبنات الأساسية لتفعيل الحق في الصحة الذي تنص عليه

المواثيق الدولية، وتساهم في ضمان "الأمن الصحي" وتؤسس لعلاقة جديدة مع المواطنين وتشعرهم بأهميتهم في المنظومة.

السيد الوزير،

وفي هذا الإطار، نعتقد في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ضرورة إعادة توجيه مشروع الحق في الصحة للمواطنة، في اتجاه أربع مجالات استراتيجية:

1- فتح حوار وطني يشرك الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والمدنيين والعلميين، لتوفير شروط توافق وطني حول قيم ومرتكزات بناء سياسة صحية متوسطة وبعيدة المدى، وتربط المسؤولية بالمحاسبة، وتتوج بالتقرير الوطني السنوي حول الحالة الصحية الوطنية؛

2- تصميم سياسة صحية جهوية بصلاحيات واسعة، تقوم على برامج وخدمات وبنية استشفائية ملائمة للأوضاع الوبائية والحاجيات العلاجية والخصوصيات المجالية والجغرافية والثقافية للساكنة في الجهة؛

3- اعتبار الصحة خدمة عمومية بعمق عادل ومتكافئ، اجتماعيا وترابيا وولوجيا، بين جميع المواطنين وتأمين الالتقاء الموضوعي والهيكلي بين سياسات المؤسسات الصحية وسياسات المؤسسات الاجتماعية وتأمين صحي عمومي شامل ونهج سياسة للتواصل الاجتماعي والتربوي والإعلامي لحقوق المعرفة الصحية؛

4- تصميم سياسة توقعية لتعزيز الموارد المالية لمواكبة تنمية الموارد البشرية كما ونوعا وتطور خريطة الحاجيات الصحية والمعارف الطبية والتمريضية والتدبيرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية وإعادة النظر في سياسة التكوين المستمر، ليشمل بالتساوي كل المهن الصحية، مع العمل على إعادة توزيع عقلاني للصلاحيات المهنية، وفق رؤية للتدبير المشترك بين ملفات الحساسيات المهنية وتصميم نظام للوظيفة العمومية الصحية، تعزيز وتطوير السياسة القطاعية لتنمية الأعمال الاجتماعية لفائدة مهني الصحة.

السيد الوزير،

إن تكامل هذه المجالات الإستراتيجية وتداخلها التركيبي وتلقائيتها الموضوعية تمكن - في تقديرنا - من إعادة توجيه برنامج العمل لتنمية الحق في الصحة المواطنة في أحد المحاور الأساسية التالية:

- **أولا:** مشروع قانون يتعلق بالحق في الصحة المواطنة وحقوق المريض؛

- **ثانيا:** مشروع قانون يتعلق بالوظيفة العمومية الصحية وحقوق المهنيين؛

- **ثالثا:** إعادة الهيكلة التنظيمية للخدمات الصحية؛

- **رابعا:** تطوير نظام الحكامة والتعاقد الاجتماعي عبر:

1. تفعيل المجلس الوطني الاستشاري للصحة؛

2. تفعيل الدور الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المعنية في المجال الصحي؛

3. تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي ومأسسته مع النقابات الأكثر تمثيلية وطنيا وجهويا وإحداث لجان دائمة للتحضير والمتابعة؛

4. إقرار منهجية الحكامة في مجالات المسؤولية على مستوى المندوبيات والمديريات الجهوية والمستشفيات والمصالح المركزية، تقوم على مبادئ المساواة والكفاءة ومراجعة عميقة للهيكلة التنظيمية المركزية والجهوية والإقليمية للقطاع الصحي، كمسلك للاندماج العقلاني، وإعادة الاعتبار للمرأة الصحية من خلال إقرار منهجية النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي تشمل مختلف المستويات المهنية والاجتماعية؛

5. وأخيرا، السيد الوزير، إنتاج المعرفة الصحية ورقمنة الخدمات الصحية على كافة المستويات وبناء قاعدة البيانات الصحية والمنصات الرقمية للخدمات الصحية والصيدلية وإعادة هيكلة النظام المعلوماتي ليشمل كل الموارد الصحية والمتصلة بجميع الأطراف المعنية، كمشروع شمولي للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية وكدعامة أساسية، تماشيا مع مفهوم الدولة الاجتماعية.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة ما قبل الأخيرة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد سعيد شاكر:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

الموضوع ديال الأمن الصحي في المغرب ولابد ما نربطوه بالأمن الغذائي ولابد ما ناخذو عبرة من النجاح اللي حققناه في الموضوع ديال مكافحة كوفيد، يعني الدولة تجندت ومعها الوزارة، وأنا أخص بالذكر الوزارة اتخذت واحد المنظومة إلكترونية اللي كانت ناجعة جدا، والحمد لله سبقنا الدول الرائدة في هذا القطاع، علاش ما ناخذوش هذه العبرة هذه ونتجندو كذلك مرة أخرى في هذا الموضوع ديال الأمن الصحي بالمغرب؟

كيفما قلت نعطي مثال، واش ما محتاجينش حاليا للسجل الوطني الرقمي على غرارما كان يحدث أو يحدث حاليا في التواصل ديال الوزارة مع المواطنين نتوصلو بواحد (SMS[1]) رسالة من الوزارة النهار الفلاني غادي تمشي للمستوصف كذا، كان واحد التجنيد، هذا التجنيد هذا كانت إشادة من جميع الناس اللي هوما حاليا كيشكرو هذه الوزارة اللي قامت بهذا..

إذن على هذا الغرار نطالب الوزارة باش تتجند مرة أخرى، لأن المشكل مشكل عويص فيما يخص هذه التغطية الصحية لجميع المغاربة، ولاسيما لا الخطاب ديال صاحب الجلالة نصره الله كان واضح، هو نحققو واحد الهدف استراتيجي ديال 22 مليون منخرط قبل متم 2025، حاليا نقدرو نقولو عندنا واحد 3 ديال المليون ولا ما كاملاش منخرط.

أنا تنتكلم الآن على موضوع التغطية الصحية الاجتماعية اللي تيدبرها (CNSS[2])، حاليا عندنا 3 مليون، تنفكرو باش نباسكيلو باش ندوزو 7 مليون اللي تيستافدو من النظام السابق راه اليوم غادي يدوز النظام ديال (l'AMO: Assurance Maladie Obligatoire)، التغطية الصحية الاجتماعية هاذ 7 مليون رصدت إليها الميزانية ديال 9 ديال المليار ديال الدرهم، مشكورة الدولة على هذا المجهود، لكن نطالبها باش تزيد تضاعف المجهود لأن الخصاص مهول، ولاسيما في هاذ القطاع.

المشكل الحقيقي راه مشكل التمويل، كنقول بأن هدف 2022 كنطالبو (la CNSS) وكنا كان ودنا نطالبوها تكون طرف تحضر معنا وتنحاورو معها، لأن علاش عندنا 3 مليون نسمة ما تتعطي والو قدام هاذ الرقم المنشود اللي هو 22 مليون غادي نزيدو عليه 7 ديال المليون ديال اصحاب "راميد" (RAMED[3]) إلى متم 2022، إذن غادي نوصلو تقريبا إن شاء الله 2022، 10 ديال المليون، لكن اللي تيبقى لنا تيبقى لنا 12 ديال المليون نسمة اللي خصنا تنخرط في هاذ المنظومة الجديدة ديال (l'AMO) إلى حدود يناير إلى متم 2025.

كيفاش غادي تشتغل (la CNSS)؟ واش خصها دعم من طرف باقي الأطراف المشاركة؟ يعني النقابيون، السياسيون، الخبراء، المجتمع المدني، القطاع الخاص، اللي خصنا مجموعة من المناظرات لصالح بعض الفئات ديال العمال اللي غير أجراء مثلا المحامون، مثلا الأطباء اللي رافضين لحد الآن باش ينخرطو في هاذ المنظومة ولاسيما أنها كيف ما تنقول أن هاذ المشروع هذا مشروع ملكي خصنا كلنا ننخرطو فيه، لكن خصنا نقنعو هاذ الناس على منظومة اللي هي خصنا نفتخرو بها، واللي هو واحد الهدف اللي هو منشود، تنقلبو باش نوصلو إن شاء الله لـ 22 مليون منخرط، فاش تنقول منخرط كرجل تقني، كرجل قانون، (la CNSS) تتقول لك أودي الهدف ديالنا ماشي هو عدد المسجلين بل عدد الناس اللي مفتوح لهم الحق من الاستفادة، وكاين فرق كبير ما بين عدد المسجلين وعدد الناس اللي مفتوح لهم الحق من الاستفادة لهم الحق من هاذ الاستفادة.

نعطي مثال، مثال الفلاحون اللي مسجلين 481 ألف شخص، اللي مفتوح لهم الحق فقط 12 ألف، إذن الفرق 429 ألف شخص اللي ما تيستافدوش، المهمة ديال (la CNSS) تنظن تتزاد تصعد ماشي فقط تقلب على الهدف باش ترفع عدد المسجلين بل العدد اللي خصو يتفتح لو الحق، ولا تفتح لو الحق كيف ما تنعرفو احنا خص ولابد هاذ المنخرطون يؤديو الواجبات، المساهمات اللي خصها تكون، لأن كيف ما قلنا سابقا المشكل هو مشكل التمويل ثم التمويل ثم التمويل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التدخل الأخير الأستاذة لبنى.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أهنئ باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين لبؤات الأطلس للتأهل المستحق لنهائي كأس إفريقيا للسيدات 2022، آملين أن يظفرن باللقب، ونهنئ أيضا البطل العالمي سفيان البقالي الذي أحرز لقب بطولة العالم 3000 متر موانع، وهي مناسبة أيضا ننوه من خلالها بعمل أعضاء المجموعة الموضوعاتية وعلى رأسهم السيد رئيس المجموعة والأطر الإدارية العاملة بالمجلس، والتي واكبت معنا مختلف مراحل إعداد هذا التقرير، والتي تستحق الثناء والتنويه والتحفيز.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بمشروع قانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي تم إعداده، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بإعادة النظر في المنظومة الصحية، لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي أمر به جلالة الملك.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين نؤكد على ما يلي:

- الرفع من ميزانية الصحة لتصل إلى المعدل المحدد من طرف منظمة الصحة العالمية 10% من الميزانية العامة؛

[1] **S**hort **M**essage **S**ystem

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

3 **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale

- التسريع بتنزيل مضامين قانون الوظيفية الصحية بما يستجيب لتطلعات مهني الصحة ويقر خصوصية القطاع؛

- معالجة سوء توزيع الموارد البشرية بين الجهات وبين الوسط القروي والحضري؛

- إقرار تحفيزات مادية ومعنوية كافية لجميع فئات مهني الصحة لتشجيعهم على القيام بالمهام المنوطة بهم؛

- العمل على أن يستفيد جميع مهني الصحة من التكوين المستمر؛

- العمل على إيجاد حلول مناسبة لتقديم الخدمات الصحية بالمناطق الصعب تزويدها بالأطر الصحية، حسب جدول مناطق الصعب تزويدها بالموارد البشرية من مرفقات دورية الحركة الانتقالية لوزارة الصحة؛

- مأسسة الحوار الاجتماعي للقطاع المنتج، وذلك لإيجاد حلول لمطالب جميع الفئات وجميع خريجي معاهد التكوين التابعة لوزارة الصحة، المعاهد العليا للعلوم التمريضية وتقنيات الصحة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية؛

- الرفع من ميزانية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لمهني الصحة، لتمكينها من تقديم خدماتها؛

- بلورة سياسة دوائية وطنية تضمن وفرة الأدوية الأساسية وتشجيع تطوير الصناعة الصيدلانية والوطنية بجودة عالية وأثمان مناسبة بدون أخطار؛

- تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة؛

- العمل على توفير الأجهزة البيوطبية بالمؤسسات الصحية العمومية والسهر على ضمان صيانتها؛

- إرساء نظام معلوماتي واحد على المستوى الوطني لتسهيل نقل المعلومات الخاصة بصحة المرتفقين وتسهيل الإطلاع عليها من طرف مهني الصحة في القطاعين الخاص والعام؛

- تعزيز حكامة تدبير المرافق الصحية، وهو ما يقتضي اعتماد أساليب التدبير العمومي الجديد المبنية على التخطيط الإستراتيجي ونجاعة الأداء والتقييم والحكامة وغيرها من المبادئ؛

- وأخيرا، اتخاذ إجراءات محكمة للتخلص من النفايات الطبية والمختبرية، التي تقتضي طرق خاصة وأساليب تقنية متطورة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

قبل أن أحيل الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع مختلف التدخلات، أود مرة أخرى باسم المجلس أن أنوه بالتفاعل الإيجابي لأعضاء الحكومة وفي شخص السيد الوزير الأستاذ آيت طالب، الذي تفاعل بأريحية كبيرة مع هته المبادرة منذ انطلاقها وفي مختلف مراحلها إلى حدود جلستنا الختامية اليوم.

فأود باسم المجلس وباسمكم جميعا أن أشكره على هذه الروح التي اشتغل بها مع اللجنة ومع فريقها، وأعطيه الكلمة للتدخل في التفاعل مع مضمون التقرير ومع مختلف التدخلات المعبر عنها.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الأساتذة والخبراء والمدراء والأطر، متتبعي وقائع هذه الجلسة بالمجلس الموقر،

أيها الحضور الكريم،

باهتمام كبير كان لنا اليوم شرف متابعة تقييم حصيلة عمل اللجنة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الصحي، وما تمخض عليه تقريرها من ملاحظات وتوصيات، وما أعقب ذلك من مناقشات من خلال المداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين بخصوص هذا الموضوع الهام الذي أملته الظرفية الحالية، التي أعادت إلى الواجهة نقاش شروط تحقيق الأمن الصحي لبلوغ السيادة الصحية ومواجهة التهديدات العابرة للحدود في المجال الصحي وكيفية النهوض بالمنظومة الصحية وتعزيز قدراتها، من خلال الاستجابة لتحديات طوارئ الصحة العامة، ففيما يذكرنا بالمحاذر القديمة من تفشي خطر الأوبئة الفتاكة، وهو ما ساهم في رفع قضايا الصحة العامة إلى مستوى التهديدات الأمنية والشواغل الجيوسياسية وأصبح الأمن الوطني يعد امتدادا للأمن الدولي، مما أفرز مفاهيم جديدة في المجال الصحي، منبثقة من قاموس الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية، عبر تنامي المطالب بتدعيم أنظمة الترصد الوبائي في خطوط الدفاع الرئيسية لمواجهة المخاطر الجديدة أو تلك التي تعاود الظهور في مجال الصحة العامة، وفقا للوائح الصحية الدولية.

وبالتالي، تعزيز مقومات السيادة الصحية، لأن احتمالات الخطر التي أضحت تتسم بأهمية دولية فورية بموجب هذه اللوائح صارت اليوم أقوى بسبب تداعياتها السلبية على السفر والاقتصاد والتجارة العالميين، دون الحديث عن مخاوف إلصاق الوصم بالمرض وتأثيراته

السلبية على الأفراد والجماعات بل وعلى الأنظمة كذلك.

كانت الفرصة اليوم سانحة للقيام بمناقشة التحديات التي نواجهها، والتي تكتسي نفس القدر من الأهمية، ومنها الحاجة إلى تعزيز قدرات وجاهزية منظومتنا الصحية الوطنية لإعدادها للقيام بتقييم وتقصي تهديدات الأمراض السارية والوقاية منها والاستجابة لها، وهي من التحديات التي ذكرتنا بها بصفة صارخة جائحة كورونا منذ بداية شهر مارس 2020، حيث أبانت السلطات العمومية ببلادنا حينها، تنفيذا للتوجيهات المولوية السامية وللحكمة السديدة لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله وانخراط قوي لجميع الهيئات مدنية وعسكرية، أبانت عن مهنية عالية وتعبئة كبيرة لكل الإمكانيات والوسائل والموارد المتوفرة في الاستجابة للوباء.

لكنها بينت وبالملموس كذلك أن الأمن الصحي هو سلوك إنساني في العلاج والوقاية والالتزام بشروط الصحة العامة، وليس فقط مسألة حق تكفله المواثيق والتشريعات، لأن مواجهة المستجدات الصحية تتطلب تدخلات مستعجلة وأكثر نجاعة للاستجابة، خاصة في ظل عدم توفر أو وجود العلاج وسرعة انتشار مثل هذه الأوبئة.

فما يواجه الدول الوطنية اليوم في ظل الظروف الصحية الاستثنائية هو الالتزام بقواعد الوقاية والاستعداد والتأهب على نحو أفضل لتلبية الطلب الإضافي على الخدمات الصحية الناجمة عن الفاشيات والطوارئ الصحية.

لكل ذلك، أكدت المنظمة العالمية للصحة على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التغطية الصحية الشاملة في تحقيق الثقة والطمأنينة مع الساكنة، وهما من أكثر ما يستند إليه في الامتثال للتدابير الخاصة للمكافحة الموصى بها.

إن الأمن الصحي، حضرات السيدات والسادة المستشارين، يعد مؤشرا أساسيا من مؤشرات التنمية المستدامة في الدول الحديثة، بالنظر إلى ما يستلزم من صياغة رؤية نافذة في كيفية تطوير البرامج اللازمة لمواجهة تحديات الصحة العامة واتباع أساليب متعددة التخصصات، تستند إلى باقي المحددات الاجتماعية في بلورة سياسة عمومية متكاملة لتكريس الحق في الصحة للجميع وفق مبادئ العدل والإنصاف.

فمن خلال التداعيات والتحديات الصحية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية لجائحة "كوفيد-19" تم فتح نقاش واسع حول أسس الأمن والسيادة والاستقرار الأمنيين من جهة، وضرورة التفكير في المكانة التي يجب أن تحظى بها الصحة وتموقعها في إطار سياق معياري وسياسي يتجاوز المجال والنطاق التقليدي للصحة العمومية من جهة أخرى، ليشمل الجوانب التي من شأنها التسبب في عجز الدولة أو عدم استقرار العلاقات الدولية أو تهديد الأمن الفردي والجماعي.

فقد أدخلت منظمة الصحة العالمية منذ 2007 مفهوم "سلامة الصحة العامة في العالم" للدلالة عن الانتظارات المتزايدة للأمن الصحي في مجال المنتجات الصحية والغذائية والبيئية والتهديدات البيولوجية.

وبفعل الجائحة تم، تنفيذا للرؤية الملكية المتبصرة والسديدة، فتح عدة أوراش بطريقة استباقية، تأهبا لأسوأ السيناريوهات لتعزيز قدرات جاهزية وصمود المنظومة الصحية الوطنية، ومن خلال دعوة جلالته إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية، تم ترجمة ذلك في بنود القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية التي نصت على ضرورة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها ومراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بها وفق مقاربة تشاركية، قوامها الانخراط الجماعي والمسؤول للدولة وسائل الفاعلين المعنيين مدنيين وعسكريين في هذا المجهود الوطني البناء، الذي استند أساسا إلى تشخيص أعطاب ومعوقات المنظومة الصحية المتمثلة أساسا في النقص المزمن في الموارد البشرية في إطار عرض صحي غير متكافئ، تطبعه التفاوتات الصارخة وعدم التوازن ولا يستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين.

حيث يتميز عرض العلاجات الصحية بضعف مؤشرات الولوج وبوجود فوارق بين الجهات وبين الوسطين القروي والحضري، وكذا تقادم البنيات التحتية وضعف سياسة الصيانة ومحدودية تمويل القطاع الصحي الذي يعتمد بشكل رئيسي على المساهمات المباشرة للأسر التي تصل إلى 50.7% مقارنة بمعايير الدولية المحددة في 25%، وضعف التمويل التأميني والتعاضدي.

إضافة إلى محدودية الميزانية المخصصة للقطاع الصحي وعدم احترام معايير الخريطة الصحية في إحداث أمن مؤسسات الصحية العمومية وغياب التحفيزات من أجل جلب القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجال الصحي، وفقا للمعايير المعتمدة في هذا الشأن.

بل، لقد تم استثمار تشخيصات أخرى قديمة وحديثة تدخل في نطاق المهام الدستورية والرقابية المخولة لبعض الهيئات والهياكل والمؤسسات كالتي تنجزها المحاكم المالية في إطار ممارسة صلاحياتها المتعلقة بمراقبة تسيير العديد من الأجهزة العمومية، ومن ضمنها قطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

تنضاف إلى كل ذلك الملاحظات والتوصيات المستخلصة من تقارير اللجان البرلمانية تشكلت في أوقات سابقة ومهام استطلاعية لمراكز ومؤسسات وجهات صحية، منها المركز الوطني لتحاقن الدم، مديرية الأدوية والصيدلة، كذلك قطاع الصحة بجهة فاس- مكناس، وجهة درعة- تافيلالت وغيرها.

فانطلاقا من كل هذه التشريحات، وصلنا اليوم إلى قناعة بمحدودية المنظومة الصحية الحالية، التي بلغت درجة التشبع رغم تعاقب عدد من البرامج والإصلاحات التي عرفتها دون إحداث تغيير

حقيقي في القطاع.

لذلك، ورغم إكراهات الظرفية الوبائية ومخلفاتها السلبية، وتثمينا للمكاسب المستخلصة من التجارب المغربية في مواجهة الوباء، والتي أشاد بها المجتمع الدولي قاطبة، افتتحت الوزارة أوراشا إصلاحية كبرى، بعضها بلغ اليوم مراحل جد متقدمة من التفعيل والأجرأة، من خلال اعتماد مقاربة جديدة متعددة المداخل تطبق بشكل متزامن، لامست في جانب كبير منها كل الانشغالات التي تم التعبير عنها من خلال توصيات التقرير الحالي للمجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي.

إلى جانب كذلك محاور أخرى لا تخلو من الأهمية في بلوغ النقلة المنشودة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية ببلادنا تهم الانخراط بجهد مضاعف في ورش تأمين الحماية الاجتماعية، عبر تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل بشكل تدريجي فئات واسعة من المجتمع المغربي، في أفق نهاية 2020 والاشتغال على باقي مقومات تنزيل الورش الاجتماعي الكبير وفق الأجندة الموضوعة إلى غاية 2025، والعمل كذلك على رهان جاهزية وصمود المنظومة الصحية، ليس بتقوية الرصد الفيروسي والتسلل الجيني فقط، كما ورد في توصيات اللجنة، وإنما ليشمل كذلك الرصد الكيميائي والإشعاعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن رصد المخاطر وتحديد المقاربة الملائمة لمواجهتها لا يعد في مهام المعهد الوطني للصحة أو المختبرات، وإنما هي مهمة مخولة للمركز الوطني والمراكز الجهوية لعمليات طوارئ الصحة العامة، وفرق الاستجابة السريعة التي راكمت تجربة كبيرة في تدبير الجائحة، أصبحت تستدعي بحكم تنوع وتكرار التهديدات الصحية، وطنيا ودوليا، تعزيز وتطوير أدوارها بما يتناسب والمعايير المعمول بها على المستوى الدولي.

وعليه، فتوجيه البحث العلمي وتعزيز القدرات التقنية التدبيرية للمنظومة الصحية، خاصة في مجال تقديم دراسات تعنى برصد المخاطر الصحية وتحديد مقاربة مواجهتها، مهمة يمكن أن تنهض بها المصالح المختصة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، من خلال تكثيف العمل في هذا المجال مع المؤسسات والمختبرات والمعاهد العلمية الوطنية، ولا يمكن حصرها في المعهد الوطني للصحة والمختبرات التابعة له كجهة علمية مكلفة بذلك، وفقا لما ورد في توصيات اللجنة الموضوعاتية في هذا الشأن، إلا أنه اعتمادا على شبكة المختبرات التي تغطي كل جهات المملكة، يستطيع المعهد جمع المعطيات وتحليلها وإصدار قرارات قد تدعو إلى تكثيف الجهود وتعميق البحوث لمعرفة درجة التهديدات ذات الخطورة على صحة الإنسان.

كما يعمل المعهد بمعية المنظمة العالمية للصحة على وضع منظومة لمقاربة المياه العادمة في عدد من جهات المغرب قصد البحث عن الكائنات الحية المضرة بالإنسان، كفيروسات شلل الأطفال والبكتيريا والطفيليات، ويشتغل المعهد حاليا على بلورة مشاريع علمية في هذا المجال مع قطاعات أخرى كالفلاحة والبيئة وجامعات مغربية وأجنبية، قصد اتخاذ كافة التدابير التي تمنع من ظهور وباء في إحدى المناطق.

بينما تزكي الوزارة مقترح إعادة هيكلة المختبرات، باعتبارها مسألة حتمية تمر وجوبا عبر صياغة سياسية وطنية للمختبرات تحدد اختصاصاتها ومجال تدخلها وتنظمها في إطار شبكات ومختبرات مرجعية وتحديد علاقتها بباقي المؤسسات الصحية، مع إحداث هيئة مركزية تسهر على تنفيذ هذه السياسة وتراقب عمل المختبرات ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والبرامج ومعايير الجودة والسلامة.

وفي هذا الإطار، فالمعهد الوطني للصحة يعد بالفعل مختبرا يعنى بالبحث العلمي وبالتكوين، بل يتم التفكير أبعد من ذلك في دعم مهامه وتخويله صلاحيات أكبر للقيام بالأدوار المنوطة به على الوجه الأكمل.

وفي إطار بلوغ السيادة الصحية عبر السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأدوية ومعدات المختبرات، وقع المعهد الوطني للصحة اتفاقيات شراكة مع كل من جامعة محمد السادس متعددة التقنيات ومع مؤسسة "مصير" وبعض المستشفيات المركزية، تهدف كلها إلى تطوير وصناعة مواد مغربية تستعمل في المختبرات، وتهم هذه الشراكات تطوير الأبحاث في مجال الكشف عن عدد من الأمراض والبحث عن مضادات حيوية جديدة مستخلصة من مواد طبيعية.

لهذا، فإن دعم مهام المعهد الوطني للصحة والمراكز المماثلة له لترسانة قانونية سيمكن الباحثين من الاشتغال في مجال مؤطر وبأريحية كبيرة.

أما فيما يتعلق بتعزيز قدرات المنظومة الصحية على مستوى اليقظة الوبائية من خلال انخراط كافة المتدخلين في القيام بتجارب المحاكاة، فنذكر بهذا الخصوص أن المعهد الوطني للصحة قام بشراكة مع مؤسسات أمريكية بتجارب محاكاة في ميدان الأمن البيولوجي لفائدة عدد كبير من مختبرات صحة الإنسان والحيوان، وذلك تفاديا لتسرب مقصود أو غير مقصود لإحدى الميكروبات الضارة.

وقد عمل المعهد الوطني للصحة منذ بداية جائحة كورونا على وضع شبكة مخبرية واسعة تغطي كافة التراب الوطني، مهمتها الكشف عن فيروس "كوفيد-19" بواسطة تقنية التفاعل البوليمراز المتسلسل (PCR: Polymerase Chain Reaction)، حيث أصبحت هذه المختبرات قادرة على الكشف على كل الفيروسات المستجدة والتعرف عليها، كما وضع المعهد شبكة مخبرية جديدة تقوم بإنجاز التسلسل الجيني لفيروس (SARS-COV-2) بمدن الرباط والدار البيضاء وأكادير وفاس، وستفتح قريبا ثلاث مختبرات أخرى بكل من وجدة وطنجة والعيون.

كما قام المعهد بإنشاء مختبر للرصد الفيروسي في المياه العادمة، يعتبر الأول من نوعه في المغرب في انتظار إنشاء مختبرات أخرى في باقي الجهات.

هذا، ولا ينبغي إغفال الأهمية القصوى المتعلقة بجانب رفع مستوى الثقافة والوعي الصحيين، بموازاة الضمانات الإجرائية من رعاية صحية والمحافظة على شروط الصحة العامة، لأن أبسط ما يقوم عليه الأمن الصحي من منظور المنظمة العالمية للصحة هو الالتزام بشروط الصحة العامة.

هذا، وتتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في الوقت الحالي على خطط الطوارئ للمستعجلات للتخفيف والوقاية من المخاطر وإدارة التدفقات الجماعية، وعلى برامج كذلك للتدريب المستمر للمهنيين الصحيين وخطط التواصل متعددة المخاطر والمشاركة الجمعاتية في أوقات الأزمات.

كما أحدثت الوزارة نظاما وطنيا لمراقبة طوارئ الصحة العامة، مدعوما بشبكات وطنية للمختبرات.

وقد حظي تدبير النفايات الطبية باهتمام بالغ من طرف الوزارة، حيث تم اتخاذ عدة تدابير في هذا الشأن، أهمها:

- إصدار ونشر دوريات وزارية ودليلين علميين لتدبير النفايات الطبية، تهدف كلها إلى ضمان تدبير أمثل للنفايات وحفظ النظافة الصحية للمستشفيات؛

- كذلك، اعتماد التدبير المفوض للنفايات الطبية، وذلك بتفويض اعتمادات مالية للمستشفيات العمومية مخصصة لهذا الغرض؛

- وأيضا اقتراح دفتر تحملات خاصة بهذه الخدمة؛

- كذلك، ربط حسن تدبير النفايات بتطبيق معايير الجودة والاعتماد الاستشفائي؛

- إعداد كذلك دليل مرجعي للتدقيق البيئي الخاص بالمستشفيات؛

- إعداد مخطط وطني لتدبير النفايات الطبية بمشاركة الوزارة المكلفة بالبيئة، وهو يوجد في طور الإنجاز؛

- وقد تم ابتداء من السنة الحالية إحداث سطر مالي (une ligne budgétaire) بميزانيات الجهات يسمح بتفويت تدبير النفايات الطبية بالمراكز الصحية وباقي المؤسسات الصحية العمومية المعنية بالأمر، وسيرافق ذلك بمجموعة من الإجراءات والدورات التكوينية من أجل ضمان المعالجات والتخلص من النفايات الطبية بطريقة سليمة في إطار ما ينص عليه القانون؛

- مواكبة مؤسسات القطاع العام أثناء الزيارات التفقدية التفتيشية، من أجل ضمان احترام القوانين في هذا المجال؛

- كما تم إعداد دليل تدبير النفايات والملصقات وفيديوهات للتحسيس حول الموضوع، تستهدف الشغيلة الصحية؛

- وبالموازاة مع ذلك، فقد تم تجهيز المراكز الصحية بست جهات، كمرحلة أولية بالمعدات الضرورية لتدبير النفايات الطبية.

وإلى جانب الوقاية والمراقبة الاعتيادية للأمراض ذات الاحتمال الوبائي والعمل المستمر لمواجهة الأزمات الصحية المحتملة، تتوفر الوزارة كذلك على نظام وطني فعال لليقظة الصحية، يتم تدبيره من طرف كل من مركز محاربة التسمم واليقظة الدوائية والمركز الوطني لتحاقن الدم والمركز الوطني للوقاية من الأشعة.

ويشمل تدخل مركز محاربة التسمم واليقظة الدوائية المجالات المرتبطة باليقظة الدوائية، من خلال الاستخدام الآمن للأدوية، والأدوية المشتقة من الدم، وللأجهزة الطبية وللكواشف المختبرية والأجهزة الطبية التشخيصية في المختبر، وكذا اليقظة الحيوية للأعضاء والأنسجة والخلايا والمنتجات العلاجية ذات الصلة، إضافة إلى اليقظة السمومية فيما يتعلق بالمخاطر السامة والتسممات المرتبطة بالأطعمة واستخدام المخدرات والأدوية أو الأعشاب السامة والتعرض للمواد الكيميائية والمعادن الثقيلة والمنتجات الصناعية والمنتجات المنزلية والحيوانات السامة وأول أوكسيد الكربون...إلخ.

في حين يتجلى تدخل المركز الوطني لتحاقن الدم في اليقظة الدموية من أجل سلامة منتجات الدم ومشتقاته، أما مجال تدخل المركز الوطني للوقاية من الأشعة، فيكمن في الوقاية الإشعاعية من أجل سلامة استعمال والتعرض للمواد المشعة.

لقد شكلت الظرفية الاستثنائية لجائحة "كوفيد-19"، حضرات السيدات والسادة المستشارين، رغم تكلفتها الكبيرة، فرصة وتجربة مكنت من إمداد المنظومة الصحية بالوسائل اللازمة وتعزيز إمكانيات اشتغالها، قصد إعدادها لمجابهة التفشي الوبائي، وهو ما ساهم في الرفع من قدراتها في الرصد والتتبع والتكفل، وبالنتيجة من تعزيز التدابير القبلية لتوسيع التغطية الصحية لكافة المواطنات والمواطنين، حيث تم تحقيق عدة مكاسب إيجابية من أهمها:

- الاستجابة السريعة لمختلف المتطلبات الوقائية ومكافحة الجائحة، عبر تعزيز المستشفيات بالأسرة والسوائل الطبية والمعدات الجديدة، خاصة أجهزة التنفس وأسرة الإنعاش، التي انتقلت من 684 سرير إنعاش إلى 5200 سرير، واقتناء عدة تجهيزات تجاوزت ما تم اقتناؤه على مدى العشرية الأخيرة، فعدد أجهزة السكانير مثلا انتقل من 99 إلى 130 جهاز حاليا؛

- التعزيز من جاهزية آلاف مراكز التطعيم في اللقاح المنتشرة بكثافة فوق التراب الوطني، بإحداث مراكز رقمية ومندمجة للتلقيح في سابقة من نوعها بالمغرب، من أجل التسريع من وتيرة التلقيح ضد "كوفيد-19" وتعزيز طموح المغرب في تحقيق سيادة صحية متفردة عبر تطوير نظام صحي أكثر ذكاء وابتكارا؛

- تعزيز نظام اليقظة الدوائية منذ انطلاق حملات التلقيح الوطنية ضد الفيروس، عبر تقوية الأنظمة وشبكات المراسلين الجهويين وتحديد قوائم الخبراء على مستوى كل جهات المملكة لتتبع معلومات وتقارير

عن الأعراض الجانبية التي يصرح بها المرضى أو الأطباء على السواء؛

- تسريع وتيرة إتمام عدد من المؤسسات الاستشفائية الجديدة، ضمانا لجاهزيتها ودخولها الخدمة خلال سنة 2021 و2022، مما مكن من رفع الطاقة السريرية بأكثر من 2475 سرير إضافي، لتصل اليوم إلى أكثر من 28.000 سرير على المستوى الوطني؛

- إعداد برنامج طموح خلال سنة 2021 لتأهيل عدد من كبير من وحدات الصحة الأساسية، باعتبارها المدخل الرئيسي للولوج للخدمات الصحية؛

- الانكباب بمعية باقي الشركاء، وخاصة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، على تسريع ورش تعميم التغطية الصحية الشاملة، من خلال بلورة برامج مهيكلة، تستند إلى مراجعة القانون رقم 65.00 المتعلق بمنظومة التغطية الصحية الأساسية، ليستوعب كل المتغيرات التي تفرضها المرحلة، وتقييم سلة العلاجات المعتمدة حاليا وغيرها من التدابير بغية تقليص المصاريف المتبقية على عاتق المؤمن.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى مخرجات الاتفاق الذي تم مع ممثلي نقابة الأطباء بالقطاع الحر بمقر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية يوم 17 مارس 2022، ومن أجل تنزيله تمت برمجة سلسلة من الاجتماعات ما بين شهري أبريل ويوليوز من السنة الجارية، من أجل مراجعة وتحيين الاتفاقيات الوطنية، حيث أن أشغال اللجنة المكلفة بهذا الموضوع تعرف تقدما ملحوظا، بحيث شارفت على الانتهاء من إعداد مشروع اتفاقية إطار التي سيتم عرضها على مسطرة المصادقة.

هذا، ويتواصل العمل على مراجعة التعريف المرجعية الوطنية، بغية تخفيف الباقي تحمله من قبل المؤمن بالنسبة للعلاجات الصحية، وبالتالي تخفيف العبء عليه والتقليص من مستوى إنفاق الأسر على الصحة، وكذا العمل على توسيع سلة الخدمات الصحية المؤمن عنها وتوحيد سلة العلاجات بين القطاع العام والخاص مع مراعاة التوازنات المالية بهذا الخصوص.

كما قامت الوزارة بتدابير ملحوظة، رغم الإكراهات وأوجه النقص وصعوبة المرحلة، لتعزيز الصحة في أهداف التنمية المستدامة، وعملت في هذا الإطار على تفعيل عدة مخططات استراتيجية، كالإستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومكافحتها 2019-2029 والسياسة الوطنية المندمجة لصحة الطفل في أفق سنة 2030 والمخطط الوطني للوقاية من السرطان ومكافحته 2020-2029، والسياسة الوطنية الدوائية من أجل الولوج العادل إلى الأدوية الأساسية بسعر مناسب وغيرها.

وكما هو معلوم، فقد شكلت التعليمات الملكية بمناسبة خطاب العرش سنة 2020 الانطلاقة الحقيقية لتعميم ورش الحماية الاجتماعية، أما على مستوى التنزيل فقد تم أجرأة ذلك بتوقيع 3 اتفاقيات إطار أمام جلالة الملك نصره الله يوم 14 أبريل 2021، تهم فئة التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات والمستقلين والحرفيين، ثم في مرحلة لاحقة إصدار القانون رقم 30.21 و31.21 المتعلقين على التوالي بـ"نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض" و"نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا"، كما تواصل إدراج فئات أخرى من خلال إعداد مراسيم جديدة ستضمن التأمين الصحي وتوفير المعاش لما يزيد عن 11 مليون مستفيد، إضافة إلى إدماج الفئات المتبقية وكذا الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED)، في أفق 2022 ومواصلة الحكومة للعمل على تعميم التعويضات العائلية انطلاقا من سنة 2023 و2024 للاشتغال على عدة تدابير وإجراءات، منها:

- تحديد الفئات المعنية؛

- ترشيد برامج الدعم الحالية؛

- القيام بالدراسات ووضع تصورات حول الطريقة الأنجع للاستهداف.

ولمواكبة هذا الورش، يتواصل كذلك الإصلاح الهيكلي للمنظومة الصحية، وقد تمت المصادقة، حضرات السيدات والسادة المستشارين، خلال المجلس الوزاري الذي انعقد الأسبوع المنصرم 13 يوليوز 2022 بالقصر الملكي بالرباط على "مشروع قانون إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية"، والذي تم إعداده تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية، وجعل النهوض بقطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي أمر به جلالة الملك حفظه الله، حيث تلتقي توصيات اللجنة الموضوعاتية الخاصة بالأمن الصحي عموما مع أهداف وغايات هذا المشروع الإصلاحي المهيكل الذي يرتكز على 4 دعامات أساسية:

❖ **الدعامة الأولى:**

اعتماد حكامة جديدة تتوخى تقوية آليات تقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي على كافة المستويات:

استراتيجيا: من خلال إحداث الهيأة العليا للصحة وإحداث وكالة للأدوية والمنتجات الصحية وإحداث وكالة للدم ومشتقاته؛

مركزيا: عبر مراجعة مهام ووظائف وهيكلة الإدارة المركزية للوزارة بهدف تعزيز قيادة البرامج الصحية وخطط الاستجابة لطوارئ الصحة العامة، بالإضافة إلى مواكبة التطور التكنولوجي الذي يعرفه قطاع الصحة والانفتاح أكثر على القطاع الخاص من خلال تعزيز المزيد من أوجه الشراكة وإحداث كذلك مديرية تناط بها مسؤولية التدبير للقطاع الخاص؛

وترابيا: من خلال إحداث المجموعات الصحية الترابية، التي ستتولى

على الخصوص إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني الجهوي وتقوية آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

❖ **الدعامة الثانية:**

تثمين الموارد البشرية، لاسيما من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية، لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين وكذا الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن.

هذا التثمين للموارد البشرية الذي يعد من أهم جوانب الاهتمام والاستثمار الحكومي لبلوغ السيادة الصحية، اعتبارا لمحورية العنصر البشري داخل المنظومة الصحية بمهامه الصعبة والمرتبطة بالوقاية والسلامة البدنية والعقلية والأمن الصحي والعلاج والتحسيس، شرع في تنزيله فعليا من خلال بنود القانون رقم 33.21 بتغيير وتتميم قانون مزاولة مهنة الطب، والذي رفع المعيقات والقيود التي يفرضها القانون على مزاولة الأطباء الأجانب بالمغرب، وهو ما سيمكن من استقطاب الأطباء الأجانب والأطباء مغاربة العالم وتدفق الاستثمار الطبي الأجنبي لمعاضدة جهود الدولة في المجال الطبي.

وبغية الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات الطبية الوطنية، عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين وضعية المهنيين وظروف اشتغالهم والرفع من جاذبية القطاع وإقرار آليات مبتكرة للتشجيع والتحفيز، عبر الرفع من القدرات التكوينية والتدريبية، بهدف تحقيق كثافة إجمالية مرتقبة تبلغ 23 إطار صحي لكل 10 آلاف مواطن في أفق 2025، وفق معايير منظمة الصحة العالمية وبلوغ كذلك 45 إطار صحي لكل 10 آلاف مواطن في أفق 2030، وطبقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد.

إضافة لتدابير أخرى موازية، كالرفع من عدد مناصب مباراة الإقامة على مدى 5 سنوات، وذلك بزيادة 100 منصب كل سنة بالنسبة لمباراة الإقامة التعاقدية و50 منصب بالنسبة لمباراة الإقامة غير التعاقدية (les contractuels et les bénévoles) حيث وصل عدد المقيمين إلى 900 طبيب مقيم برسم سنة 2022، علاوة على أجرأة المقاربة الجديدة الرامية إلى التفعيل الأمثل للبرنامج الطبي الجهوي قصد تعزيز حركية الأطر الصحية بشكل سهل ومرن داخل الجهة لحل مشكلة عدم استقرار المهنيين، خاصة بالمناطق النائية والقروية، واعتماد التشغيل الجهوي بالقطاع الصحي، عبر إعلان مباريات جديدة للتوظيف جهويا وتشجيع التعاقد مع القطاع الخاص وشراء الخدمات الصحية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصحة الجماعاتية والعمل على توطيد السلم الاجتماعي وتحسين أوضاع مهنيي الصحة، من خلال التوافق على تسوية العديد من الملفات المطلبية، حيث توج ذلك باتفاق الخميس 24 فبراير 2022، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، الذي مكن من تحسين وضعية الأطر الطبية بتخويلهم الرقم الاستدلالي 509 بكل تعويضاته واستفادة عدد من الممرضين من الترقية في الرتبة والدرجة، وإقرار الرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية وتقني الصحة، وتعزيز مؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع الصحة، مع الاتفاق على مواصلة الحوار لحل الإشكالات الأخرى لضمان الانخراط التام والشامل لكل مهنيي قطاع الصحة في الورش الملكي الكبير المتعلق بالتغطية الصحية.

وفي نفس السياق، تم التأكيد على خصوصية القطاع والذي يعد من المرتكزات الأساسية لورش إصلاح المنظومة الصحية لمواكبة التحول الذي تعرفه هذه المنظومة ببلادنا، من خلال إضافة مهنيي الصحة إلى الفئات التي لا تخضع للنظام الأساسي العام للوظيفة الصحية، بموجب قانون 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

❖ **الدعامة الثالثة:**

تأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة في تيسير الولوج للخدمات الطبية وتعزيز جاذبية المؤسسات الاستشفائية والرفع من جودتها، حيث سيخصص لهذه العملية مبلغ مالي سنوي يقدر بمليار درهم في أفق 2025، بغرض تطوير معداته وتجهيزاته وتحسين ظروف الاستقبال.

إن التحدي الرئيسي اليوم بالنسبة للسلطات الصحية هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية الوطنية، طبقا لأفضل المعايير وفي التكامل بين القطاعين العام والخاص مع التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات، عبر فرض المرور بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية أو من طبيب عام أو طبيب الأسرة، بهدف تحسين آجال التكفل بالمرضى وتخفيض التكاليف غير الضرورية وإحداث نظام اعتماد المؤسسة الصحية، يتوخى ضمان تحسين مستمر لجودة وسلامة العلاجات عن طريق إنجاز تقييم مستقل للمؤسسات الصحية، انطلاقا من مؤشرات ومعايير يتم تحديدها من قبل الهيئة العليا للصحة.

لذلك، تتواصل في هذا الشأن عملية كبرى لتأهيل 1365 وحدة لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية على الصعيد الوطني، خصص لها غلاف مالي قدره 800 مليون درهم في السنة خلال الفترة ما بين 2022 و2023، كترجمة فعلية لالتزام السلطات العمومية لإصلاح هذه المنظومة وتأهيلها.

وفي إطار الميزانية السنوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية التي يتم تعديلها وفقا للتوجيهات الملكية السامية وتماشيا مع برنامج العمل الحكومي، تم التركيز بالأولوية على برمجة استثمارات مالية كبيرة من أجل تعزيز وتأهيل مشاريع البنيات التحتية والمعدات البيوطبية في اعتمادات مالية تصل إلى 6 مليار و170 مليون درهم، وإحداث سطر ميزانياتي جديد انطلاقا من سنة 2022 يمكن من إنجاح صفقات تطور

وإنجاز، المعروفة بـ (service clé en main، une ligne budgétaire) خاصة به حيث تم لحد اليوم برمجة إحداث 4 مستشفيات عبر هذه المسطرة ديال(réalisation clé en main).

وتم التركيز كذلك على مسار موازي يهم تعزيز العرض الصحي بالعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية، عبر تنزيل المخطط الوطني لتنمية الصحة بالوسط القروي الذي يهم 2880 مؤسسة صحية، إلى جانب وحدات الولادة بالعالم القروي التي يبلغ عددها 423 وحدة بنسبة 79% من مجموع الوحدات على المستوى الوطني.

كما تبلور مجهود الوزارة في هذا الصدد كذلك من خلال برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية 2017-2022، والذي تساهم الوزارة في الميزانية المخصصة لها بمقدار مليار درهم، والذي تم تأكيد حصيلته الإيجابية على ساكنة هذه المناطق، إذ شمل 14 مليون مستفيد يقطنون بـ 1066 جماعة قروية.

وشرعت الوزارة من جهة أخرى في اتخاذ تدابير تنظيمية جديدة فيما يخص مصالح المستعجلات بالمستشفيات، الهدف منها تحسين ظروف استقبال الوافدين على هذه المصالح وتنظيم وإعادة هيكلة مسلك المستعجلات الطبية فيما يخص إعادة تنظيم عملية الاستقبال والتوجيه وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية وتدعيم هذه المصالح والموارد البشرية وتعزيز قدراتها التكوينية وتوفير سيارات الإسعاف وتأهيل وتجهيز العشرات من أقسام المستعجلات بالتجهيزات البيوطبية الضرورية.

وتوج كل ذلك ببلورة قرار مشترك بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والداخلية حول النقل الصحي وقانون المستعجلات الطبية ما قبل الاستشفائية.

وفي إطار كذلك تدعيم البعد الجهوي والإعداد لإحداث خريطة صحية جهوية تسمح بتحديد أولويات الاستثمار في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية على مستوى كل جهة قصد تعزيز العرض الصحي الجهوي، قامت المديريات الجهوية للصحة والحماية الاجتماعية بإعداد مخططاتها الجهوية لعرض العلاجات، الشيء الذي مكن من توفير بنك من المشاريع الصحية يتم إنجازها بالتدرج طبقا لأولوياتها ضمن البرنامج العام للوزارة والإمكانيات المتاحة.

وقد تم الانتهاء من إعداد كل المشاريع والمخططات الجهوية لعرض العلاجات في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين في الجهة والمصادقة على 10 منها من طرف اللجن الجهوية لعرض العلاجات التي يترأسها ولاة الجهة، بينما يوجد مشروعين متبقيين لجهة العيون-الساقية الحمراء ودرعة- تافيلالت في طور المصادقة.

كما قامت المصالح المركزية للوزارة بتفويض بعض المهام الإدارية للمديريات الجهوية والمندوبيات الإقليمية للوزارة وكذا لمديري المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية، حيث تم تحديد 39 مهمة من الممكن تدبيرها من طرف المصالح اللاممركزة، منها تدبير ملفات حوادث الشغل، العقوبات التأديبية، الإنذار والتوبيخ، الترخيصات الخاصة، وتم كذلك نشر القرار رقم 3160/14 المتعلق بتفويض الإمضاء على بعض الأعمال المتعلقة بتدبير الموارد البشرية منذ فاتح سبتمبر 2014.

كما حثت الوزارة في نفس السياق أيضا على إدراج تدابير تحفيزية لفائدة القطاع الخاص ضمن ميثاق الاستثمار الجديد، وذلك للتشجيع على الاستمرار في المناطق والجهات التي تعرف ضعفا في العرض الصحي بها.

❖ **الدعامة الرابعة:**

تتعلق برقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، وقد أعدت الوزارة في هذا الإطار نظما معلوماتية توجد في طور التعميم على مستوى جميع المستشفيات الموزعة في جميع جهات المملكة 12، حيث تمكن هذه الأنظمة من تغطية عدة وظائف، أهمها إدارة المرضى، السجل الطبي، تدبير المواعيد، العلاج في المستشفيات، صيرورة الفواتير والاستخلاص للصناديق، التموين، نظام اتخاذ القرار، مما سيمكن من تحديث وتقوية المكونات الوظيفية للمستشفيات وجعل تخزين المعلومات المريضة السريرية والإدارية والوصول إليها وتأمينها وتعميمها أكثر موثوقية، وتوحيد الممارسات الصحية المهنية وتوحيد عملية المراقبة والرقابة بالإضافة إلى اعتماد المبدأ المعروف بـ (IUD[4]) (l'identité du patient) يعني (identifiant unique) المخصص لكل مريض، مما سيسهل الوصول إلى الرعاية الصحية أينما كان المريض في كل أنحاء المملكة، ويسمح كذلك بالإدارة المشتركة والمنسقة لسجل طبي واحد محسوب للمريض، والذي سيكون في قلب نظام معلومات الصحة.

كما يوجد مشروع آخر في طور التعميم في أفق نهاية سنة 2022، يهدف إلى تطبيق ونشر نظام المعلومات الأساسية المخصصة لمؤسسات الصحة العامة والرعاية الصحية المتخصصة.

إلى جانب كل ذلك، يتواصل العمل على مشروع تشغيل منصات توافقية للربط بين الأنظمة (plateformes d'interopérabilité) بين الأنظمة المعلوماتية والمستشفيات التابعة للوزارة مع قاعدة بيانات وطنية، تسمح بإدارة ملف المريض المشترك من خلال المنصة الوطنية لتبادل واتخاذ القرار بشأن البيانات الصحية، وتشكل واجهة بين مختلف أنظمة المعلومات المستشفى الحالية والمستقبلية بهدف الوصول إلى رؤية موحدة للبيانات على المستوى الوطني.

وتهدف هذه المنصة إلى تحسين السجل الطبي للمريض وتأمينه بتحوله إلى ملف رقمي وتأمين رعاية المواطنين من خلال مشاركة بياناتهم الصحية مع المؤسسات والمهنيين في إطار القوانين المعمول بها،

[4] **U**nique **I**dentifier

والقدرة على تنبيه المواطنين حول مواضيع صحية محددة وتحسين رقابة الجهات الحكومية لحماية الصحة العامة.

لقد علمنا درس الجائحة، حضرات السيدات والسادة المستشارين الكرام المحترمين، أن ما يضعف جهود الاستجابة لمرض فيروس "كوفيد-19" ويبقي تهديد انتشاره من جديد قائما باستمرار على شكل موجات متتالية هو انعدام العدالة في حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات بشكل شامل ومنصف وميسور التكلفة وفي الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار، تعد الرؤية الملكية لبلوغ السيادة اللقاحية ردا مناسبا على مخاطر ندرة اللقاحات وكذا على الخطر الطبيعي الذي يشكله ظهور أوبئة جديدة، فقد دخلت بلادنا بقوة على خط صناعة لقاح فيروس كورونا من خلال التوقيع الرسمي على ثلاث اتفاقيات مع الصين أمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمدينة فاس لإنتاج 5 ملايين جرعة من لقاح "كوفيد-19" شهريا باستثمارات بلغت 500 مليون دولار، لتعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات المضادة لـ"كوفيد-19" وكذا لقاحات أخرى وتحقيق السيادة الصحية للمملكة.

كما ترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الخميس 27 يناير المنصرم بإقليم بنسليمان حفل إطلاق أشغال انجاز مصنع لتصنيع اللقاحات المضادة لـ"كوفيد-19" ولقاحات أخرى، قصد تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة الإفريقية، وتندرج هذه الوحدة الصناعية في إطار تنفيذ رؤية ملكية، رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيوتكنولوجيا لا محيد عنه على صعيد إفريقيا والعالم، قادرا على تأمين الاحتياجات الصحية للقارة على المديين القصير والطويل، من خلال إدماج البحث الصيدلاني والتطوير السريري وتصنيع وتسويق المنتوجات البيوصيدلية ذات الضرورة الكبرى.

هذا، وتنكب وزارة الصحة والحماية الاجتماعية منذ مدة ليست بالقصيرة على دراسة الإشكاليات المرتبطة كذلك بصمود المنظومة الصحية (la résilience de système de santé) بما في ذلك التداعيات الناتجة عن التغيرات المناخية والكوارث وكل الأزمات على اختلافها.

ويمكن القول أن صمود المنظومة الصحية رهين إلى حد بعيد بورش إصلاحها، خاصة تنمية الرأسمال البشري والتنمية المستدامة وظهور جيل جديد من الخدمات الصحية المندمجة، والتي تضع الإنسان في صلب اهتمامها وكذا التزود بالمواد الصحية في الزمان والمكان.

كما يحتاج الأمر بالضرورة إلى الابتكار في المجال التكنولوجي وتطوير البحث وتحديث سلسلة الاقتناءات والتزود، فضلا عن أنظمة مستدامة للجميع واستخدام المعطيات.

ومع كل ذلك، فإنه لا يمكن تحقيق هذا الصمود بدون العمل بشكل موازي على الصمود الجماعي أو ما يصطلح عليه بالممتلكات المشتركة من أجل الصحة، حيث الغاية هي إعداد سياسات وطنية منسجمة وإنشاء بيئة مؤسساتية مواتية لضمان الأمن الصحي الوطني.

كما يتعلق الأمر كذلك بتحيين الترسانة القانونية المتعلقة بإدارة المخاطر الصحية، على ضوء الدروس المستخلصة من جائحة "كوفيد-19"، ويجب على سياسات الأمن الصحي والتي تهم قطاعات وتخصصات متعددة تقديم خيارات عملية ومستدامة تهدف إلى الحفاظ على أسس وسلامة الدولة ضد أي تهديد حقيقي أو محتمل من جهة، وضمان حماية الفئات الأكثر هشاشة، في احترام تام للمعايير الكونية لحقوق الإنسان، الأمر الذي ينبغي معه وضع الصحة في قلب السياسات العمومية، باعتبارها أحد المقومات الأساسية للتنمية المستدامة والأمن الصحي كأحد ركائز الأمن الإنساني.

شكرا على اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على المساهمة القيمة في تنشيط وقائع هته الجلسة، كما في المحطات السابقة لهذا المشروع ذي الحساسية الاستثنائية.

وأغتنم الفرصة كذلك لأتقدم للسيد الرئيس الأستاذ فؤاد قديري بخالص التهاني وكذا لكافة السيدات والسادة أعضاء اللجنة والأطر التي اشتغلت بجانبهم، على الأداء المتميز الذي أفضى إلى إنجاح مشروع عمل اللجنة المؤقتة، رغم - كما ذكرت - في البداية حساسيته الخاصة في هذه الظرفية التي نجتازها.

شكرا للجميع على المساهمة.

وأذكر بأننا سنكون مساء هذا اليوم مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة التقرير الموضوعاتي في موضوع: "الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية" الذي أعدته مشكورة

اللجنة المعينة لذلك، حيث تم الاشتغال على هذا الموضوع في ظروف متسمة بالاهتمام بالشأن الصحي، خصوصا في ظل ما فرضته جائحة "كوفيد-19" من بروز حاجة مجتمعية إلى الأمن الصحي.

بداية، اسمحوا لي أن أشيد بهذا العمل الرصين الذي ينم عن حس وطني صادق وقدرات استشرافية واعدة ومؤهلات تحليلية موضوعية، تجعلنا نفتخر بانتمائنا لهذه المؤسسة، ومن باب الاعتراف بالفضل لأهله أود أن أتقدم بكبير الامتنان للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية، التي سهرت على تجميع وتحليل معطيات هذا التقرير، بمعية أطر إدارية كفأة بالمجلس، عبر اعتماد منهجية واضحة المعالم بارزة الأهداف، دمجت بين البحث العلمي والأكاديمي واللقاءات المباشرة مع المعنيين، والندوات واللقاءات العلمية، لتنتج تقريرا يعتبر مساهمة قيمة في الورش الملكي السامي الداعي إلى النهوض بالقطاع الصحي المتوج بالمصادقة على مشروع القانون الإطاررقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية في آخر اجتماع وزاري ترأسه جلالته يوم الأربعاء 13 يوليوز الجاري.

كما نشيد بتجاوب مختلف الفاعلين الأكاديميين والمؤسساتيين مع دعوات المجلس مما يبين الأهمية التي تكتسيها مؤسستنا لدى مختلف الشركاء.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يختلف اثنان في كون الحق في الصحة من الحقوق الأساسية للإنسان التي تكفلها المواثيق الدولية، وخصوصا في دستور منظمة الصحة العالمية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هذا، ويعتبر الشأن الصحي أولوية مجتمعية واجتماعية، ما فتئ ينبه إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاباته السامية في عدة مناسبات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يبقى الحديث عن اختلالات الشأن الصحي موضوعا لا نهاية له، نظرا لما تعرفه هذه المنظومة من اكراهات بنيوية وموضوعية، حيث يمكن الوقوف على هذه الإكراهات في كل جوانب المنظومة الصحية، بدءا بضعف البنية التحتية والتجهيزات الطبية، والتوزيع غير العادل لهاته المنشآت الطبية على المستوى الوطني، وكذلك الأطر الطبية وشبه الطبية، وضعف المؤشرات المتعلقة بالتأطير الصحي والولوج إلى العلاجات، إذ تشير أرقام المندوبية السامية للتخطيط إلى وجود تباين بين الجهات من حيث مؤشر التأطير الصحي، كما تم تسجيل تمركز العرض الصحي على مستوى محور الدار البيضاء- القنيطرة، و هو ما يفسره غياب خريطة صحية تغطي مختلف حاجيات كافة الجماعات الترابية، وكذا وجود تفاوتات عميقة في الولوج للعلاج حسب المستوى الاجتماعي والثقافي، والاقتصادي والجغرافي، وهي كلها نتائج لمحدودية أداء ومردودية النظام الصحي من حيث العرض وعدم تكيفه مع الحاجيات الصحية الجديدة للمواطنين.

بالإضافة إلى واقع الموارد البشرية الذي يتميز بنقص في عددها بالقطاع الصحي حيث يعاني من غياب نظام جذاب وتحفيزي للرأسمال البشري داخل القطاع العمومي، فحسب وزارة الصحة فنسبة الأطباء لا تتجاوز بالوسط القروي 12% ونسبة الممرضين والتقنيين 19% في حين تبلغ نسبة الأطر التقنية والإدارية 2% فقط، وفي المجمل يشكل عدد الأطر الطبية وشبه الطبية بالعالم القروي نسبة 14%، 6519 من أصل 40.263.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من الإكراهات المادية التي تشوب هذا القطاع، ولعل أهمها:

- ضعف ميزانية القطاع الصحي؛

- ارتفاع عبء النفقات الصحية على الأسر بحيث لازالت تصل 50.7% من الإنفاق الصحي؛

- غياب آليات لتحفيز استثمار القطاع الخاص في المجال الطبي.

ويعاني المغرب بحدة من إشكالية هجرة الموارد البشرية إلى الخارج أو مغادرة الوظيفة العمومية، فقد ارتفع عدد الأطباء الذين اختاروا الهجرة ومغادرة البلاد (حوالي 7000 طبيب)، كما تتمركز الموارد البشرية الصحية بالقطاع الصحي الحر بالنسبة لأطباء الأسنان (90% بالقطاع الحر بالمغرب).

ويعتبر غياب جاذبية القطاع الصحي لاستثمارات القطاع الخاص، وضعف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجال الصحي، وارتفاع أسعار الأجهزة والمعدات الطبية، وتفاوت حجم الإنفاق الجهوي في المجال الصحي، من الأسباب التي تحد من تطوير العرض الصحي في وجه جميع المواطنات والمواطنين بجميع جهات المملكة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن إصلاح الشأن الصحي الذي هو المنطلق الرئيسي للأمن الصحي لم يعد يحتاج إلى التشخيص والانتقاد فقط، بل أصبح لزاما علينا أن نكون منخرطين كل من منطلقه في تجويد العرض الصحي الوطني، ومما لا شك فيه أن العناية بالأطقم الطبية وشبه الطبية يعد من أولى الأولويات في إنجاح ورش إصلاح المنظومة الصحية، فكلنا يعلم أن تدبير الموارد البشرية بالقطاع الصحي يشكل المحور الرئيس لجميع التحولات

الهيكلية التي ستعرفها المنظومة الصحية الوطنية، بهدف الانخراط في هذا الورش الملكي المجتمعي، والذي يعتبر توسيع دائرة المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض من أبرز ركائزه، وهو ما يستوجب خلال السنتين المقبلتين رفع مجموعة من التحديات المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية من حيث العدد أو من حيث المؤهلات، مع مراعاة العدالة المجالية في توزيع هذه الموارد، ومما لاشك فيه أن الاستجابة لهذه التحديات، لن يتأتى إلا من خلال مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في المحاور التي تعمل عليها الوزارة وهي:

أولا: تأهيل منظومة التكوين، عبر الرفع من عدد خريجي المعاهد التابعة الوزارة الصحة، بهدف سد الخصاص وتقليص التفاوتات الجهوية والمجالية في الموارد البشرية لتحقيق المساواة في الولوج للعلاج.

كما أن الرفع من مستوى التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التكوين، تتيح إمكانيات هائلة في تجويد هذه المنظومة بقطاع الصحة؛

ثانيا: تعزيز آليات تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، والذي من شأنه إعادة النظر في العلاقات الهرمية بين الوحدات الإدارية، وذلك عبر الرفع من درجة التنسيق الأفقي والعمودي بينها لتبادل المعلومات بشكل سلس وسليم، دون الاتباع الجامد للإجراءات والمساطر؛

ثالثا: تدعيم التدبير الجهوي للموارد البشرية، عبر مواصلة تفعيل التصرفات الإدارية المفوضة للمصالح اللاممركزة انسجاما مع ورش الجهوية المتقدمة للمملكة، والذي يشكل ميثاق اللاتمركز الإداري أحد دعائمه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشكل نظام التغطية الصحية الطبية أحد المكونات الأساسية لسياسة التنمية الاجتماعية، الهادف إلى تجسيد قيم التآزر والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعمل بتعميم مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة المعوزين، وتيسير الولوج أمام الفئات المحرومة للاستفادة من الخدمات الصحية، على قدم المساواة مع باقي الفئات الاجتماعية.

ويعتبر تعميم التغطية الصحية الإجبارية بحلول نهاية سنة 2022، من بين أهم مرتكزات ورش الحماية الاجتماعية إذ سيمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء، مما يتطلب حكامة صحية وتدبيرا عقلانيا ينطلق من تعزيز حكامة المستشفيات العمومية المسيرة بطريقة مستقلة، وتفعيل الجهوية واللاتمركز فيما يتعلق باتخاذ القرار الصحي، مع وضع خريطة صحية من خلال دعم طبيب الأسرة أو الطبيب العام، والتركيز على تطوير البنى التحتية وتحديث التجهيزات الطبية أصبحت ضرورة ملحة.

إلى جانب هذا وذاك تعد رقمنة المجال الصحي بالمغرب ذات راهنية في أفق التأسيس لدور الذكاء الاصطناعي واستغلال قاعدة المعطيات العامة "Big Data" في المجال الطبي، وإحداث الملف الطبي المرقمن الخاص بالمرضى، مما سيساهم لا محالة في تطوير نظام المعلومات الصحية والسجلات الوطنية والجهوية لضمان التتبع المنتظم للأمراض السارية وغير السارية والأضرار الجسدية لحوادث السير ولأسباب الوفيات وتوفير المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

هذه اقتراحاتنا للمساهمة في تطوير المنظومة الصحية لبلادنا، ويبقى الإسراع بالمصادقة وإخراج القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية إلى حيز الوجود وملاءمة التشريعات الصحية مع مقتضياته والالتزام بخطوات تعميم الحماية الاجتماعية أهم تحد يواجهنا اليوم.

وفي الختام، أجدد شكري لأعضاء للجنة الموضوعاتية على الجهد المحترم والمعتبر الذي بذلوه مما أتاح لنا هاته المناقشة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

إن إعادة بناء المنظومة الصحية الوطنية يتطلب حوارا وطنيا يضمن المشاركة الجماعية لتجاوز الأهداف الوظيفية للمنظومة، والانخراط في عملية إنجاز النموذج الصحي المجتمعي، والتي من شأنها أن تضع اللبنات الأساسية لتفعيل الحق في الصحة الذي تنص عليه المواثيق الدولية، وتساهم في ضمان الأمن الصحي، وتؤسس لعلاقة جديدة مع المواطنين وتشعرهم بأهميتهم في المنظومة.

وفي هذا الإطار، نعتقد في المجموعة الكونفدرالية للشغل ضرورة إعادة توجيه مشروع الحق في الصحة المواطنة في اتجاه أربع مجالات إستراتيجية:

أولا، فتح حوار وطني يشرك الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والمدنيين والعلميين، لتوفير شروط توافق وطني حول قيم ومرتكزات بناء سياسة صحية متوسطة وبعيدة المدى وتربط المسؤولية بالمحاسبة، وتتوج بالتقرير الوطني السنوي حول الحالة الصحية الوطنية؛

ثانيا، تصميم سياسة صحية جهوية بصلاحيات واسعة، تقوم على

برامج وخدمات وبنية استشفائية ملائمة للأوضاع الوبائية والحاجيات العلاجية والخصوصيات المجالية والجغرافية والثقافية للساكنة في الجهة؛

ثالثا، اعتبار الصحة خدمة عمومية بعمق عادل ومتكافئ اجتماعيا وترابيا وولوجيا بين جميع المواطنين، وتأمين الإلتقاء الموضوعي والهيكلي بين سياسية المؤسسات الصحية وسياسة المؤسسات الاجتماعية وتأمين صحي عمومي شامل، ونهج سياسة للتواصل الاجتماعي والتربوي والإعلامي لخدمة حقوق المعرفة الصحية؛

رابعا، تصميم سياسة توقعية لتعزيز الموارد المالية لمواكبة تنمية الموارد البشرية كما ونوعا، وتطور خريطة الحاجيات الصحية والمعارف الطبية والتمريضية والتدبيرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية، وإعادة النظر في سياسة التكوين المستمر ليشمل بالتساوي كل المهن الصحية مع العمل على إعادة توزيع عقلاني للصلاحيات المهنية وفق رؤية للتدبير المشترك بين ملف الحساسيات المهنية، وتصميم نظام للوظيفة العمومية الصحية، تعزيز وتطوير السياسة القطاعية لتنمية الأعمال الاجتماعية لفائدة مهني الصحة.

إن تكامل هذه المجالات الإستراتيجية وتداخلها التركيبي والتقائيتها الموضوعية، تمكن في تقديرنا من إعادة توجيه برنامج العمل لتنمية الحق في الصحة المواطنة في أحد المحاور الأساسية التالية:

1- مشروع قانون يتعلق بالحق في الصحة المواطنة وحقوق المريض؛

2- مشروع قانون يتعلق بالوظيفة العمومية الصحية وحقوق المهنيين؛

3- إعادة الهيكلة التنظيمية للخدمات الصحية؛

4- تطوير نظام الحكامة والتعاقد الاجتماعي عبر:

- ✓ تفعيل المجلس الوطني الاستشاري للصحة؛
- ✓ تفعيل الدور الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المعنية في المجال الصحي؛
- ✓ تفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي ومأسسته مع النقابات الأكثر تمثيلية وطنيا و جهويا وإحداث لجان دائمة للتحضير والمتابعة؛
- ✓ إقرار منهجية الحكامة في مجال المسؤولية على مستوى المندوبيات والمديريات الجهوية والمستشفيات والمصالح المركزية، تقوم على مبادىء المساواة والكفاءة ومراجعة عميقة للهيكلية التنظيمية المركزية والجهوية والإقليمية للقطاع الصحي كمسلك للإندماج العقلاني، وإعادة الاعتبار للمرأة الصحية من خلال إقرار منهجية النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي تشمل مختلف المستويات المهنية والإجتماعية؛
- ✓ وأخيرا، إنتاج المعرفة الصحية ورقمنة الخدمات الصحية على كافة المستويات وبناء قاعدة البيانات الصحية والمنصات الرقمية للخدمات الصحية والصيدلية، وإعادة هيكلة النظام المعلوماتي ليشمل كل الموارد الصحية، والمتصلة بجميع الأطراف المعنية كمشروع شمولي للتأمين الصحي والحماية الاجتماعية وكدعامة أساسية لإعادة بناء مفهوم الدولة الاجتماعية.

3) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام الفصل 70 من الدستور والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر.

هذه الجلسة اليوم تشكل مناسبة لتسليط الضوء على قضية بالغة الأهمية تتعلق بالأمن الصحي ببلانا باعتباره لبنة أولى لتعزيز مقومات السيادة الوطنية.

علما أن الأمن الصحي للمواطنين يكتسي صبغة دستورية، كما يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن الاستراتيجي للبلاد، انطلاقا من التوجه الملكي السامي الذي ما فتئ يؤكد أهميته في مختلف المناسبات.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مواضيع مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، تعكس بشكل واضح مدى تتبع المجلس للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها المواطن المغربي، وكذا عزيمة وإرادة مستشاري المجلس من أجل التفعيل والنهوض بآلية الرقابة البرلمانية، والتزامهم باختصاصاتهم وأدوارهم الدستورية في تقييم السياسة العمومية، كما أن موضوع اليوم يستمد مرجعيته من الدستور المغربي لاسيما مقتضيات الفصل 31 منه والذي ينص على أنه:

"**تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية**".

وكما جاء في التقرير أنه ستظل مختلف مداخل إصلاح المنظومة الصحية عاجزة عن تحقيق مبتغاها دون بلورتها في سياسة عمومية مندمجة عابرة للزمن الحكومي، تنطلق من دراسات ميدانية دقيقة لتحديد الحاجيات حسب الجهات، وتقدم أجوبة جهوية ملائمة لها، وتوفير موارد مالية كافية لتمويلها دون رهن مالية الصحة بمعادلة التوازنات المالية، وذلك من خلال إشراك الجهات في بلورة الحلول

المقدمة، والبحث عن التمويلات الضرورية بشكل يراعي مقاربة التوطين الجهوي للسياسة الصحية.

الشيء الذي أكده كذلك العرض الذي ألقاه السيد الكاتب العام لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، خلال اللقاء الدراسي المنعقد بمجلس المستشارين حول موضوع "التمويل الصحي بالمغرب بين سلة العلاجات وميكانزيمات الأداء" بتاريخ 22 يونيو 2022، والذي اعتبر فيه الكاتب العام أن إنجاح مشاريع إصلاح المنظومة الصحية تتوقف على انخراط كافة القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني.

كما أستحضر كذلك ما جاء في التقرير أنه يجب جعل الجهوية المتقدمة مدخلا لتحقيق العدالة المجالية، من خلال تشخيص المشاكل جهويا وحلها جهويا، وضمان الولوج إلى الصحة من خلال تقليص التفاوتات المجالية عن طرق الاستثمارات العمومية.

وفي نفس السياق، فإن مجموعتنا تدعو إلى إشراك الجماعات الترابية في إصلاح المنظومة الصحية باعتبارها شريك أساسي انطلاقا من دستور 2011، مرورا بالقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية حيث منح هذه الأخيرة ممارسة اختصاصات مشتركة بينها وبين الدولة في المجال الصحي عن طريق التعاقد، إلا أن هذا الاختصاص يبقى مشترك ولا يمكن ممارسته إلا بشكل تعاقدي مع الدولة.

إلا أنه وبالرغم من وجود إطار قانوني إلا أن صلاحيات المندوبيات الإقليمية للصحة تبقى محدودة مقارنة مع الجماعات الترابية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري في إطار اللامركزية، حيث لا يمكن الحديث عن جهوية متقدمة دون لا تركيز حقيقي، حيث تضطر المندوبيات الإقليمية للصحة والرعاية الاجتماعية الى الرجوع للمركز، (الوزارة)، من أجل توقيع الاتفاقيات الخاصة بممارسة اختصاص مشترك والتي تربطها بالجماعات الترابية، الشيء الذي يعرقل نوعا ما النهوض بهذا القطاع على المستوى الترابي و تحقيق عدالة ترابية في المجال الصحي.

وفي هذا الإطار، قدمت الحكومة في وقت سابق ضمن تصورها لإصلاح المنظومة الصحية مجموعة من هيئات الحكامة الجديدة والتي من بينها المجموعة الصحية الجهوية: عكس ما هو معمول به حاليا، حيث تتوجه الحكومة إلى خلق مجموعات صحية جهوية يقودها المركز الاستشفائي الجامعي بكل جهة، حتى تتمكن من توجيه الاستثمارات وفق معايير تنسجم مع توجهات الجهوية المتقدمة.

فنحن كمجموعة نثمن هذا المقترح إلا أنه نتمنى أن تعوض الحكومة مقترح "المجموعة الصحية الجهوية" بـ"المجموعة الصحية الإقليمية"، مع دراسة إمكانية توزيع ميزانية التجهيز بحسب عدد سكان كل إقليم وكذا التجهيزات المتوفرة والبنية التحتية لكل واحد على حدة، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الضريبة على القيمة المضافة بين الجماعات الترابية، دون أن ننسى تفعيل المبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

صراحة، أود التنويه بالعمل الجبار لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الأمن الصحي كمدخل لتعزيز مقومات السيادة الوطنية برئاسة المستشار المحترم فؤاد قادري والتي عالجت جميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وفق مقاربة تشاركية، كما أن التقرير المنجز في هذا الباب جاء شاملا وعاما، وبطبيعة الحال فهو نتاج لعمل متواصل وجاد للمجموعة.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس اللجنة، بكل أعضائها وأطرها وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهلوا مأمورية اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحرم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير للمجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالأمن الصحي طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بعمل اللجنة والأطر الإدارية التي واكبت معنا مختلف الاستطلاعية، وأنا بدوري أدعو إلى مبادرة لتحفيز هؤلاء الأطر الذين نفتخر بهم.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف العالم قبل سنتين انتشار وباء كورونا المستجد، الذي فرض على كل الدول اتخاذ إجراءات وتدابير للحد من تفشي هذا الوباء، ومن بين هذه الإجراءات إغلاق الحدود ومنع التنقل والاختلاط الاجتماعي وفي أماكن العمل وغيرها من الإجراءات، وهو ما كان له تداعيات قاسية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي خضم الصراع مع هذا الوباء، احتدمت المنافسة بين الدول الرائدة من أجل إنتاج لقاح فعال ضده، في الوقت الذي أغلقت الدول النامية الحدود على نفسها وعبئت إمكانياتها المتواضعة من أجل مواجهة هذا الفيروس في انتظار إيجاد لقاح فعال.

لقد أعادت الجائحة تسليط الضوء من جديد على مفهوم "الأمن

الصحي"، فالدول التي تتوفر على إمكانيات صحية محكمة عرفت كيف تتعامل مع الأزمة، وحتى الإجراءات التي اتخذتها لم تعد تماما من النشاط الاقتصادي، في حين وجدت معظم الدول التي تنتمي للعالم الثالث أنفسها في أزمة حادة اقتصادية واجتماعية.

في هذا السياق، اتخذت بلادنا بتوجيهات من جلالة الملك، حفظه الله، مجموعة من الإجراءات والتدابير وجعلت الأمن الصحي للمغاربة أولى الأولويات.

وتتجلى هذه الإجراءات بالأساس من خلال الرفع من ميزانية الصحة وتعميم التغطية الصحية وولوج نادي الدول المنتجة للقاحات، وبالأخص لقاح سينوفارم، حيث وقعت بلادنا مذكرة تعاون بشأن اللقاح المضاد لـ"كوفيد19-" بين الدولة المغربية والمجموعة الصيدلية الوطنية للصين سينوفارم، وهو استثمارا قدرت كلفته بـ 500 مليون دولار من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي للمملكة ومواجهة المخاطر الصحية والاعتماد على الخارج والتقلبات السياسية، فضلا عن إمكانية تصدير اللقاح لباقي الدول الإفريقية.

ومن هنا، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ما فتئنا نؤكد على أهمية النهوض بالمنظومة الصحية وفق مقاربة تشاركية من أجل تعبئة مختلف الموارد المادية والبشرية.

وفي هذا الإطار، وتفاعلا مع مذكرتكم بخصوص المداخل الممكنة للنهوض بالمنظومة الصحية نقترح ما يلي:

أولا: الموارد البشرية

تكتسي الموارد البشرية أهمية كبيرة داخل أي قطاع. وقد تجلى ذلك بشكل واضح خلال الجائحة، فقد ساهمت مختلف الأطر الطبية والتمريضية والتقنية في مواجهة الجائحة، وخففت امن تداعياتها رغم الضغط الكبير وضعف الإمكانات. ولذلك، فإن المدخل الرئيسي لإصلاح المنظومة الصحية يمر عبر الاعتناء بالعنصر البشري وتحفيزه.

فقد كشفت الأرقام الرسمية عن مغادرة 300 طبيب سنويا لبلادنا، وهو رقم كبير ومخيف، لاسيما في ظل الخصاص الحاد الذي تعاني منه منظومتنا الصحية.

وبالتالي، ندعو إلى ضرورة الزيادة في الموارد البشرية، سواء الأطباء، أو الممرضين أو تقني الصحة، فضلا عن الأطر الإدارية المتخصصة في الصحة العمومية والزيادة في عدد أفواج مؤسسات التكوين لمواجهة هذا الخصاص.

كما ندعو إلى ضرورة:

- معالجة سوء توزيع الموارد البشرية بين الجهات وبين الوسط القروي والحضري؛

- إقرار تحفيزات مادية ومعنوية كافية لجميع فئات مهنيي الصحة لتشجيعهم على القيام بالمهام المنوطة بهم؛

- العمل على إلغاء جميع أنواع التمييز بين مهنيي الصحة في الحقوق والواجبات؛

- العمل على أن يستفيد جميع مهنيي الصحة من التكوين المستقر؛

- العمل على إيجاد حلول مناسبة لتقديم الخدمات الصحية بالمناطق الصعب تزويدها بالأطر الصحية (جدول المناطق الصعبة تزويدها بالموارد البشرية من مرفقات دورية الحركة الانتقالية لوزارة الصحة)؛

- التسريع بتنزيل مضامين قانون الوظيفة الصحية بما يستجيب لتطلعات مهنيي الصحة ويقر خصوصية القطاع؛

- إصدار نصوص تنظيمية لعمل مهنيي الصحة في القطاعين العام والخاص؛

- مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي المنتج، وذلك لإيجاد حلول لمطالب جميع الفئات وجميع خريجي معاهد التكوين التابعة لوزارة الصحة، (المعاهد العليا للعلوم التمريضية وتقنيات الصحة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية)؛

- الرفع من ميزانية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لمهنيي الصحة لتمكينها من تقديم خدماتها.

ثانيا: التمويل

حددت منظمة الصحة العالمية نسبة 10 في المائة من الميزانية العامة، وخاصة في المناصب المالية المخصصة للتوظيف، كحد أدنى لتمويل القطاع الصحي، وهو الرقم الذي لازلنا بعيدين عن تحقيقه رغم الزيادة المضطردة والمهمة في الميزانية المخصصة لهذا القطاع، والتي بلغت 23 مليار درهم سنة 2022.

وبخصوص الخدمات الصحية، فلازالت الأسر المغربية تنفق مباشرة 45 في المائة من كلفة العلاجات، كما أن التعريفة الوطنية أصبحت متجاوزة منذ صدورها سنة 2005، ولذلك لابد من مراجعتها، علما أن القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، فرض تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وهو ما يقتضي تقديم الدعم للمؤسسات العمومية الصحية وتعزيز جاذبيتها للمرتفقين المؤمنين.

ثالثا: الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية والتجهيزات

ومن أجل ضمان احتياطي كاف من الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية والتجهيزات، نرى في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة:

- بلورة سياسة دوائية وطنية تضمن وفرة الأدوية الأساسية وتشجيع تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية بجودة عالية وأثمنة مناسبة وبدون أخطار؛

- تشجيع استعمال الأدوية الجنيسة؛

- العمل على توفير الأجهزة البيوطبية بالمؤسسات الصحية العمومية

والسهر على ضمان صيانتها.

رابعا: النظام المعلوماتي

وبخصوص النظام المعلوماتي، نقترح في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إرساء نظام معلوماتي واحد على المستوى الوطني لتسهيل نقل المعلومات الخاصة بصحة المرتفقين وتسهيل الإطلاع عليها من طرف مهنيي الصحة في القطاعين الخاص والعام.

خامسا: التسيير والحكامة

يكتسي التدبير والتسيير أهمية بالغة في النهوض بالمنظومة الصحية وتعزيز حكامة تدبير المرافق الصحية، وهو ما يقتضي اعتماد أساليب التدبير العمومي الجديد المبنية على التخطيط الاستراتيجي ونجاعة الأداء والتقييم والحكامة وغيرها من المبادئ بالإضافة إلى الاهتمام بالمسيرين والمديرين في القطاع الصحي، وخاصة تدبير الموارد المالية والصفقات. وتفعيل توصيات مؤسسات الحكامة.

سادسا: العلاجات والخدمات

إن الغاية الأساسية للنهوض بالمنظومة الصحية هو توفير العلاجات والخدمات الضرورية للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة، ومن هنا ضرورة توفير العلاجات والخدمات االأساسية بجودة وبدون مخاطر بشكل متوازن بجميع جهات المملكة، وتسهيل الولوج إليها، وذلك بإلغاء جميع أشكال الموانع والعراقيل المادية والمعنوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 052

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 هـ (19 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وواحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية (سؤال لكل فريق ومجموعة).

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 18.18 يقضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، في إطار قراءة ثانية.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 12 يوليوز إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفوية: 17 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 21 سؤالا.

وتوصل المكتب بـ 7 طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفوية ليومه الثلاثاء 19 يوليوز 2022 على التوالي من:

✓ السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية حول:

1- "موجة الحرائق التي تشهدها مساحات شاسعة من الغابات في بلادنا"؛

2- "إيجاد الحل لضمان حصول الطلبة المغاربة على دبلوماتهم وشواهدهم بعد تخرجهم من الجامعات والمعاهد العليا الأوكرانية"؛

3- "استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الداخلية رغم انخفاضها في الأسواق العالمية".

✓ المستشار خليهن الكرش، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بشأن:

4- استمرار ارتفاع أسعار المحروقات وأسعار المواد الاستهلاكية، بالرغم من انخفاض ثمن برميل البترول في الأسواق العالمية.

✓ المستشار خالد السطي حول:

5- حرائق الغابات التي شهدتها بعض مناطق المملكة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لساكنة تلك المناطق.

✓ المستشارة لبنى علوي بخصوص:

6- انعكاس استمرار ارتفاع أسعار المحروقات على السلم الاجتماعي.

✓ المستشارة فاطمة زكاغ، عضوة مجموع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول:

7- تأثير توقف نشاط الصيد بأعالي البحار بسبب الراحة البيولوجية وارتفاع أسعار المحروقات وتأثيره على الوضع الاجتماعي للبحارة وأسرهم.

وقد أحيلت هذه الطلبات على الحكومة التي أعربت عن تجاوبها مع الطلب المتعلق بالحصول على شواهد تخرج الطلبة المغاربة من الجامعات والمعاهد الأوكرانية، فيما يتعذر عليها التفاعل مع باقي الطلبات الأخرى.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلستين عامتين، تتعلق الأولى منهما بالجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب، وتليها جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول برنامج "أوراش"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

تسيير الجلسات في الآونة الأخيرة، نأسف للوضع الذي أصبحت عليه مؤسستنا الدستورية التي دورها هو مراقبة ومساءلة الأداء الحكومي.

في الدورات الأخيرة وفي الجلسات الأخيرة نتأسف أن وزراء الحكومة يأتون إلى هذه المؤسسة أقل من عدد الوزراء المتفق عليه واللي هو 3 وزراء، ويحددون المحور الذي يساءلون عليه.

ليس من حق الحكومة أن تفرض على مجلس المستشارين أن يسائلها في محور واحد، لأن الدور وهذه صلاحية دستورية وهذا النظام الداخلي يلزم الحكومة، الوزراء، أن على الأقل يكونو 3 وزراء حاضرين معنا نسولوهم، لأن ولينا مضطرين نمشيو لطلبات الكلمة في إطار النظام الداخلي، لأن وزراء الحكومة غائبين دائما عن جلسات مجلس المستشارين، وكيفرضو علينا محور محدد، ما بقى لهم غير غدا يقولو لنا ها الأسئلة اللي غتسولونا فيها، هذا غير مقبول.

ونسجل ونطلب منكم تسجيل هذا لدى مكتب المجلس وأيضا لدى الحكومة تتحمل مسؤوليتها في احترام المؤسسة التشريعية، اللي دورها مساءلتها، وهذا هو الدور، وإلا سنؤدي إلى تبخيس دور هذه المؤسسة أمام الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الرسالة وصلت.

نستهل جدول الأعمال ديالنا، البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه: "برنامج "أوراش" وسير التنفيذ".

الكلمة للسيد أحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن كيفية سير تنزيل برنامج "أوراش"؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه: "تنفيذ برنامج "أوراش"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الشيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

يشكل برنامج "أوراش" أحد الالتزامات الحكومية الهامة التي تندرج في إطار التوجيهات الملكية السامية لتنزيل مشروع الدولة الاجتماعية.

لهذه الاعتبارات، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتنفيذ هذا البرنامج الواعد والطموح؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه دائما: "أوراش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم: ما هي التدابير والإجراءات المتخذة لتنزيل هذا البرنامج؟

وأين وصل من حيث تنفيذه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع دائما نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

في إطار متابعة تنزيل "أوراش" كبرنامج للتشغيل المؤقت وفي ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، نسائلكم عن الإجراءات المعتمدة لضمان تكافؤ الفرص مجاليا واجتماعيا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتكم للوقوف على تدبير وسير تنفيذ برنامج "أوراش".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

عن سير برنامج "أوراش"، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآني السابع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم حول حصيلة برنامج "أوراش" بعد مضي أكثر من ستة أشهر على بداية تنزيله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثامن، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير،

نسائلكم عن سير تنفيذ برنامج "أوراش" لسنة 2022؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني التاسع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

ما هو تقييمكم الأولي في تنفيذ برنامج "أوراش"؟

وما هي حصيلته حتى الآن؟

وأي آفاق مستقبلية لهذا البرنامج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني العاشر موضوعه: "وقع برنامج "أوراش" في القضاء على البطالة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم إلى أي مدى ساهم برنامج "أوراش" في القضاء على معضلة البطالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الحادي عشر موضوعه وثيرة تنزيل برنامج "أوراش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة هذا البرنامج، حصيلته الإيجابية وبغينا نعرفو الحصيلة السلبية إلى كانت حتى هي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببرنامج "أوراش".

تفضل السيد الوزير.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أود أن أشكركم على توجيه أسئلتكم للحكومة فيما يخص البرنامج الحكومي ديال "أوراش" في هذا الظرف بالذات، لأنه من المنطقي بطبيعة الحال بعد أن أعلنت الحكومة على عدد من الوعود وبعد الإطلاق ديال هذا البرنامج، أن تكون واحد التقييم أولي بعد واحد المدة محترمة لإطلاق البرنامج ولإنجازه على أرض الميدان.

هذا البرنامج، كما لا يخفى عليكم، هو برنامج كان من الأولويات ديال الحكومة، وللتذكير فقط كنا كحكومة أخذينا على عاتقنا على أننا نخرج إلى حيز الوجود برنامج تفاعلي، قوي، ميداني، محلي، الهدف ديالو هو يخفف من الآثار ديال الأزمة ديال "كوفيد-19" وديال البطالة، المترتبة على الأزمة ديال "كوفيد-19"، واللي كما تعلمون، هي بطالة مهمة وقاسية على مجموعة من الشرائح ديال المجتمع ديالنا في المجال القروي وفي المجال الحضري، لدى النساء ولدى الشباب ولدى الأقل شباب كذلك، كما لا يخفى عليكم.

وهي بطالة عندها عدد من الخصوصيات، لاسيما وأنها بطالة كذلك مست الشرائح ديال المجتمع ديالنا اللي ما عندهاش مؤهلات، باش تقدر تعاود ترجع لسوق الشغل، وآلينا على أنفسنا في الحكومة في إطار الحوار الذي كنا بدأناه مع النقابات ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على أنه برامج من هذا النوع لا يجب أن تضعف أو أن تجعل من العمل اللائق.. ما خصناش تخلق لنا مشكل آخر في التشغيل أو اللي ديال الدورة الاقتصادية اللي خص يتم عبر الإجراءات ديالو بوحدها، باش ما يكونشاي الناس اللي ما بغاوشاي ياخذو الناس باش يخدمهم يمشيو للأوراش عوض أن يأخذو المواطنين والمواطنات المغاربة.

فالالتزام الحكومي كان التزام واضح، بعد ذلك، كيف ما تتعرفو، درنا واحد الجولة لاستقاء الأفكار ولاستقاء الحاجيات وللنظر بشكل أقرب إلى الفاعلين على أرض الميدان، هاذ الجولة اللي أخذت منا تقريبا شهرين، وتمت في أواخر السنة الماضية، ونتج عليها البرنامج ديال "أوراش".

"أوراش"، للتذكير، هو برنامج، أولا، ولو أن صياغته كانت صياغة إلى حد كبير تشاركية، ولكن التنفيذ ديالو بغيناه يكون تنفيذ على المستوى المحلي، وأعطينا الريادة ديال التنفيذ ديال البرنامج "أوراش" للمستوى الإقليمي، بما فيه السادة العمال والسادة المديرين ديال المصالح الخارجية ديال الوزارات اللي تابعة للحكومة، وكذلك عدد من الفاعلين، ونضيف لهم، بطبيعة الحال، المجالس الإقليمية بصفتها المستوى الأمثل لتدبير هاذ العملية هاذي في إطار لجنة فيها السلطة المحلية، فيها الوزارات وفيها المجلس الإقليمي.

وللتذكير فقط كذلك، قلنا على أنه "أوراش" هو واحد البرنامج اللي ما غا نحطوشاي الفلوس ما بين يدين شي واحد، وهاذ الشي كان في

إطارواحد النقاش اللي درناه معكم كذلك في البداية ديال هاذ العملية هاذي.

فللتذكير هاذيك الميزانية ديال "أوراش" اللي هي تقريبا واحد 2 مليارو250 مليون ديال الدرهم في السنة الواحدة، قلنا أنه ما غاديش نعطيوها لشي واحد باش يتصرف فيها باش يخلص الناس ملي يبغي ولا ما يخلصهمش ملي ما يبغيش ولا يشدهم عندو ولا هذا.

قلنا لأول مرة غادي نديرو واحد الاتفاقية مع صندوق الضمان الاجتماعي (la CNSS[1]) وغادي نحطو هاذ الميزانية عند (la CNSS) وملي يكونو العقود ديال "أوراش" مصاوبة وملي يكونو هاذوك الجمعيات أو هاذوك التعاونيات اللي غادي يخدمو الناس في إطار "أوراش" ضابطين المسائل ديالهم في إطارواحد المسطرة معينة، بلا ما ندخلو فالتفاصيل، عاد كيكون الصرف ديال هاذ الميزانية.

وطرحنا على راسنا واحد العدد ديال الأسئلة فذاك الوقت، والحمد لله تبين على أنه الأجوبة اللي توصلنا ليها كانت أجوبة مزيانة وفي المستوى، ماشي حيث احنا كنقولوها لأنه الميدان هو اللي تيعطينا هاذ الأصداء.

أشنو قلنا؟ قلنا، أولا، خص هاذ الناس هاذو اللي غيخدمو خصهم يتخلصو وباش يتخلصو خص يكون واحد النظام معلوماتي، لأنكم تتعرفو باش نخلصو الناس فالأخر ديال الشهر راه للتدبير ديال هذاك الأداء ديال الأجور راه ماشي شي حاجة ساهلة، إذن درنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، درنا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، درنا هاذوك العقود، درنا واحد النظام معلوماتي وبقا السؤال كيتطرح واش الناس اللي غنخلصوهم هوما الناس اللي عندهم (le compte bancaire)، اللي عندهم الحساب البنكي، ولا حتى الناس اللي يمكن ما يكونوش عندهم حساب بنكي؟ فدرنا استشارة واسعة مع الأبناك وتقدمت "وفا كاش" وقالت احنا غا ناخذو هاذ الخدمة مجانا، وملي اخذاوها مجانا اعطينها ليهم في إطار واضح وشفاف، باش حتى اللي ما عندوش الحساب البنكي يقدر يتوصل عبر كيكون عندو (cash) تنحطوه ليه باش..

إذن ملي ابدينا هاذ الشي كان واحد التتبع على المستوى الحكومي، بغيتكم تعرفوه، راه كاين لجينة ماشي لجينة هي فالحقيقة لجنة استراتيجية اللي كيترأسها السيد رئيس الحكومة واللي كتعقد.. وكاين لجنة القيادة اللي كندبرها مع القطاعات الوزارية المعنية، ولكن كاين واحد التتبع في إطارواحد اللجينة زعما كل أسبوع كنشوفو الأرقام فين وصلنا.

اليوم، نقدر نبشركم ونقول ليكم على أنه مجموع الناس اللي تم انتقاءهم ودخلو كيف ما تنقولو فالبرنامج ديال "أوراش" بشكل واضح ورسمي هو تقريبا 50% من الهدف اللي عندنا فهاذ العام بالنسبة للأوراش المؤقتة، الأوراش المؤقتة للتذكير عندهم 100 ألف.

إذن تقريبا 50% ديال هاذ الناس هاذو الحمد لله إلى آخر يونيو راه 30 ألف واحد توصل بالأجرة ديالو فالبرنامج ديال أوراش.

خصكم تخيلو معايا راه 3 أشهر قبل هاذ الشي كان في عداد الخيال راه ما كاينشاي، ما كاين لا بنية لا نظام معلوماتي لا إدارة، لا وثائق، ماكاين حتى حاجة نهائيا وهاذو أوراش حقيقية، ونعطيكم بعض الأمثلة ديالهم أوراش ديال بصح، و40% ديال الناس اللي خدمو في "أوراش" نساء، وراه ما درنا لا (circulaire) لا قانون، لا حتى حاجة، ما درنا لا دورية ولا حتى حاجة، راه باقي الخير فالبلاد.

ملي مشينا درنا هاذيك الجولة ديال كنشوفو الناس وذاك الشي كنتكلمو مع المعنيين بالأمر وكنقولو ليهم هاذ الشي شفويا، كنقولو ليهم الله يخليكم ملي تديرو الصياغة ديال البرامج ديال "أوراش" اللي غتخرج للوجود، الله يجازيكم بالخير خذو بعين الاعتبار أنه كاين واحد الأوراش ما يمكنش يخدمو فيها النساء بواحد الشكل كبير، نوعو لينا الأوراش ديالكم، وذلك ما كان باش نوصلو لـ40% ديال النساء فالأوراش راه شي حاجة مشرفة وتلقائية تقريبا، تكاد تكون تلقائية، فيعني هاذ الحس راه كاين عند المواطنات والمواطنين والمسؤولين اللي عندنا والإدارة اللي عندنا والسلطات المحلية اللي عندنا وهاذ المنتخبين باش وصلنا لهاذ الأهداف هاذو.

غادي نعطيكم بعض الأرقام المدققة إلى بغيتو لأن هذي أول مرة غادي نتكلمو فيها، بطبيعة الحال باش نوصلو لهاذ الشي اللي تنقول لكم راه كان واحد العمل كبير اللي صوبناه، لأن السيد رئيس الحكومة هو وقع على الدورية في يناير، منتصف يناير، ملي كنا تنتكلمو قولنا أودي غادي يوقع على ذاك الدورية باش يبدا أش تيتسمى هذاك العداد خدام، ماشي حتى هذا ونبداو نديرو الدفعة الأولى ونديرو الدفعة الثانية، وكملنا العمل ديالنا الحمد لله بمشاركة جميع القطاعات الوزارية، وجدنا ما يسمى بالعدة التنظيمية باش هاذ الشي اللي تنقول لكم يتمشى يعني حتى هذاك (le contrat) كيفاش داير، ما بينا احنا كوزارة وما بين المجلس الإقليمي باش نعطيوه واحد المنحة ما بين هذاك المجلس الإقليمي وما بين الجمعيات أو التعاونيات، ما بين الجمعية وما بين السيد ولا السيدة اللي غادي يخدم في إطار "أوراش"، المدة الزمنية، كيفاش غادي نتبعو هاذ الشي إلى آخره.

الحمد لله هاذ الشي كامل تدار وصلنا ولله الحمد هاذ الأرقام اللي قلت لكم وهي أرقام حقيقية، راه خصكم تخيلو 40 ألف و47 ألف تقريبا أو 48 ألف ديال الناس، راه ديال بصح بـ (les cartes nationales) ديالهم خدامين إلى آخره إلى أخره، منهم جزء كبير اللي الحمد لله كتوصل له الأجرة ديالو، وعقلتو أنه ملي كنا تنتكلمو في ذاك الشي الأجور قلنا غادي نديرو (SMIG[2]) ما كاينش اللي غيتخلص أقل من الحد الأدنى

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

[2] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

للأجور، وقلنا غادي يكون تصريح ديال هاذ الناس في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" بحال إلى خدامين عادي، وخا المدة ديال "أوراش" هي مدة مؤقتة بالنسبة لهاذ النوع هذا، ولكن نحترمو العمل اللائق في هاذ المدة هذه.

إذن باش نعطيكم بعض الأرقام وبطيعة الحال وهاذ الشي غيتوزع باش يبقى اسميتو، أول حاجة كان خصنا نوقعو على الاتفاقيات مع 75 عمالة وإقليم، راه هذا واحد المجهود كبير، عرفتو علاش؟ لأن المجلس الإقليمي اللي تيجتمع راه كان يقدر يقول الله يخليك أنا هاذ البند ما متفقش عليه، خصك تبدل ليا هاذ الجملة وخصك تبدل ليا هاذ الصفحة ولا خصك تجبد ليا هاذ.. إذن 75 كلهم توقعو، وتمت المصادقة، دارو هاذ المجالس الإقليمية الاجتماعات ديالهم وصادقو شوفو التعبئة ديال الناس، هاذ اللجن الإقليمية اللي تتختار الأوراش الحمد لله كلها انعقدت في المغرب كله بدون استثناء.

تتعرفو أنه بالإضافة للميزانية ديال "أوراش" اللي تتخلص الأجور، درنا واحد الميزانية وحدة أخرى كنعطيوها للمجالس الإقليمية باش تتعطي لهذوك الجمعيات اللي تيخدمو الناس تتعطيهم واحد المنحة، بطبيعة الحال 5%، (donc) حتى هي صرفناها 73 مليون ديال الردهم كمنح أولية، وزدنا منح إضافية ديال 61 مليون ديال الدرهم.

هاذو كلهم درناهم ووجدناهم وبدينا تنحولو هاذ المنح الإضافية لواحد العدد ديال الأقاليم اللي هي محتاجة لها، حيث تتجي واحد الإقليم تيتشكى تيعيطو لنا تيقول لك شوف الله يخليكم احنا راه درنا مجهود باش الأوراش تنطلق، ولكن عندنا مشكل في العدة ولا مشكل في (la matière première) إلى آخره، احنا تنتبعو ذاك الشي وتنعطيوهم واحد المنحة إضافية، حيث كاين اللي داير الأوراش فيهم مثلا دعم مدرسي، هاذو ما فيهمش (la matière première) وما فيهمش المواد الأولية، وكاين اللي داير الأوراش اللي خصها المواد الأولية.

بطبيعة الحال أول حاجة بدينا بها هي الميزانية، شدينا واحد الميزانية واحد الدفعة الأولى كبيرة ديال 700 مليون مثلا، دفعناها لـ (la CNSS) باش ما يبقاش (un problème) ديال (un arrêt) ولا شي حاجة بحال هاذ الشكل.

وكان واحد العمل كبير تدار مع وزارة المالية ومع الوزارة المنتدبة في الميزانية وتتعرفو هاذ الشي راه ما موالفينش تنديروه في بلادنا لأن ماشي (un virement) من (compte) لـ (compte) راه خصهم يمشيو ويوصل على المستوى الإقليمي ويتقاد إلى آخره.

كونا 500 مسؤول في المغرب كله باش هاذ الشي اللي تنعاود لكم واللي عندي أنا في الراس واللي عند الفرق المركزية في الراس حتى الآخرين يكون عندهم، وحتى هوما فادونا، شحال من حاجة قالوها لنا باش طورنا المساطر ديال البرنامج ديال "أوراش".

4074 جمعية التي تم انتقاؤها في إطار برنامج ديال "أوراش"، خصكم تصورو معايا 4000 جمعية بواحد المعايير ولجان فيها 10 ديال الناس 8 دالناس، 7 الناس، 12 ديال ديال الناس، ماشي شي واحد كيجي وكيبدا يختار في هذه الجمعيات وعندو شي (liste) وكيبدا يدوزهم.

2560 من هاذ 4000 استفادت من التكوين، حيث كنكونو احنا الجمعيات، على واحد العدد ديال المساطر، إذن كان واحد الفرق ديال العمل، فيهم الوزارة ديال التشغيل، وفيهم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل، المهم هاذ الشي اللي تابع للوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى وتشغيل الكفاءات باش كنكونو هذه الجمعيات وكنزيدو معنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأن دبا باش ملي يجي شي مواطن يدخل في "أوراش" خص ذاك التصريح ديالو يتم بدون مشكل، ماشي حتى الآخر عاد كنلقاو عندو شي مشكل في التصريح أو لا هاذيك الجمعية أصلا هي بنفسها ما عندهاش الرقم ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يمكنشاي هي تصرح بعباد الله، وهذا المشكل لقيناه في عدد من الأقاليم.

إذن كونا هاذو، وقعنا 3660 اتفاقية ديال الإنجاز ديال الأوراش المؤقتة اللي توقعت مع مجالس العمالات والأقاليم، يعني ما بين هذه المجالس والعمالات وما بين الجمعيات.

راه خدمة هاذي، عرفتي أشنو هي اتفاقية؟ ماشي هي واحد الورقة خاوية، راه اتفاقية فيها شحال ديال الناس، كل جمعية خصها تقول راه كاين جمعية اللي جابت 5 ديال الناس، ذوي مثلا الاحتياجات الخاصة، وكاين جمعية اللي عندها 10 ديال الناس، وكاين جمعية اللي عندها 100، وكاين جمعية اللي عندها 50، هاذ الشي فيه التفاصيل، 3660 اتفاقية ما بين المجالس الإقليمية والجمعيات، احنا اعطيناهم (model) نموذج ديال هذه الاتفاقيات وكل اتفاقية فيها الأهداف، فيها الميزانية، فيها الورش، أشنو هو الورش، أشنو خص يتدار فيه، شحال ديال الوقت غادي ياخذ، هاذ الشي كامل راه داروه الناس في بلادنا، هاذ الشي تدار، الرواتب راه قلت لكم تصرفو الرواتب فعليا ديال أكثر من 30.000 نهاية يونيو، هاذ (juillet) غادي نقولكم احنا تقريبا اللي عندنا اللي داخلين في النظام تقريبا 47.000.

من غير هاذ الشي، درنا واحد المفهوم جديد قلنا غادي نجربوه نشوفو أشنو غادي يعطي سميناها (l'école chantier)، "المدرسة الورش"، يعني واحد العدد ديال الأوراش درنا فيهم بحال إلى قلتو واحد المدارس باش كيكونو الناس، ماشي التكوين اللي عندو علاقة بالورش، لا واحد التكوين أوسع.

حيث كما لا يخفى عليكم عدد من الناس اللي خدمو في "أوراش" هوما واحد الناس اللي كما كنقولو بالدارجة (le moral) ما تيكونشاي مزيان، الإنسان جالس بلا خدمة لمدة طويلة، المعنويات ما تيكونوش مزيانين، أنا طلبت من الناس اللي معنا ولاسيما من المكتب ديال إنعاش الشغل قلت لهم الله يخليكم غادي نخدمو على هذه المدرسة الورش،

اخذينا 150 مؤطروكوناهم على واحد البرنامج فيه 5 أيام ديال التكوين، وكنجيبو هاذ الناس وكيديرو.. عرفتي ذاك الشي اللي شفت أنا بعيني زعما الناس تيكتبو تيرسمو الأحلام ديالهم أشنو بغاو، فين هذا... إلخ، وكتكون واحد المذاكرة وواحد المناقشة ولم يسجل في هذه المدرسة الورش راه تقريبا 6000 اللي تكونو و20.000 قريب غادي يكملو، لم يسجل أي مشكل راه كنخلطو الناس، راه الناس مخلطين، ماشي بحال شي قسم كتعرفو كتجي للقسم كتكون عندك، الناس زعما جاو دخلو وجلسو، الأدب والاحترام والناس كتذاكر... إلخ، هاذ الشي كنديروه لأول مرة.

بطبيعة الحال الجهات كل واحدة والتطور ديالها، لأن كل واحدة وكيفاش عالجت الأمر وفوقاش تدارو ذوك المجالس وفوقاش تدارو ذوك القرارات اللي تدارو، ولكن إجمالا أنا عطيتكم الهدف سميتو اللي احنا غاديين فيه، الحمد لله جميع الجهات انطلقت بدون استثناء.

بطبيعة الحال الجزء الثاني ديال الأوراش اللي هو كيتسمى أوراش ديال الدعم ديال الإدماج المستدام، إذا عقلتو "أوراش" فيه شقين، الشق الأول ديال الأوراش المؤقتة هاذو هوما الأغلبية، 80% ديال "أوراش" بالنسبة لهذا العام اللي كنهضرو فيه 2022 عندنا 100.000 واحد، هاذ 100.000 واحد تقريبا 50% وصلنا لها، واحنا مازال غاديين.

بالنسبة للجزء الثاني ديال الإدماج المستدام هاذو قلنا غادي نشوفو الشركات والتعاونيات والجمعيات اللي بغات تخدم الناس لمدة سنتين، كنعطيوها 1500 درهم كتعويض على كل واحد هي تتخدمو، الجمعية أو التعاونية أو المقاولة هي اللي كتاخذ هذاك السيد ولا ذاك السيدة اللي غادي تخدم وهي اللي تتخدمهم وفق واحد العقد ديال عمل عادي ديال (droit commun)، عادي جدا، ولكن خصها تلتزم فيها أنها تخدمو سنتين، واحنا كنعاونوها في هذاك الأجرة ديالو لمدة عام ونصف، بـ1500 درهم.

فهذا كذلك انطلق الحمد لله جميع الجهات اجتمعت هذا درناه على مستوى الجهات ماشي الأقاليم، وحددو ما يسمى بقطاعات ذات الأولوية، ما يمكنشاي نحلو هاذ الشي لجميع القطاعات، خصنا اللي تضررت، اللي الناس فيهم فقدت الوظائف ديالها... إلخ، وتدارت طلبات المشاريع في هاذ الشق هذا، وتم انتقاء 574 مقاولة لتشغيل المستفيدين، وتم تحديد 3500 تقريبا فرصة عمل كدفعة أولى، هذا خصو شوية ديال (test) لأن ما موالفينش الناس بهاذ (la prime à l'emploi) كيف ما تتسمى في هذه الفترة ديال الأزمة هذه، ولكن كاين إقبال الحمد لله وكاين واحد العمل كبير اللي تدار فهاذ أسميتو.. النسبة ديال الإناث هنا تقريبا 46%.

إذن كما لا يخفى عليكم كاين واحد العمل جاد هاذ الشي اللي غادي نقول لكم، والجديد في هاذ "أوراش" هو أنه هاذ الشي ماشي أنا اللي درتو، ماشي وزير التشغيل، ولا وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل، هذا أولا من حيث الصياغة هو صياغة حكومية، فيها عدد كبير ديال الوزارات.

ثانيا، من ناحية الإنجاز، كيفما تنحكي لكم هاذ الشي تدار على مستوى الأقاليم وعلى مستوى ديال الجهات، وهاذ الشي خصو يفرحنا.

بطبيعة الحال كتكون شوائب راه كاينة وعالجناها وإذا بغيتو ندخلو في التفاصيل ديالها ندخلو فيها عادي جدا، ولكن ملي كتشوف أن السلطات المحلية، ملي تتشوف أن المنتخبين، ملي تتشوف أن القطاعات الوزارية على المستوى الترابي كتاخذ المسؤولية ديالها، هكذا بغينا بلادنا تمشي، ماشي غير إذا كنا احنا واقفين على الحاجة واقفين تنشوفو فيها راه خدامة ما كاينش المسؤول الوزاري ولا المسؤول الأول راه ذاك الشي ناعس.

ونقول لكم هذه الأوراش راه عندي تما واحد اللائحة طويلة ديال الأوراش اللي الأنواع ديال الأوراش، كاينين الناس اللي بدعو في المجال ديال التدريس، في المجال ديال الحفاظ على التراث، في مجال الإدماج ديال النساء والرجال اللي عندهم وضعية إعاقة، وتدار هاذ الشي في التراب كله، هذا هو اللي مهم، تدار في التراب كله الوطني ماشي زعما غير في بعض المناطق اللي عندها.. ودرنا واحد الإستراتيجية إذا لاحظتوها ما درناش التواصل بزاف، حيث مرة مرة ذاك التواصل ما تيعاونش البرامج، ملي تتجيب الكاميرا وتبقى تجي الناس تتجي وكتقول لك درنا، احنا قلنا اللي مؤمن بشي حاجة يديرها، حتى تديرو الأوراش ديالكم ونشوفو النتائج وبطبيعة الحال يقدريكون التواصل على المنجزات ديال هذه الأوراش، باش ما يكونش واحد المسلسل ما مبنيش على الصح، ما مبنيش على الحقيقة.

إذن خلاصة القول، السيدات والسادة المستشارين والمستشارات، هو أنه هذا برنامج درنا فيه النية، واجتمعنا مع الناس ودرنا واحد المجهود فكري باش هاذ يتهندس لو، وهاذ الشي راه ما نقلناهش من شي بلاد واحد أخرى، ودرناه فواحد الوقت اللي هو قليل، والحمد لله سيدي ربي ما خيبناش، علاش؟ لأن المسؤولين المركزيين والمحليين خذاو المسؤوليات ديالهم، وكذلك بغيت نوه بالصحافة، بغيت نوه بالصحافة، لأنه ملي كانو بعض الاختلالات رصدتهم ووصلونا، ودرنا إما تحقيقات وما إلى ذلك من الأمور.

إذن كنشكركم مرة أخرى، وبطبيعة الحال غادي نخليو شوية ديال الوقت، باش إلى كانو بعض الملاحظات نجاوبكم عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الوزير.

إن تنزيل برنامج "أوراش" الرامي إلى إحداث 250 ألف منصب شغل مباشر، يعد حلا فوريا لصالح المواطنات والمواطنين الذين فقدوا وظائفهم جراء تداعيات الجائحة، خصوصا بالعالم القروي، مؤكدين على ضرورة الاهتمام أكثر باستراتيجية التنزيل والمواكبة لهذه المشاريع لكي لا تفقد جدواها.

وأود هنا أن أهنئ من خلالكم الحكومة على نجاح اللبنات الأولى لهذا البرنامج الذي يسير وفق دينامية إيجابية، مبرزين أن هذا البرنامج بدأ يعطي ثماره بعد مضي شهرين على انطلاقته، وهو ما تضمنه جوابكم، حيث حقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتنزيله، مشيدين بحرص الحكومة على أن يضطلع هاذ البرنامج بالأدوار التي أنيطت به، وذلك وفق معايير الفعالية والشفافية والحكامة، معتبرين أن المقاربة التشاركية التي تنهجها الحكومة في تنزيل البرامج تعد أمرا إيجابيا، مشددين على ضرورة أن يقدم هذا البرنامج الحلول العملية للتحديات الرئيسية التي يواجهها سوق الشغل بالمملكة، ومنها نقص الإدماج، خاصة في صفوف النساء والشباب وبطء نمو التشغيل والقطاع غير المهيكل.

السيد الوزير،

يرتكز تحقيق ورش الدولة الاجتماعية، ليس فقط على دعم الفئات الهشة وتوفير الخدمات الاجتماعية، ولكن أيضا بتعزيز سياسة القرب، وتحقيق العدالة المجالية في الإدماج الاقتصادي، وهو ما تسعى إليه الحكومة التي تخطو خطوات حثيثة في مسار إرساء الجهوية الموسعة وإقرار اللامركزية واللا تمركز في عدة قطاعات.

وإذ نتابع بارتياح كبير مشاورات الجهوية التي أطلقتم على مستوى قطاعكم حول برامج التشغيل وخلق المقاولات، وهو ما تابعناه بإمعان من خلال مضمون جوابكم، ونؤكد أن مقاربتكم لتحقيق العدالة المجالية في تدبير هذا الورش تعد رهاننا جميعا لنجاح هذا البرنامج، بحيث يجب أن يستهدف المناطق التي توجد فيها بطالة مرتفعة، وخصوصا المناطق القروية والحواضر المهمشة، (نموذجا مدينة الدار البيضاء وضواحيها)، مشيرين إلى ذلك بنموذج الجهات والأقاليم التي تفتقد للمشاريع الاستثمارية الهادفة لخلق مناصب الشغل.

ولعل التجاوب الكبير للشباب مع هاذ الورش الذي تعكسه الأرقام المصرح بها يعكس حجم الحاجة إلى مثل هته المبادرات للتخفيف من أزمة البطالة في صفوف الشباب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

التزمت الحكومة بتنزيل برنامج "أوراش 2022-2023" بشقيه: "أوراش عامة مؤقتة" و"أوراش عامة"، و"أوراش لدعم الاندماج المستدام"، تنفيذا للبرنامج الحكومي المتعلق بدعم وتعطيل الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل، والأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة "كوفيد-19"، وذلك بفضل شراكة تجمع بين مصالح وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية، وكذلك جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى شراكات مع القطاع الخاص، وهو الأمر الذي تمت ترجمته على المستوى العملي والواقعي، بحيث نسجل الانخراط الإيجابي واللامشروط لكل الهيئات والمؤسسات المعنية في تحسيس جميع الفئات المستهدفة بأهمية البرنامج وإيجابياته والإسراع في الاستجابة لطلبات المواطنين والمواطنات، رغبة في الاستفادة من مزاياه.

إننا نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية ما تم تحقيقه بفضل هذا البرنامج، بحيث مكن منذ انطلاقه من توفير أزيد من 30 ألف منصب فرصة عمل في عدد من أقاليم المملكة، منها 36% من النساء وكذا نحو تكوين 500 مسؤول إقليمي حول البرنامج.

ونعتقد بأن المبلغ المالي المرصود لهذا البرنامج الذي يقدر بـ 2.25 مليار درهم خلال سنة 2022 فقط رغم ما تعرفه بلادنا من تحديات على المستوى الاقتصادي، ليعتبر خير دليل على نبل المساعي التي تباشرها الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ الوضع الاجتماعي للمغاربة، وهو ما نعتبره من جهتنا مؤشرا يعكس بصورة لا جدال فيها الإرادة الحقيقية للحكومة في بلوغ هدف توفير 250 ألف منصب شغل في غضون سنتين.

ورغم ذلك، فإنه، السيد الوزير، لابد من التذكير ببعض الصعوبات التي يواجهها طالبو الاستفادة من برنامج "أوراش" من قبيل: صعوبات إدماج ساكنة المناطق النائية وخاصة الشباب والنساء في سوق الشغل، وكذا صعوبة التواصل من أجل التمكين من فرصة الاستفادة من البرنامج بسبب انعدام البنى التحتية الكفيلة بالتمكين من الإطلاع على المعطيات والبيانات اللازمة لتقديم طلباتهم، هذا دون أن ننسى تفشي ظاهرة الأمية لدى العديد من الذين نعتقد بأنهم يستحقون الاستفادة من هذه البرامج.

كما أن هناك، السيد الوزير مشكل حقيقي، آخر مرتبط بالمواطنين المسجلين في السجل الفلاحي، حيث يتم بعد تحيين أسماء المستفيدين مقدمي الطلبات رفض طلباتهم على الرغم من أنهم عانوا في الحقيقة جراء تداعيات كوفيد كما أن التسجيل في السجل الفلاحي لا يعني بالضرورة أن الفلاحين لا يحتاجون للدعم على غرار باقي الفئات المتضررة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد علي الفيلالي:

السيد الرئيس،

إن مسألة التشغيل ببلادنا وباتفاق الجميع تكتسي أهمية كبيرة جدا، على اعتبارها تشكل عنصرا أساسيا في النمو وتؤثر بشكل جلي على معنويات المواطنين، غير أنه وباستقراء الواقع المعيشي نلاحظ أن النسيج الاقتصادي المغربي لازال يعاني من جملة من المشاكل والمتجلية في صعوبة اندماج الشباب في سوق الشغل، علما أن هذه الفئة هي الأكثر تضررا جراء البطالة والمرتبطة أساسا بقلة فرص الشغل المتاحة، إضافة إلى ضعف المشاركة والتهميش لعدم إمكانية الولوج إلى فرص الشغل وقلة فرص الإدماج بالنسبة لهذه الفئات الشابة.

والملاحظ هو كل مشاركة النساء في الحياة العملية تبقى ضعيفة في سوق الشغل ببلادنا، علما أن المرأة المغربية منحت لها فرصة الولوج إلى التعليم والتكوين منذ مدة طويلة، إلا أن ولوجها إلى سوق الشغل يظل متعثرا نوعا ما بمقارنة مع الرجل.

وفي هذا الإطار، نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، كأحد مكونات فرق الأغلبية، لابد أن نثمن برنامج "أوراش" الذي أعطت الحكومة انطلاقته بداية هذه السنة في اتجاه تسريع تنزيل التزاماتها فيما يخص سوق التشغيل من خلال وضع الإطار العام لبرنامج "أوراش" وإعطاء انطلاقته في مدة لم تتجاوز 3 أشهر من تنصيب الحكومة، مؤكدين إيجابية التوجه الاقتصادي للبرنامج، حيث سيمكن من المساهمة في الرفع من نسبة الاستهلاك من خلال الدخل الذي سيوفره العدد الكبير من المستفيدين والحرص على الحفاظ على الإطار القانوني لعلاقة الشغيلة بالبرنامج وفرض التغطية الاجتماعية كشرط أساسي للفرص المحدثة.

كما يستهدف هذا البرنامج تحقيق جملة من الغايات، منها الاستجابة إلى خدمات موجهة للأشخاص والأسر والمجتمع، تعرف خصاصا على صعيد بعض المناطق من قبيل محو الأمية والتعليم الأولي والاعتناء بالأشخاص المسنين، كما تهدف إلى دعم القطاعات والمقاولات المتضررة من تداعيات جائحة "كوفيد-19" ودعم المقاولات الراغبة في تشغيل الفئات المتضررة أو التي تعاني صعوبات في الإدماج المهني، ولعل هذا التوجه الذي تتطلبه هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا والعالم ككل.

ولضمان نجاح هذه المبادرة، وفي إطار تنزيل مقتضياتها، نود الحرص على الالتزام بالقيام بمجموعة من الإجراءات والتي نتقاسمها مع كثير من المهتمين بشأن التشغيل ببلادنا، من قبيل اعتماد مساطر تدبيرية أكثر سلاسة وفرض قواعد الشفافية والشمولية فيما يتعلق بالمستفيدين من البرنامج من الجمعيات والتعاونيات والشركات أو الأجراء، لتفادي إمكانية الانزلاق على أهداف البرنامج أو استغلالها لأغراض أو غايات غير تلك التي يستهدف تحقيقها.

وفي نفس السياق، نود العمل على تعزيز أدوار....

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أمام ارتفاع معدلات البطالة جراء الأزمات المتتالية، واللي بنك المغرب التقارير ديالو الأخيرة يتحدث على فقدان على ما يزيد من 600.000 منصب شغل في 2020 وفي الفصل الأول من سنة 2021، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الحالية الموسومة بارتفاع التضخم والعجز وأزمة اجتماعية ناتجة عن ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، كنعاودو نأكدولكم، السيد الوزير، أن توسيع قاعدة التشغيل المستدام لا يمكن أن يتحقق ببرامج ظرفية من قبيل "أوراش"، اللي تتبقى في نظرنا ما هي إلا إعادة استنساخ سريع مليء بالعيوب لبرنامجي "الإنعاش الوطني" و"الخدمة المدنية".

السيد الوزير،

أنا تصنت لكم معمقا للتقرير ديالكم وكيفاش شرحتو النتائج، ولكن تيجيب لي الله تنتصنت لشي كتابة أو لشي تقرير ديال كارل ماكس أو لا تشي غيفارا ولا ماو، بعيد كل البعد على الليبرالية الاجتماعية المواطنة، اللي تيآمن بها الحزب ديالكم والأحزاب ديالنا والمغرب ككل، هاذ الشي خطير اللي تنسمعو اليوم، السيد الوزير.

الحاجة الثانية نخليو ورانا، السيد الوزر، الفكرة والجدوى

ديالها، وندوزو نهضرو شوية على التنزيل ديالها؛ العديد من الأصوات اليوم حتى في الأغلبية ديالكم، تتحدث على الاختلالات اللي شابت هاذ العملية، اليوم التكنولوجيا ما تترحمش ووسائل التواصل الاجتماعي عرت كل شيء، واش هاذ المشروع هذا وهاذ الفكرة هاذي بالمشاريع اللي تنشوفوها اليوم في مواقع التواصل من قبيل حفر الآبار وترميم الأضرحة، الحفلات الفلكلورية، واش هاذي هي القيمة الإضافية اللي غادي تعطينا فرص الشغل المستدامة أولا شي حرفة اللي غادي يتعلمو هاذ الناس؟

بل الأخطر من هذا، السيد الوزير، كيف ما جبتي في التقرير ديالكم، ما تم تداوله في الصحف الوطنية أول أمس من عمليات بيع وشراء لعقود العمل المؤقتة أمر خطير، من هنا تنطلبوكم السيد الوزير بالنظر لاختصاصاتكم الدستورية أنكم تفتحو تحتيق عاجل وتضربو بيد من حديد على كل من سولت له نفسه المساس بالمال العام.

السيد الوزير المحترم،

في ظل محدودية المبادرات الحكومية للتشغيل المؤقت "أوراش" أو برنامج "فرصة"، اللي بشهادة بنك المغرب كاين هناك صعوبات في تمويله، واستحضارا لأهمية المقاولة المغربية والصغيرة والمتوسطة، فالحكومة أصبحت ملزمة بسن تشريعات وقوانين من شأنها إنعاش المقاولة وخلق قيمة مضافة حقيقية قادرة على خلق فرص عمل مستدامة، خصوصا في ظرفية وبائية تعرف إفلاس وتضرر العديد من الشركات.

وهنا، السيد الوزير، غادي نضرب لكم واحد المثال اللي واحد فيهم مستجد والآخر ولا تيدخل في التقادم الزمني، عندنا اليوم شركة كبيرة في مكناس اللي اسمها "سيكوميك" (SICOMEK[3]) اللي سدات، اللي فيها 600 ديال الناس، اللي ما بين ليلة وضحاها بالرغم من جميع الأموال اللي تضخت فيها، لقاو راسهم في الشارع، وعندنا شركة أخرى في الرباط اسمها (Atlantic confection) اللي فيها أكثر من 2000 مستخدم لقاو راسهم في الشارع بلا قانون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاشتراكي نعتبر أن برنامج "أوراش" الذي أطلقته الحكومة لتشغيل 250.000 شاب وشابة بصفة مؤقتة يتناقض مع البرنامج الحكومي الذي وعد بإحداث مليون فرصة عمل قار، كما نؤكد أن جميع المبادرات ديال التشغيل والتشغيل الذاتي، سواء كانت "فرصة" أو "انطلاقة" أو "أوراش"، لا تدبر بالشكل الذي يعطي الأثر المباشر والانطباع لدى المجتمع، كما أن هذا التشغيل المؤقت والمحدد في أربعة أشهر لا علاقة له بإحداث المناصب القارة، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال تسويقه كحل لأزمة التشغيل.

واحد المثل تيقول، السيد الوزير، "علمني كيف أصطاد السمك ولا تعطيني السمك".

وبخصوص كيفية تنفيذ هذا البرنامج وما يشوبه من ملاحظات، نسجل في الفريق الاشتراكي عدم التفاعل مع استياء واستنكار العديد من الجمعيات التي عبرت عبر بياناتها عن الامتعاض من جراء إقصائها دون توضيحات، كما أن الجميع يتساءل عن الطريقة والمعايير المعتمدة في اختيار المستفيدين، ونسجل أيضا عدم تعبئة باقي الشركاء كالجماعات والمؤسسات العمومية قصد توفير الحاجيات من الأدوات ولوازم الاشتغال لتسهيل عمل الجمعيات المنتقاة.

ومن هذا المنطلق، وبناء على هذه الملاحظات، ننبه ثم ننبه في الفريق الاشتراكي إلى عدم وجود ضمانات مرتبطة بخلق القدرة على الولوج الطبيعي لسوق الشغل، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية.

وبالمختصر المفيد، بغيت نقول لك، السيد الوزير، أن هذه الشريحة المستهدفة هوما مستقبل البلاد والشباب المغربي راه عيا من الوعود ويطالب بحقه الدستوري في التشغيل والإدماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وينتظر منكم مجهودات مضاعفة وانتشاله من البطالة، خصوصا في هذه الظرفية التي تعرف موجة غلاء فاحش يثقل كاهل الأسر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أولا، نؤكد، السيد الوزير، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية الأثر الذي أحدثه برنامج "أوراش" على واقع التشغيل في العديد من الأقاليم، خصوصا أنه جاء في ظرفية صعبة وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، التي فاقمت منها الجائحة.

[3] Société Industrielle de Confection à Meknès

ثانيا، نشيد بالحكامة التي صاحبت هذا البرنامج، سيما الاعتماد على البعد المجالي والترابي في تنفيذه. لقد أظهر تنفيذ هذا البرنامج على نجاح البرامج الحكومية أصبح يتوقف وجوبا على الارتكاز على المقاربة المجالية؛

ثالثا، هناك حاجة إلى إعادة النظر في طبيعة الأوراش التي تم تحديدها في بعض الأقاليم، وذلك من أجل الانكباب على القضايا ذات الأولويات بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

رابعا، ندعو إلى إدماج بعض الجمعيات التي لم يتم انتقاؤها في المرحلة السابقة، على الرغم من عملها الجمعوي المهم والمشهود للقائمين عليها بالجدية والمسؤولية واحترام الضوابط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

خامسا، توصلنا من بعض الجمعيات بملاحظات حول نقص المعدات المرتبطة بتنفيذ الأوراش المسطرة، ومن ذلك مثلا ورش تنقية الأودية وتزيين الواجهات؛

سادسا، لوحظ نوع من التفاوت في اضطلاع الشركاء بالتزاماتهم المسطرة، وهو أمر أثر على جودة إنجاز بعض المشاريع؛

سابعا، هناك أوراش قاربت على الانتهاء ولكن بعض الجمعيات لم تتوصل بعد بمنحة التسيير كما هو مبرمج في الاتفاقيات الموقعة ما بين المجالس الإقليمية والقطاعات الوصية والجمعيات المشرفة على تنفيذ المشاريع أو الأوراش، تم إخبار الجمعيات بأن هناك مشاكل تقنية لدى مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛

وختاما، لا يسعنا إلا التنويه بعمل وزارتكم لتنزيل هذا البرنامج وكذا بعمل العديد من الجمعيات التي تعبأت لإنجاح هذا البرنامج الطموح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السيد الرئيس،

بداية نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم الغني بالمعطيات والإيضاحات حول هذا البرنامج الطموح، وهنا لابد من الإشارة أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل بقوة منذ بداية الوباء على حماية مناصب الشغل كأحد أهم التحديات التي تم التركيز عليها بشكل خاص.

واعتبارا لأهمية هذا البرنامج في توفير 250.000 فرصة شغل للأشخاص الذين فقدوا الوظائف ديالهم جراء تداعيات الجائحة، لا يسعنا إلا أن ننوه بهذا البرنامج الواعد الذي رصد له غلاف مالي قدره 2.25 مليار ديال الدرهم برسم سنة 2022.

كما ننوه بالتوجه الاقتصادي الإيجابي للبرنامج الذي سيمكن من المساهمة في الرفع من نسبة الاستهلاك من خلال الدخل الذي سيوفره للمستفيدين بموازاة مع الغلاف المالي الهام للبرنامج، الأمر الذي يقتضي إعمال مبادئ الحكامة والعدالة المجالية، من خلال استهداف المناطق والجهات التي تعرف ارتفاع معدل البطالة خاصة في صفوف الشباب.

ومن موقعنا كقطاع خاص نعبر عن استعدادنا للمساهمة في إنجاح هذا البرنامج من خلال تعبئة المشغلين في القطاعات المعنية، كما ندعو إلى ملاءمة بعض المجالات المقترحة للتشغيل في إطار البرنامج مع الإمكانيات الحقيقية للولوج الطبيعي إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تعزيز إمكانيات التكوين التأهيلي خلال مدة الاستفادة من الورش مع تعزيز المواكبة الجادة والمتواصلة للمستفيدين من أجل إدماجهم في سوق الشغل، لاسيما في القطاع الخاص اللي كيساهم في خلق أكثر من 30 ألف فرصة شغل وإحداث أكثر من 9 آلاف مقاولة سنويا، وهي دينامية اقتصادية مهمة تساهم في الحد من معضلة البطالة وانخفاض معدلات الفقر والهشاشة.

السيد الوزير،

اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أنوه بمصادقة المجلس الوزاري المنعقد الأسبوع الماضي على الميثاق الجديد للاستثمار، اللي تتعول عليه بلادنا كثيرا من أجل خلق قيمة مضافة والمزيد من فرص الشغل المستدام، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، حيث سيمكن المقاولات من آليات لخلق التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل، وهو ما يتطلب العمل على تعديل مدونة الشغل كإحدى أهم مخرجات الحوار الاجتماعي، بما يمكن من التوفيق بين تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات والأمن الوظيفي للأجراء.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد دعمنا وانخراطنا الكامل في هذا البرنامج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

من خلال العرض الذي قدمته، السيد الوزير، المتضمن لعدة

معطيات هامة، نهنئكم على المجهودات التي قمتم بها لإنجاح هذا الورش المجتمعي.

لقد سبق وأن أبدينا في فريق الاتحاد المغربي للشغل موقفنا حول المبادرة التي تهدف الحكومة من خلالها خلق مناصب شغل مؤقتة والتقليص من نسبة البطالة لمن فقدوا عملهم في إطار برنامج "أوراش" التي تستهدف، من جهة، تلبية حاجيات المواطنين من البنيات التحتية، خاصة بالمناطق الهشة التي تعيش تحت وطأة التهميش وضعف الخدمات العمومية، ومن جهة أخرى التخفيف من آثار جائحة كورونا وموجة الغلاء والتبعيات السلبية لموسم الجفاف.

وقد طالبنا في أكثر من مناسبة بالتركيز على ضمان استدامة مناصب الشغل المزمع إحداثها أو التي تم إحداثها في إطار هذا البرنامج عوض الشغل المؤقت، حيث نذكر أن 80% من مجموع مناصب الشغل تهم أوراش عامة مؤقتة، مقابل 20% فقط كمناصب شغل لدعم الإدماج المستدام كما جاء في تدخلكم.

السيد الوزير،

كتقييم مرحلي لبرنامج "أوراش" بعد إطلاقه منذ أزيد من 6 أشهر، وقفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل على عدد من النقائص، نذكر منها على مستوى الإعلام والتواصل الذي أشرت إليه، السيد الوزير، عبرت العديد من الفعاليات المدنية عن تذمرها من ضعف التواصل وغياب الشفافية في توزيع المشاريع وإبرام عقود الشغل وعدم نشر تقارير لجنة الانتقاء وضبابية المعايير المعتمدة لانتقاء الجمعيات المستفيدة، استفادة بعض الجمعيات من عروض في غير مجال اشتغالها.

ولتدارك هذه الاختلالات مستقبلا وبما يساهم في تجويد مثل هذه التجارب في أفق تمكين بلادنا من القدرة على التعاطي الناجع مع آفة البطالة، يتوجب إعمال الشفافية والنزاهة في اختيار البرامج وانتقاء الجمعيات المستفيدة من هذه البرامج، والحرص على عدم استغلالها سياسيا وارتكاز هذا المخطط على الالتقائية والتكامل مع باقي البرامج الأخرى، كضمان حكامتها، باعتبار تمويلها هو من المالية العامة للدولة، وحتى تستفيد منه الفئات المستهدفة، تفعيلا لمبادئ الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

أملنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن تشكل هذه التجربة مدخلا لإطلاق تفكير جماعي للتعاطي بشكل أكثر نجاعة وواقعية مع آفة البطالة المتفشية بين صفوف الشباب، في إطار خطة حكومية متكاملة للتشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكمة للمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم الدقيق.

لكن، هناك بعض الملاحظات أو الاقتراحات التي نرى لابد من إبرازها خلال هذا التعقيب.

1- ضرورة التفكير في خلق شباك وحيد لمعالجة الملفات، حتى لا تبقى الجمعيات في معاناة تعدد المتدخلين وطول المساطر؛

2- ضرورة التدخل كوزارة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى تبسيط المساطر لتعميم الفائدة على أكبر عدد من المستهدفين، لأن هناك أشخاص حرموا من الاستفادة بسبب تسجيلهم في الصندوق لمدة شهر واحد؛

3- صراحة، وحتى لا نكون سلبيين، فأي برنامج كيفما كان نوعه لابد أن يعرف نواقص وصعوبات في البداية، لكن دورنا اليوم هو التفكير جميعا بعمق وبصوت مرتفع في مرحلة ما بعد البرنامج؛

4- التفكير في إحداث شركة التنمية المحلية بين الجماعات الترابية وهذه الفئة لممارسة أنشطة ذات طابع اقتصادي، باعتبارها آلية من آليات التعاون والشراكة وكذا تنفيذ المشاريع ترابيا؛

5- البرنامج يجب أن تصاحبه عملية تواصلية ومواكبة إعلامية وإشهارية لتوضيح مضامينه، وبالخصوص أن مسألة الشغل هي فترة مرحلية فقط.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن برنامج "أوراش" لا يعد أن يكون مجرد مسكنات غير مجدية، باعتباره مشروعا مقيدا بفترة زمنية محددة، ولا يمكن أن يكون حلا فعالا في معالجة إشكالية البطالة وفتح سوق الشغل أمام الشباب بصفة مستمرة، فضلا عن كونه مماثلا لتلك البرامج والمشاريع والمبادرات التي يتم إخراجها من حين لآخر وتذهب في الأخير إلى الجمعيات المقربة من المنتخبين، لأنه غالبا ما تعطى الأولوية لأصحاب المصالح الانتخابية، بعيدا عن مبادئ الشفافية والوضوح والمساواة، وهذا ما عرفه برنامج "أوراش" بمجموعة من الأقاليم.

ومن مفارقات تنزيل برنامج "أوراش" أن أسند ورش صيانة ونظافة الأحياء والمباني والمجالات الخضراء لجمعيات مجال اشتغالها التصوير الفوتوغرافي، كما أسند ورش ترميم وتهيئة السواقي لجمعية آباء وأولياء وأمهات التلاميذ، وهذا غيض من فيض، نموذج بولمان، حيث نسجل كذلك عدم الإعلان عن لوائح الجمعيات المستفيدة وإخفائها في مخالفة للشفافية والمسؤولية، نموذج الرشيدية، ويشكل الورش المتعلق بالدعم التربوي الاستثناء، حيث لجأت بعض الجماعات إلى اعتماد القرعة في اختيار المشرفين على هذه العملية دون اشتراط التوفر على تكوين يؤهلهم للقيام بها، فالتعليم لا يحتاج فقط إلى شهادات، بل يحتاج إلى تأهيل، فليس كل حامل شهادة صالح لأن يصبح معلما.

والتخوف أن يصبح برنامج "أوراش" خيارا إستراتيجيا لسد الخصاص في قطاع التعليم، وبالتالي هدر الزمن المدرسي الذي تتحمل مسؤوليته الوزارة.

إن الحكومة ومن خلال هذه المبادرات تستمر في البحث عن حلول ترقيعية، لا يمكن أن تصمد كثيرا أمام ارتفاع البطالة بسبب جائحة كورونا وقلة التساقطات وتوقف الأنشطة الاقتصادية بسبب ارتفاع المحرقات، كقطاع الصيد بأعالي البحار.

السيد الوزير،

برنامج "أوراش" مجرد ذرللرماد في العيون وسعي لربح الوقت، نظرا لغياب إرادة سياسية وخطة للتصدي لظاهرة البطالة، التي تجاوزت عتبة المليون معطل وتجاوزت نسبة البطالة وسط الشباب معدل 20% في بعض الجهات، نموذج جهة كلميم- واد نون.

إن برنامج "أوراش" لا يتحدث عن خلق مناصب شغل قارة ومستدامة، كما هو مطلوب، وهو ما يعني أن الأمر يتعلق بحل مرحلي وغياب رؤية وفلسفة كيفية النهوض بسوق الشغل، وتخلي الدولة عن دورها في توفير مناصب الشغل قارة تضمن العيش الكريم للشباب المغربي، مما ينمي مشاعر الإحباط والاستياء لدى الشباب، ومن أكبر تجلياته الهجرة غير النظامية وتنامي الحركات الاجتماعية للشباب، مع تخلي الدولة عن دورها الأساسي في التشغيل إلى جانب القطاع الخاص.

إن معالجة معضلة البطالة، السيد الوزير، تتطلب إصلاحا شاملا للمنظومة التعليمية والحوكمة، عبر محاربة الفساد وإصلاح سوق الشغل وتحسين بنية الأعمال وتقييم كل البرامج السابقة وفتح حوار عمومي حقيقي ومسؤول حول معضلة البطالة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب، الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

واحد الدقيقة ونص راه اعطاها لي السيد المستشار إلى كان ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

راه ما كاينش، ما كاينش، ما كاينش، ندوة الرؤساء واضحة فهاذ الموضوع، ولكن غير سير.

درنا ليك إشارة بلا.. سير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنظن بأنه التعاقد ديالكم كحكومة تعاقدتو على أنه جعل الشغل المحوري في السياسات العمومية والسياسات الاقتصادية، تعاقدتو كذلك على جعل الإطار القانوني هو إطار قانوني قوي للطبقات الشغيلة باعتبارها طبقة ضعيفة تحتاج إلى الحماية.

تعاقدتم على جعل الحكامة الأفضل بالنسبة هاذ الطبقة الشغيلة، تعاقدتم على محاربة الهشاشة واعتماد مناهج إدماجية قوية جدا.

اللي تنشوفو اليوم، أنا بغيت نسولكم، السيد الوزير اليوم، على هاذ البرنامج ديال "أوراش"، هاذ الكثرة ديال المتدخلين.

أولا، كاين اللجنة الاستراتيجية، اللجنة الجهوية، اللجنة الإقليمية، صندوق الضمان الاجتماعي، واحد العدد ديال المتدخلين، كيفاش غيمكن لنا نهضرو اليوم على الحكامة، فين هي هاذ (l'ANAPEC[4]) اللي هي الوكالة الوطنية؟ واش ما قدراش تقوم بهاذ الدور هذا اللي كتقوم به هاذ اللجان كلها؟ باعتبار أننا كنهضرو على واحد المسألة اللي هي أساسية اليوم، كنهضرو على القضية ديال قانون قوي، فين غيكون قانون قوي، واحنا كنخرقو اليوم المدونة ديال الشغل؟ هاذ الجمعيات وهاذ التعاونيات واش خضعت للترخيص ديالكم، السيد الوزير، باش تمارس التشغيل المؤقت؟ واش أدت الضمانة اللي مفروض أنها تؤديها اللي كينص عليها القانون؟ لأنه ما كاينش حتى شي حاجة كتمنع هاذ القضية هاذي.

كنهضرو اليوم، السيد الوزير، على القضية هضرتو لنا على رفع المعنويات وعلى القضية ديال النية، كنظن أنه رفع المعنويات ما غاديش تكون عن طريق التشغيل المؤقت، واحد غترفع ليه المعنويات ستة أشهر، ومن بعد ستة أشهر غادي تقول ليه راه ما بقاتش الخدمة، فين غتبقى هاذ المعنويات؟ وهاذيك النية، كيفاش غنتعاملو مع هاذ النية هاذي؟

احنا اليوم نبحث عن مشاريع قوية، مشاريع مندمجة، مشاريع قابلة

[4] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

للاستمرار في الزمان والمكان، وبالتالي ملي كنكونو اليوم كتهضرو لنا على أن الأرقام اللي سمعت اليوم، السيد الوزير، سمعت على أن الجمعيات 130 مليون ديال الدرهم اخذاتها الجمعيات كمنح، هاذ 130 أنا الرقم اللي قلتي 60 مليون على 70 مليون جمعتها اعطاتني 130 مليون.

احنا راه فسوس كنعرفو نحسبو شوية، هاذ الشي كنحسبوه، هاذ 130 مليون فرقتها على 4000 جمعية عطاتني 32.500 اللي اخذات كل جمعية كمنحة، ماشي مشكل، السيد الوزير، يمكن لكم تعقبو وتوضحو لينا هاذ الأمور هاذي.

ولكن اليوم، السيد الوزير، اللي بغينا نتساءلو عليه احنا فين غاديين فهاذ الشي ديال التشغيل؟ إلى أين؟ واش غادي نستمرو في خلق.. احنا كان عندنا، كنا كنقولوها وقلنها لكم، قلنا بأنه عندنا واحد الفئة اللي كتعاني فالمغرب، اللي هوما العمال ديال الإنعاش ديال الجماعات الترابية، هاذ الأرقام اليوم اللي غادي تخسر على هاذ الفئة هاذي ما فيها باس تدعم بيها هاذ الفئة، وراه احنا دعمنا ذيك الفئة ورفعنا المعنويات ودرنا النية مع هاذ الناس.

اليوم، غادي يوليو عندنا إلى جانب عمال الإنعاش غيوليو عندنا عمال ديال الأوراش، لأنه هاذ الناس ملي غتخدم واحد ست شهور راه العقلية ديال المغاربة هي هاذي، غيخدم واحد ست شهور غيعتبر راسو بأن ولا عندو واحد الحق مكتسب، راه بعد ست شهور غيولي يقول ليك اعطيني الخدمة.

ثانيا، هاذ القضية ديال المجالس الإقليمية قلتها وغنعاود نأكد عليها، المجالس الإقليمية راه بينها وبين التشغيل غير الخير والإحسان، راه كما بغا يكون، واحنا راه كنديرو السياسة، وأنتوما، السيد الوزير، راه ناضيين فالسياسة، راه ما يمكنش لشي واحد كيدير السياسة ما يكونش عندو العائد السياسي هو كيختار الجمعيات، هو كيختار العمال، وهاذ الشي علاش اليوم هاذ التشكيات اللي كاينة اليوم وهاذ النقاش اللي كاين اليوم حول وسائل الإعلام اللي أنت شكرتيها، السيد الوزير، وحتى احنا كنشكروها، لأن نقلت لينا بعض من الحقائق اللي كتوقع فهاذ البرنامج، كنقول لكم السيد الوزير، أنه راه ما يمكنش تكون تما الحكامة، ما يمكنش تكون تما الاستقلالية، لأنه أنا كنقول بكل موضوعية أن هاذ الملف راه خرج من الخيمة مايل.

كنتمنى أن تصحح بعض الأخطاء التي وقعت، وهذا بالإمكان ديالكم، السيد الوزير، باعتبار الصلاحية، احنا ماشي سوداويين، ما كنشوفوش في الكأس غير اللي خاوي، نثمن المجهود اللي يبذل، احنا عارفين بأن النية ديالكم صادقة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

حاشى السيد المستشار، لا لا، تفضل السيد الوزير تفضل للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، الشكر موصول على هذه الملاحظات اللي ما عنديش فيها شك، الهدف منها هو تجويد العمل الحكومي وأنه المشاريع والبرامج الحكومية توصل للمواطنات والمواطنين كيفما كنا كنتمناوها.

أنا هذه بعدا ما عنديش فيها أدنى شك، لا بالنسبة للأخوات والإخوان اللي يعني تكلمو بشكل إيجابي على البرنامج وحاولو يبينو نقاط القوة ديالو، واللي هي كنظن واضحة ومعروفة، وكذلك بالنسبة للإخوان اللي تكلمو ربما على بعض.. اللي تيشوفو هوما نقائص في البرنامج، وبالعكس احنا كحكومة الثقافة هي أنه كنتقبلو هاذ الشي بصدر رحب، على أساس أنه تكون الأمور معقولة.

كنظن كاين الخلط في واحد العدد ديال الأمور أنا غادي نوضحها والتدقيق في أمور أخرى، وإذا كانت حالات معينة أنا ما عندي حتى شي مشكل كوزير مسؤول سياسي بطبيعة الحال، الهدف ديالنا هو خدمة المواطنات والمواطنين.

بغيت غير نذكركم.. دبا طرحتو واحد الأسئلة وكيبان في هاذوك الأسئلة واحد الرغبة في تجاوز المشروع ديال البرنامج ديال "أوراش" إلى إشكالية التشغيل بشكل أوسع وإلى الموضوع ديال التشغيل بصفة كبرى، نديرو جلسة أخرى ونقدر نجي عندكم ونتكلم معكم ولكن غادي نقول لكم 2 أو 3 ديال الأمور في هذا المجال.

أولا، التشغيل ما غا يتدارش بلا بيكم، التشغيل كيتدار مع النقابات وكيتدار مع أرباب العمل وكيتدار مع الحكومة، وكيتدار مع جميع الفرقاء، والجولة اللي درنا ديال الحوار الاجتماعي الأولى وضعت واحد الأسس، احنا غادي ندخلو دبا في الأيام القليلة المقبلة وها شتنبر على الأبواب باش نشوفو فين وصلنا، وباش نشوفو البرنامج اللي سطرناه، واللي فيه واحد العدد من المواضيع اللي تكلمتو عليها، لأن التشغيل خصو واحد المناخ ديال التشغيل، خصو واحد المناخ ديال التنافسية، خصو واحد المناخ ديال القوانين اللي كتساهم باش يقدر يكون التشغيل اللائق، خصو الاستثمار، وهذا الاستثمار ما كايجيشاي وكيجي من السماء، خصو مجهود.

والحكومة دارت واحد المجهود كبير في هذا المجال ووجدات القانون الإطار ديال الاستثمار اللي كيفما تتعرفو في المجلس الوزاري الأخير تمت المصادقة عليه.

ومن جملة ما جاء في هذا القانون أنه كاين واحد العدد ديال

التحفيزات بالنسبة للاستثمارات الكبرى اللي كيفما تتعرفو هي اللي تتخلق فرص الشغل القارة اللي كلنا نتكلم عليها، وكاين جزء خاص بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، وهذه لأول مرة في تاريخ المغرب.

الحكومات اللي تتمثلوها كنتكلم عن الإخوان اللي كانو في الحكومات السابقة، راه اسمحولي أنا ملي جيت نشوف العدد ديال المقاولات اللي كانو كيتعاونو في الاستثمار، المقاولات الصغيرة جدا عرفتي شحال لقيت؟ 35 مقاولة في المغرب كله، هي اللي تستفيد من المنح، بغيتوني نجبد هاذ الشي ديال الماضي؟ أنا ما عنديش هذه الثقافة هذه، نبقى نقول لكم أنت درتي لا أنا ما درتش، أنا دبا تنشوف المستقبل باش ما تكونش شي مزايدة ولا شي درس من الدروس... إلخ، ولكن هذا ماشي واحد الحجة ديالي باش الناس ما تعطيش الرأي بالعكس، أية حاجة قلتوها معقولة، احنا على الراس والعين، لأن حتى احنا دايزين.

إذن، اللي بغيت نقول لكم هو أنه ملي جينا في هاذ الشي ديال الاستثمار ديال المقاولات الصغيرة جدا لقينا 35 مقاولة اللي تتستافد، إيوا خصنا 10 آلاف بعدا نبداو بألفين ولا 3000 ولا 4000 ولا 5000 ولا 10 آلاف، الاستثمار ماشي (l'accompagnement) وهاذ المقاولات هاذي 85% من النسيج هي اللي تتشغل 70% ديال الناس، ملي تنجلس مع النقابات وتنذاكر معهم في الحوار الاجتماعي تيقول ليك المقاولات الكبار ما عنديش معهم مشكل في أغلبيتهم، تيقول ليك عندي مشكل مع المتوسطة والصغرى، هاذ الشي وضعنا لو الأسس ديالو، راه خدمنا فهاذ 3 اشهر ولا 4 اشهر ولا 5 أشهر ولا 6 أشهر عندنا اتفاق فعدد ديال الأمور، واحنا داخلين للجولة ديال المفاوضات ديالنا وبالالتزامات ديالنا واحنا غاديين، وجدنا القانون ديال الاستثمار وجدنا حتى المراسيم اللي خصها تكون راه هي فالأجل القريب غادي تخرج، كنقول المراسيم راه أمور تنظيمية حقيقية ماشي.. وفواحد الجو ديال الثقة، رغم صعوبة الظرفية الدولية وما كاينش لاش نعاود نجبد هاذ الموضوع.

ولكن هاذ الشي اللي تنقول لكم علاش قلتو؟ باش نقول ليكم أن الحكومة راه عندها واحد الرؤية واضحة، كان التنصيب ديال الحكومة وكان التعيين ديال سيدنا الله ينصرو فوقاش كان هاذ الشي؟ كان هذ الشي في أكتوبر، ياك؟ عرفتو الوضعية كيف كانت الدولية فذاك الوقت؟ أشنو غنبقاو نتسناو، شنو؟ يسحاب ليكم غيجي الاستثمار في 5 دقائق ويتخلقو هاذ الآلاف ديال فرص الشغل، أنتوما عارفين هاذ الشي، أشنو قلنا فالحكومة؟ قلنا ليكم ما غنخليوش الناس يتسناو، هاذ الناس أنا ملي مشيت فالمناطق ديالنا، علاش أنا مشيت للمناطق والجهات؟ حتى أنا نجلس فالرباط ونبقى جالس مع راسي وندير البرنامج ونجي نبقى.. علاش مشيت أنا للرباط مع الفرق ديال العمل؟ وعلاش عبأنا الولاة والعمال وواحد العدد ديال الناس؟ علاش؟ باش نسمعو لهم، آش قالو لينا؟ قال ليك أسيدي الله يجازيكم بخير طلقو لينا هاذ "أوراش" اليوم قبل غدا، حيث هاذ الناس هاذو هاذ 30 ألف وهاذ 40 ألف اللي كنهضر معاكم دبا راه ما عندهم والو نهائيا، وحيتاش حتى اللي كان فيهم عندو شي حاجة شحال تيشد فالشهر؟ 600 درهم، 700 درهم في خرق سافر للقوانين وللعمل اللائق.

ملي جلسنا في مجلس الحكومة وفي اللجان اللي تفرعات عليه بقينا تنطلعو الهضرة ونهبطو الهضرة، قلنا وصلنا أنه ما كاينش شي واحد غيديرو لو أقل من (SMIG)، كانو بعض الإخوان بغاو يجتاهدو الله يجازيهم بخير قال ليك والله يخليكم باش نطولو مدة العمل الإنسان يخدم غير15 يوم، لا نهائيا ما اتفقناش على هاذ الشي، وكانت التوجيهات ديالنا فالحكومة كاملين بالاتفاق ديال الجميع (SMIG) باش ما يجيش شي واحد يشري ويبيع مع الناس، يقول أنت خدم 3 أيام وأنت خدم 7 أيام وأنت نخلصك 1500، هاذ الناس هاذو المعدل أنهم غادي صورو واحد الطرف ديال الخبزوهوما كيأديو واحد العمل، لا وجه للمقارنة مع البرامج اللي تكلمتو عليها، فكل حاجة فبلاصتها.

أنا مقلتش ليكم "أوراش" غيحل الإشكالية ديال التشغيل ديال المغرب وديال العالم، أنا معمري قلت هاذ الهضرة هاذي، أنا قلت ليكم هذا برنامج درناه باش نحلو واحد العدد ديال الإشكاليات المستعجلة لدى الناس، واش نخليو الناس؟ راه مشيت لشي مناطق الناس تتمشي للقمامة وكانو خدامين هاذ الناس هاذو، ما غنقولش الأسماء ديال هاذ المناطق هاذو، خدامين، ملي درت الجولة مع العامل ومع المسؤولين قالولي شوف الناس خدامين، حيث مشات الخدمة، حيت كلشي وقف خصوصا فواحد الفترة كانت متأزمة أكثر من الحمد لله من اللي فيها احنا اليوم.

فاخذينا القرار خرجنا هاذ الشي للوجود وهاذ الميزانيات اللي تنتكلمو عليهم، اللي سميتوه أنتم قوة المتدخلين اسمحو ليا هاذ الحكامة ما عمرها ما كانت فالمغرب، والحمد لله اللي كانت هاذ الحكامة باش دازت 6 أشهر و47 ألف واحد ولات 49 ألف واحد عاد باش سمعتو أنه كاين واحد الحالة ديال واحد السيد اللي بغا يدير النصب على واحد الناس ما عندو حتى علاقة بـ"أوراش"، بعدا هاذيك الحالة اللي تتكلمو عليها، واحد السيد حسب الاستقصاء اللي درنا وراه درنا العمل ديالنا مشى بغا يخدم الناس وقال ليهم اعطيوني الفلوس باش نخدمكم فوقاش؟ عرفتو فوقاش بغا يدير ليهم الكونطرا؟ من فاتح يناير باقي "أوراش" ما بدا، ما كاينش اختلال ديال البيع والشراء في وسط "أوراش".

بالنسبة اسمحوليا الجمعيات وهذاك الشي احنا اعطينا المسؤولية للناس على المستوى المحلي، ماشي فيها المجالس الإقليمية، فيها العمال، فيها المديرين، هاذي هي بلادنا، بغيتو نجيبو شي ناس من بلاد أخرى؟

وإلى كاين شي ملفات، كاين القضاء، احنا في الوزارة مستعدين واحنا في تفاعل فين ما تطيح شي حاجة، وعليها شكرت الصحافة، فين ما تشوف شي (article) يكون صحيح أو لا غلط أنا شجعتهم، توصلنا المعلومات، واحنا كذلك بالمصالح ديالنا راه احنا خدامين، الحقوق ديال الناس، راه هاذي الفلوس ديال عباد الله، علاش غادي ندخلو

احنا؟ بالعكس.

فالهدف ديالنا كحكومة هو هاذ شي ماشي في الشفافية وما كاينش ما أكثر من هاذ الشفافية اللي احنا فيها اليوم، وإلى كانت شي حالة ديال شي جمعية أو ديال شي كذا، هذا بعد غادي يكون استثناء الذي يؤكد القاعدة من واحد الناحية، وثانيا أنا الباب ديالي مفتوح وفين ما تتخرج لنا شي حاجة للوجود.. والحمد لله، البلاد ديالنا ما بقى فيها ما يتخبع، ما بقاش هذاك الزمان ديال شي واحد غادي يدير شي حاجة بوحدو ويجيب الناس ديالو ويعطيهم، فين احنا زعما فين؟ غيديرهاذ الشي على مرأى ومسمع من هاذ المسؤولين هاذو كلهم ومن الصحافة ومن الرأي العام، ما بقاش هاذ الشي، وانتم اللي قلتوها، راه ما يمكنش، وهاذ الشي ديال الانتخابات، الله يخليكم، حيدوه من بالكم، راه الورش مع الجمعية تيكون فيه 30 واحد، تيكون فيه 20 واحد، أش من انتخابات؟

راه المعدل ديال الأوراش حسب الأقاليم راه 1500 ديال الناس اللي تيستافدو، ما شي 20.000 فهمتو آش بغيت نقول؟ يعني (c'est un faut sujet) وما اعطيناش اليد للمنتخبين في هاذ الموضوع، درنا (un support) الله يجازيهم بخير باش يخدم وكاين لجنة، قلت لكم، كاين لجنة فيها واحد العدد ديال الناس، وإلى كان شي اختلال، يقدرو يكونو اختلالات، أنا ما تنقولش لكم ما كينينش، ولكن إلى كان شي اختلال تنوقفو عليه وتنصححوه، والحمد لله، من هاذ 50.000 اللي استفادو ما بان لناش شي اختلالات.

فإلى كانوا على رؤوس الأصابع كتعالج، وراه عالجنا، زعما كتعالج.

الموضوع عندنا احنا جدي درناه من القلب باش يوصل للناس في الوقت المناسب، برنامج "أوراش" برنامج ناجح 100% بالنسبة للأهداف المسطر لأجلها، والهدف ديالنا، إن شاء الله، هو أنه يتم هاذ العام نوصلو، إن شاء الله، لهذاك العدد والعام الجاي غادي يزيد يتطور البرنامج ونوصلو كذلك للعدد ديالو، ما تنساوش هاذ المجهود الحكومي هو مجهود لا يستهان به في هاذ الظرفية الاقتصادية الصعبة والصعبة جدا.

وتنعاود نقول لكم: بابي مفتوح وأنتم ممثلي الأمة، باش إلى كاين شي مشكل توصلوه لنا، أنا هذا اللي غادي نقول لكم، وهذا هو الوعد اللي عندنا معكم، راه المواطنين ديالكم وديالنا وديال المغاربة كاملين واحنا كلنا في الخدمة ديالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نشكر السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات للإجابة على هذه الأسئلة والرد على التعقيبات.

ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة القيمة.

طبقا للمادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصل المكتب بسبع (7) طلبات لتناول الكلمة في نهاية هذه الجلسة، وقد أحيلت على الحكومة التي أعربت عن تجاوبها مع الطلب المتعلق بـ "سبل ضمان حصول الطلبة المغاربة الذين استكملوا تكوينهم في الجامعات والمعاهد الأوكرانية على دبلومات وشواهد تخرجهم"، والمقدم من السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية.

إذن الكلمة لأحد السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

السيد المستشار، دقيقتين هذه المرة.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

لا أقل، ما عندك ما تقول فهاذي.

السادة الوزراء المحترمين،

غير اللي بغينا نسولكم عليه اليوم هو أنكم تتعرفو هاذ الإشكال اللي تتعرفوه في أوكرانيا، واحد العدد ديال الطلبة اليوم تخرجو في جميع الكليات ديال الطب، ديال الهندسة، جميع كليات الطب بطبيعة الحال في كييف في خاركوف، في أوديسا، اليوم الإشكال اللي عندهم هو كيفاش غادي يحصلو على الدبلومات ديالهم، كاين طلبة اللي الآن مشاو باش يحصلو على الدبلومات باش يجيبهم باش يتسلمو الدبلومات ديالهم وكاين طلبة اللي وكلو بعض الناس باش يجيبو لهم الدبلومات ديالهم، وهاذي تتعرفو بأن هاذي إشكالات لأن الناس مقبلين على أنهم يطلبو المعادلة ديالهم.

احنا تنسولكم، السيد الوزير، على أشنا هي الإجراءات، ماشي اليوم، أولا بعدا تنشكركم أنكم استجبتم لهاذ.. وخا بزاف قليل فيها هاذ الكلمة ديال الشكر، ولكن لابد ما نشكركم، لأنه فعلا اليوم هاذ الراهنية ديال هاذ الموضوع هو لأنه واحد الحاجة حساسة بالنسبة لهاذ الناس اللي تيعيشو هذا الوضع اليوم.

احنا تنقولو اليوم واش ما كاينش شي تدخل رسمي ديال الحكومة أنها هي تسلم عن طريق وزارة الخارجية هذه الدبلومات في أوكرانيا وتجيبها هنا وتسلمها للناس للحاملين ديال هذه الدبلومات في الوزارة هنايا أو لا في السفارة ديال أوكرانيا، لتسهيل المأمورية وهذا هو الهدف من السؤال ديالنا.

بغيناكم، السيد الوزير، واش عندكم شي تصور وشي رؤية واقعية وحقيقية وفعلية لحل هذا الإشكال وهذه المعضلة.. تنظن انتهى الوقت؟

شكرا.

ما تبقى من الوقت أنا تنعطيه للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

والسيد المستشار راه ما كاينش عندنا هكا.

تفضل السيد الوزير للإجابة في دقيقتين.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

هي القضية هي صعيبة إذا تتعرف حتى في المغرب إذا بغيتي تسلم شي

دبلوم ما كتسلمو إلا لمولاه، ولا بعض المرات إذا كانت شي (procuration) كاين دبا حتى في الجامعات ما بقاوش كيبغيو يعطيو حتى (la procuration) لأنه وقعو فيها مشاكل، احنا حاولنا نتصلو بالوزارة ديال أوكرانيا، ولكن ما كاينش شي تجاوب في هذا المجال لأن صعيبة.

كاينين حتى جامعات اللي دابا باش يعطي الدبلوم ما خدامينش، كاين اللي خارجين، راكم كتعرفو الحرب ملي كتكون بحال هذا الشكل وحتى الإدارة ديالهم بعض المرات كاين اللي مشى لدولة أخرى.

احنا اللي نقدرو نساعدو فيه وهو وراه بدينا فيها أي طالب جاب الدبلوم ديالو كنحاولو نسرعو ذاك الشي ديال المعادلات، إذن المعادلات غادي تبقى بحال هكذاك، وغادي نغتنم هذه الفرصة باش نعطيكم واحد الرؤية اللي دبا احنا خدامين عليها، درنا واحد اللجنة اللي غادية تمشي تدير لنا واحد الخبرة في جميع الدول اللي تيمشيو لها الطلبة ديالنا، بحال أوكرانيا، روسيا، بلغاريا، رومانيا، بولونيا، باش نديرو واحد الجرد ديال كاع المؤسسات اللي تنظنو احنا بأن عندهم الدبلومات ديالهم اللي صالحين لنا.

ما بغيناش الوليدات يبقاوو يمشيو فين ما جاب لهم الله هكذاك، غادي نعطيوهم الجرد ديال أشنو هوما المدارس، أشنو هوما الكليات، وأشنو هوما الجامعات اللي غادي يمشيو لها وما يكونش مشكل في الاعتراف باش ما يضيعوش وقتهم، لأن دبا ها انتوما دبا شفتو بأن أوكرانيا فيها وفيها، وجميع الدول حتى روسيا فيها وفيها، رومانيا فيها وفيها، كاينين شي مؤسسات اللي خارجين على النطاق وما عندهمش ذيك الثقة اللي ربما نقدرو نثيقو فيهم بالنسبة..

أنا اللي تنواعد وهو فين ما جانا شي حاجة غادي نسرعوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمل جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 053

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 هـ (19 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها السادة والسيدات،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملا بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب هذا المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 يوليوز 2022، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته كذلك على الحكومة وفق أحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كافة مكونات المجلس والأطر الإدارية التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، والتي تعتبر السادسة من نوعها في ظل دستور سنة 2011، كما نتقدم بالشكر إلى جميع الذين ساهموا بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في إنجاح مهمة مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة.

إذن، قبل أن نمر للمناقشة التي خصص لها حصة زمنية إجمالية تحدد في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كما يلي:

أولا، سنعطي الكلمة لكل من رئيس ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية الدستورية، تليها بعد ذلك تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، ثم تدخلات أعضاء الحكومة، وبعد ذلك للفرق والمجموعات أن يعقبوا إذا رغبوا في ذلك، وللحكومة عند الاقتضاء حق الرد على هذه التعقيبات.

إذن، في بداية هذه الجلسة سأعطي الكلمة للسيد المستشار عابد بادل، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، فليتفضل على أساس ألا يتجاوز 5 دقائق طبقا للمادة 315 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد بادل، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المؤكد أن العشرية الأخيرة بصمت بدايتها بفورة شبابية، كان من نتائجها إقرار دستور 2011، وما أعقبه من إصلاحات هيكلية في مسار ترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا، مما جعله نموذجا يحتذى به إقليميا ويعتبر من ديمقراطيات الموجة الرابعة الناجحة، وكرس مكانة الشباب المحورية وجعله رافعة أساسية للتنمية والازدهار الاقتصادي لبلادنا وعامل استقرار اجتماعي مهما.

كما ظل الشباب أحد الأولويات في خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، الذي ما فتئ يلح على العناية بهذه الشريحة الاجتماعية، لتأهيلها وتوفير فرص إدماجها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو المنحى الذي زكاه مجلس المستشارين، سيرا على خطى جلالته، مع مطلع هذه الولاية التشريعية باختياره للشباب كموضوع للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، والتي تشرفت برئاستها وأتشرف اليوم بعرض محطات عملها.

السيد الرئيس المحترم،

استنادا إلى عناصر المنهجية والمقاربات المعتمدة والبرنامج الزمني الارتدادي الذي حدد شهر يوليوز كموعد لرفع تقريرها لمكتب المجلس الموقر، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بروح العمل الجماعي والتوافقي في إنجاز المهمة الموكولة إليها، مستعينة في ذلك بفريق عمل إداري وضعته إدارة المجلس رهن إشارتها.

حيث سعت إلى تحديد محور اشتغالها في مجال تأهيل وإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية خلال الولاية الحكومية السابقة 2016-2021، وذلك إيمانا من السيدات والسادة أعضاء المجموعة بشمولية هذا المحور واختزاله لكل طموحات ورهانات الشباب ببلادنا.

وحرصت المجموعة على تبني مقاربة متعددة الأبعاد في رصدها للمعطيات وتتبعها لتنفيذ السياسات العمومية المرتبط بالشباب، تمزج بين اللقاءات مع القطاعات الوزارية المتدخلة التي استجاب أغلبها مشكورين، ثم القيام بزيارات ميدانية بجهتي كلميم- واد نون وطنجة-تطوان- الحسيمة، للوقوف عن كثب على بعض المشاريع المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

وفي إطار توسيع دائرة الرصد، وجه طلب للمندوبية السامية للتخطيط لتزويد المجموعة بتقرير تركيبي يتضمن الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتأهيل وإدماج الشباب، وفق التوزيع الوطني والجهوي، ثم المجالي، باستحضار مقاربة النوع والحقوق.

وفي نفس الإطار، تم توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إنجاز استبيان موجه للشباب حول مدى رضاهم على السياسات العمومية الموجهة إليهم، وهل يتلمسون آثارها عليهم.

السيد الرئيس المحترم،

بالموازاة مع الأنشطة المبرمجة وفي سياق تعزيز قدرات ومؤهلات السيدات والسادة أعضاء المجموعة والطاقم الإداري المواكب لها في مجال التقييم وحول قضايا الشباب، تم تنظيم دورة تكوينية في مجال تقييم السياسات العمومية، بالإضافة إلى تنظيم مائدة مستديرة حول الشباب، بحضور خبراء مغاربة ودوليين في مجال الشباب، في إطار برنامج الشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وفي إطار الانفتاح على المنظمات الحكومية الدولية، عقدت المجموعة الموضوعاتية اجتماعات مع السيد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قدم فيه عرضا حول برنامج المواكبة في قضايا الشباب الذي يباشره مكتب الأمم المتحدة بالمغرب، بشراكة مع القطاعات الحكومية.

كما وقعت المجموعة على مساهمة فعالة في أشغال المنتدى البرلماني للشباب بمجلس المستشارين الذي جرت فعالياته يوم فاتح يونيو المنصرم، كما تتوخى مواصلة حضورها في الأنشطة الإشعاعية للمجلس، بتنظيم يوم تفاعلي مع الشباب وبشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية بالشباب وبانخراط فعال للجهات، باعتبارها أحد ركائز مغرب الغد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

من الطبيعي والبديهي أن عمليات التقييم والدراسات والأبحاث العلمية، على اختلافها، أن تواجهها بعض التحديات العملية والموضوعية، وهو ما لم تسلم منه عملية الإعداد لهذا التقرير، تمثلت أساسا في:

- ✓ من الناحية المفاهيمية: صعوبة ضبط مفهوم الشباب وتحديد الفئة العمرية التي يمكن تصنيفها ضمن فئة الشباب؛
- ✓ تعدد القطاعات المتدخلة في موضوع تأهيل وإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية وصعوبة تتبع ورصد دقيق لكل المبادرات ونتائجها، أمام تعدد وتشعب البرامج والمخططات، سواء على المستوى القطاعي أو البين القطاعي وكذا في إطار الشراكات مع الجهات والمؤسسات الدولية التي تعنى بقضايا الشباب؛
- ✓ عدم وضوح البرامج والمخططات وتداخلها مع شبه غياب لمؤشرات قياس واضحة يمكن الاعتماد عليها للقيام بعملية تقييم علمية بمؤشرات واضحة وشفافة.

السيد الرئيس المحترم،

في ختام هذا الملخص، لابد من التنويه والإشادة بمناخ التوافق والإجماع وروح المسؤولية العالية والانضباط للسيدات والسادة أعضاء المجموعة، الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة ومضنية بتفان ونكران للذات، سواء خلال اللقاءات المتوالية التي تم عقدها بالمجلس أو خلال زيارات ميدانية.

كما لا يفوت السيدات والسادة أعضاء المجموعة أن يتقدموا بشكرهم الخاص إلى رئيس ومكتب المجلس وأمينه العام، الذي نهنئه بالمناسبة على الثقة المولوية السامية، على تعاونهم الدائم والمستمر طيلة مسار أشغال المجموعة، كما ننوه بطاقمها الإداري الذي واكب أعمالها بالتزام ومسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم على المجهود المبذول.

الكلمة للسيد المستشار يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة لعرض ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 5 دقائق كذلك.

اسمح لي يحضر معنا أطوار هذه المناقشة وفد شبابي، يمثل جمعية البرلمان المغربي للشباب، اسمحوا لي باسمكم أن أرحب بهم في هذه الجلسة.

مرحبا بكم، شكرا.

تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من محطات عمل هذه المجموعة والمقاربة التي اعتمدتها التي تقدم السيد رئيس المجموعة بتلاوتها، فقد خلص التقرير إلى الملاحظات التالية:

بالنسبة لالتقائية السياسات العمومية وحكامة التدبير:

- أنه من الصعوبة عمليا الحديث على سياسة عمومية مندمجة موجهة للشباب في الواقع، كلما كانت هنالك برامج قطاعية مرتبطة بالأهداف الرئيسية للسياسات القطاعية تلامس قضايا الشباب سواء في جانب التأهيل أو الإدماج؛

- أن صلاحيات قطاع الشباب داخل الهندسة الحكومية، وخاصة في مجال تأهيل وإدماج الشباب، جد محدودة وتدخلاته تتم ببرامج أفقية داعمة بآثار ضعيفة ومحدودة بالنظر للقاعدة الواسعة للشباب في الهرم الديمغرافي ببلادنا؛

- أن تنفيذ البرامج والمشاريع على المستوى الترابي التي تدخل في إطار الاستراتيجيات القطاعية يتم بطريقة يطبعها التشتت وضعف التنسيق أو انعدامه في بعض الأحيان؛

- ضعف على مستوى تفعيل آليات الحكامة العمومية، مما كرس إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وبهذا الخصوص تتوجب الإشارة للرصد الذي قام به البنك الدولي الذي أشار بأن للمغرب فجوات كبيرة عليه تداركها.

وبالنسبة للمقاربة المجالية:

- لوحظ أن قلة فرص الشغل الملائمة والمرافق الحيوية الضرورية ببعض الجهات والعالم القروي يدفعان شباب القرى والبوادي إلى الهجرة نحو المدن، حيث أصبحت عدة دواوير ومداشر تخلو من فئة الشباب، مع حركية أفواج الهجرة الداخلية من الجهات الفقيرة المتمركزة في الوسط نحو الجهات الأربع الساحلية الكبرى؛

- تسجيل مفارقة بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة تتمثل في حاجة بعض القطاعات لليد العاملة المؤهلة، بالمقابل العديد من الشباب صرحوا بصعوبة الحصول على فرص عمل بنفس الجهات، في حين جهة كلميم- واد نون تعرف نقصا حادا في فرص إدماج الشباب، بالرغم من المؤهلات الاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها، وهو ما يفسر نسب البطالة المرتفعة بالجهة.

وفيما يتعلق بمقاربة النوع والمقاربة الحقوقية:

تم تسجيل الملاحظات التالية:

- استمرار إشكالية المساواة بين النساء والرجال في الحياة المهنية وكذا على مستوى ولوج الفتاة للتكوين والتأهيل، بالرغم من الإصلاحات التي عرفها ميدان التربية والتكوين؛

- الحاجة إلى المزيد من التنسيق والالتقائية في تدبير وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة على جميع المستويات؛

- أن معاناة الأشخاص في وضعية إعاقة تزداد كلما تعلق الأمر بالعالم القروي الذي تظل الفرص المتاحة فيه شبه منعدمة.

على مستوى الفعالية والنجاعة:

سجلت بعض الملاحظات تتمثل في:

- أن نسبة كبيرة من الشباب بالجهات يشتكون من التوجيه المهني غير الصائب؛

- استمرار معاناة الشباب المغربي من طول مدة البطالة بحيث تتجاوز السنة في أغلب الحالات، مع خاصية الهشاشة في المناصب المتاحة، والتي غالبا ما تكون بأجور زهيدة ولا تتمتع بحماية اجتماعية؛

- وجود عدة تباينات في النتائج، فرغم ما تضمنته السياسات العمومية القطاعية من جوانب إيجابية، إلا أن نتائجها الكمية والنوعية بشكل عام بالنظر للسياق العام للاقتصاد الوطني واتساع قاعدة الفئات النشيطة، لم ترق لحجم وسقف الطموحات التي رسمت لها، كما أن آثارها الاجتماعية على الفئات الشبابية المستهدفة ظلت محدودة نسبيا.

وحول تفعيل المقاربة التشاركية:

سجلت المجموعة في مختلف محطاتها الميدانية وكذا في ملتقى مجلس المستشارين للشباب المغربي في دورته التأسيسية إقرار غالبية التدخلات بضعف تبني المقاربة التشاركية، بل أنه لا يتجاوز حدود الضوابط الشكلية، سواء على مستوى إقرار السياسات العمومية وطنيا أو على المستوى الترابي، بحيث تظل محدودة وأحيانا مقيدة بالضوابط القانونية، مثلما هو حال بعض مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية المرتبطة بذلك.

بمقابل ذلك، صرحت القطاعات الحكومية وكذا المسؤولون الترابيون بتبني المقاربة التشاركية، مما يثير معه التساؤل حول وجود خلل ما على مستوى آلية التشاور المعتمدة، آخذا بعين الاعتبار أن الفعاليات الشبابية التي تم التواصل معها والتي عبرت عن ضعف آلية التشاور في غالبيتها تنشط داخل مختلف الهيئات الوسائطية للمجتمع،

مما يزيد من حدة التساؤل حول فرضية توسيع دائرة التشاور لتشمل عينات ليس لها انتماء سياسي أو نقابي أو حتى جمعوي.

وكخلاصة شاملة، وكما ورد في العديد من تقارير المؤسسات الدستورية، فإنه لا يمكن الركون لتبرير عدم تحقيق بعض الرهانات الاجتماعية الكبرى لشدة التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنيوية في النموذج التنموي السابق الذي بلغ مداه، قد شكل عاملا زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلادنا في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة التأخير الذي تمت مراكمته في تنزيل أوراش رئيسية، من قبيل تطوير المنظومة التربوية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وتعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المنظم وتنزيل الجهوية المتقدمة والنهوض بالمقاولة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المقرر على المجهود الذي تم بذله.

وننتقل الآن إلى المناقشة، ونستهلها بتدخل التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين.

تفضل السيد المستشار السي كمال.

السيد الرئيس،

اتفقنا بأنه ستكون هناك مناقشة، لأننا بصدد جلسة دستورية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، ولنا الحصص الزمنية التي تم توزيعها بالنسبة لكل فريق، في توازم مع الحصة المخصصة للحكومة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد كمال آيت ميك:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

في البداية، لابد أن ننوه عاليا بمنهجية عمل هذه المجموعة وبمضمون مخرجاتها وخلاصاتها، التي لامست بدقة كبيرة واقع الشباب والحلول الناجعة للنهوض بأوضاعه، لم يكن هذا النجاح ليتحقق لولا التدبير المحكم لأعضاء اللجنة ورئيسها المستشار المحترم السيد عابد بادل، الذين اشتغلوا بروح جماعية، استحضر فيها الجميع مصلحة الوطن وما تقتضيه المرحلة من تعبئة جماعية لإقرار سياسة عمومية مندمجة للشباب، وفق منهج جدي، يعد الأول من نوعه في تاريخ عمل المؤسسة التشريعية.

وعليه نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية وإلى كافة أفرادها على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا التقرير رفقة الطاقم الإداري الذي اشتغل عليه واشتغل إلى جانبهم.

فأسباب نزولها إذن هي الخطب الملكية السامية، والتي أكد فيها جلالة الملك حفظه الله غير ما مرة على أن الشباب هم الثروة الحقيقية للبلاد، داعيا جلالته إلى ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد، بإعداد استراتيجية مندمجة للشباب والتفكير في أنجع السبل للنهوض بأحواله، داعين في هذا الإطار الحكومة إلى مواكبة عمل هته المجموعة والأخذ بعين الاعتبار مخرجات تقريرها.

السيد الرئيس المحترم،

يحظى الشباب بأهمية خاصة في المجتمع المغربي، إلا أنه يلاحظ أن هناك عجز مضطرد في إدماجهم، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، وهو ما يعني عدم قدرة السياسات العمومية السابقة المعنية بهذا الموضوع على مواكبة الحاجيات المتعددة لهذه الفئة الحيوية، في ضوء التحولات الديموغرافية والحقوقية والثقافية والتواصلية المتسارعة في السنوات الأخيرة.

إضافة إلى تفشي خطاب الكراهية واللايقين من طرف بعض الفاعلين السياسيين المبخسين دائما لجهود الدولة ومؤسساتها، مما يزيد في تعميق هشاشة الشباب المغربي، ويسهم في تفاقم شعورهم بالتهميش والإقصاء، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

واستشعارا بهته الوضعية المقلقة، نشتغل جميعا من مختلف مواقعنا وانتماءاتنا الجادة والمسؤولة على اتخاذ العديد من المواقف والمبادرات الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، يتجلى ذلك في إحداث هذه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجال الشباب، والتي ستتوج إن شاء الله بتنظيم المنتدى الدولي للشباب الذي سينعقد بداية أكتوبر المقبل.

ونحن نناقش هذا التقرير، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه من المهم مقاربة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا، الشباب وأزمة الثقة:

ارتكز عمل اللجنة الموضوعاتية على إيجاد السبل الكفيلة لإعادة الثقة في العمل السياسي والحزبي إلى جانب مؤسسات الدولة والمجالس الترابية، وهنا لابد أن ننوه بنجاح الانتخابات الأخيرة، والتي أفرزت نخبا سياسية شابة وكفاءات كان لها شرف خدمة هذا الوطن ومواطنيه من داخل المؤسسات، ولعل أفضل نموذج يعكس هذا التوجه ما يزخر به

مجلسنا الموقر الذي استطاع أن يجدد أزيد من 70% من أعضائه، كان لفريق التجمع الوطني للأحرار حظه الوافر من التشبيب ومن مستوى التنخيب، وهو ما يعكس الحركية الاجتماعية النشيطة التي يعرفها مجتمعنا.

ففي ظل هذا الوضع، نعتبر أن الشباب المغربي في حاجة ماسة لتعزيز ثقته في المستقبل، وهو ما يتوجب على الحكومة التحلي بالجرأة في تفعيل المواقف والقرارات والعمل بشكل استراتيجي ورؤية واضحة بتبني خطاب الوضوح والصراحة والتعاطي الإيجابي مع قضاياه وإشراكه في بناء الحلول، لأن الشباب اليائس يشكل اليوم خطرا على المجتمع، مشددين على ضرورة أجرأة سياسة عمومية مندمجة لصقل طاقات الشباب التي تسترعي اهتمام عاهل البلاد، وتحظى بعنايته الموصولة وإرجاع الثقة للشباب في العمل السياسي، لن يتحقق دون إعادة المصداقية للحياة السياسية والممارسة العمومية.

ولتحقيق هذه الغاية، نقترح في فريق التجمع الوطني للأحرار الاشتغال على تنزيل التوصيات التي تضمنها التقرير والتي نعتبرها شجاعة وجريئة أبرزها:

- ✓ أولا، تملك رؤية واضحة، لأن الشباب من حقهم الخوف على مستقبلهم ومن المجهول؛
- ✓ تقوية القدرات وتعزيز الكفاءات وتطوير الإمكانيات الذاتية للشباب، لتمكينهم من التأقلم والتفاعل مع التحولات المجتمعية وتسهيل انخراطهم في الموجات الجديدة من المهن المستقبلية؛
- ✓ ثالثا، تحرير الطاقات لاستثمار كل الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب وتوفير مناخ ملائم تطبعه الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة؛
- ✓ أخيرا، تحقيق العدل وتكافؤ الفرص والمصداقية، من خلال تحويل الأقوال إلى أفعال، وهو ما يحتم على الحكومة أن تقدم خطابا صادقا قابلا للتنفيذ من أجل إعادة بناء الثقة مع الشباب.

المحور الثاني، بطالة الشباب وإشكالية الإدماج في سوق الشغل:

إن أكبر معضلة يعاني منها الشباب المغربي اليوم هي معضلة البطالة، مؤكدين أن بطالة الشباب تبقى مرتفعة جراء تداعيات الكوفيد، فربع اليافعين بالمغرب عاطلين عن العمل، ونسبة كبيرة منهم توجد بالمجال الحضري، وهو ما يؤكد أن أكبر إشكال يواجه الشباب اليوم هو التوفر على فرص الشغل، متسائلين عن مآل المخططات الحكومية السابقة التي وعدت الشباب بخلق فرص الشغل أمام حالات الإفلاس والاختناق الكبير الذي تعانيه المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تنفست الصعداء بعد الإجراءات المواكبة التي قامت بها الحكومة الجديدة، والتي وفرت 13 مليار كسيولة من استرداد الضريبة على القيمة المضافة، وستعمل على إدماج حوالي 1.2 مليون عاطل في سوق الشغل من الشباب حاملي الشواهد، إضافة إلى شباب العالم القروي المنقطع عن الدراسة والراغب في إحداث مقاولة ذاتية.

السيد الرئيس المحترم،

فإذ نعبر باسم فريق التجمع الوطني للأحرار عن قلقنا الكبير من تنامي ظاهرة الهدر المدرسي، التي أدت إلى وجود شباب بدون تكوين ولا شغل ولا حماية اجتماعية، والتي تصل حاليا إلى أكثر من 2.7 مليون شابة وشاب، نؤكد أن أملنا كبير في هذه الحكومة لمعالجة هذا القصور بهدف النهوض بأوضاع هذه الشريحة من الشباب وتسهيل انخراطها في المجتمع، مذكرين بأن الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2018)، دعا إلى التعبئة الشاملة لمواجهة إشكالية بطالة الشباب وحاملي الشهادات، وإطلاق مبادرات نوعية في مجال التشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وضع سياسة عمومية لإدماج الشباب، يبدأ عبر نشر ثقافة المواطنة وثقافة الحقوق والواجبات، مع وضع البرامج الحاملة لقيم التضامن والتطوع والعمل كآلية لاستعادة ثقة الشباب في الحياة السياسية، من خلال تقوية مشاركته في الشأن العام محليا ووطنيا، مع تشديدنا على التمكين الاقتصادي للشباب، وتنمية روح المبادرة والثقافة المقاولاتية لديه وضمان استفادته من المقدرات الاستثمارية ومن الصفقات العمومية، مع العمل على المواكبة القانونية والتقنية والمالية لمبادراته ومشاريعه.

وإذ ندعو إلى سن سياسة مندمجة للشباب، بجعله هدفا رئيسيا للسياسات العمومية وضمان التقائية هذه الأخيرة، نؤكد على ضرورة إعادة صياغة الأولويات، من أجل التنزيل المحكم للتنسيق وخلق التقاطع على مستوى السياسات الحكومية في عموميتها، وبالتالي إدماج الشباب في كل القطاعات: الصحة، العدل، حقوق الإنسان، الاتصال، السكن، التشغيل، التعليم، مع وضع منظومة لدعم وتحفيز الشباب وتحرير الطاقات عبر الاستثمار الأمثل لمواهبهم وقدراتهم الإبداعية.

وفي الأخير، نجدد تنويهنا بالقوة الاقتراحية لهذا التقرير وبالأداء المتميز لعمل هذه اللجنة الرقابية، والتي شخصت أوجه القصور التي تنتاب مختلف السياسات العمومية الموجهة للشباب، نؤكد أننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مطمئنون ومرتاحون لأداء هذه الحكومة في إقرار سياسية عمومية مندمجة للشباب، بالرغم من التشويش الذي يصاحبها والتي بدأت في الاشتغال على توفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية.

بالإضافة إلى وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة

بالشباب وتحصينهم من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام، وكلنا ثقة في السيد رئيس الحكومة بمعية فريقه الحكومي لمواصلة الاشتغال على تنزيل التزاماته المرتبطة بتأهيل العنصر البشري، وعلى رأسها الشباب، وإدماجه في الحياة الاقتصادية، دون الالتفاف إلى الأبواق المأجورة والمزيفة التي تحاول دائما يائسة تبخيس عمل مؤسساتنا بنهج خطاب التشكيك، فرحلة الإصلاح دائما ما تكون شاقة ومتعبة، لكنها دائما مثمرة ومنتجة، ذلك هو أسلوب عمل حكومتنا التي تجتهد في إبداع الحلول لمعالجة كل الأزمات المحدقة ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا، السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أتفاعل في فريق الأصالة والمعاصرة مع مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بمناقشة السياسات العمومية حول الشباب، نريد أن نتقدم بهذه المناسبة بجزيل الشكر للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المذكورة على مجهوداتهم القيمة، ونهنئهم على هذا العمل الجبار الذي قاموا به من أجل إخراج هذا التقرير المتكامل، الذي سيشكل إضافة نوعية ستعزز مسار تفعيل الدور التقييمي للبرلمان.

وبالرجوع إلى مضمون التقرير نؤكد بداية أن موضوع الشباب يحظى باهتمام خاص من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحيث يعتبر موضوعا محوريا في مختلف الديناميات التي أطلقها صاحب الجلالة من أجل تمكين هذه الفئة من المجتمع وتحقيق رفاهيتها، اعتبارا لموقعها الهام في قلب عملية التنمية التي تنهجها المملكة، حيث ما فتئ صاحب الجلالة، منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، يطلق المبادرات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للشباب، من أجل إعداد الشباب لغد أفضل، والنهوض بقدراتهم الإبداعية وتثمين مؤهلاتهم، مما يجسد حرص جلالته الراسخ على الاهتمام المتواصل بالانشغالات الخاصة والمشروعة للشباب حيثما كانوا، وكيفما كانت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

وتجسدت هذه العناية الملكية السامية بالشباب أيضا عند إعداد النموذج التنموي الجديد، حيث شدد صاحب الجلالة في الخطاب الموجه للأمة بمناسبة الذكرى 65 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2018) على "ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد".

من جانب آخر، حرصت اللجنة الخاصة للنموذج التنموي، التي أحدثها صاحب الجلالة لهذا الغرض، على إشراك الشباب في عملية المشاورات في التقرير النهائي للجنة، والذي جعل تشجيع إدماج وازدهار الشباب بالزيادة في فرص وسبل المشاركة المتاحة لهم واحدا من ضمن الخيارات الاستراتيجية لهذا النموذج التنموي الجديد للمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن قضايا الشباب هي قضايا المجتمع عموما، حيث يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما نسبة ديموغرافية بلغت 25.3% عام 2019، من مجموع السكان، أي ما يقارب 8.9 ملايين نسمة، ونسجل هنا أن جزء كبير من شاباتنا وشبابنا كانوا في مقدمة ضحايا أزمة كوفيد، الذين يعانون أصلا إقصاء من الاقتصاد المهيكل، وهم ضحايا على وجه الخصوص لظاهرتي البطالة وعدم النشاط، فأزيد من ثلث شباب المدن دون عمل، وأقل من امرأتين من بين كل عشرة نساء يمارسن نشاطا خارج البيت، كما أن عددا كبيرا من الشباب غادروا مقاعد الدراسة دون مؤهل خلال العقدين الأخيرين، ويعملون عملا غير قار، قليل المردودية وقليل الدخل.

وبشكل عام، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا التي تشغل بال الأسر المغربية، إذ بلغ معدل البطالة قبل الأزمة الصحية 9.4%، ولم يتجاوز النمو الاقتصادي الضعيف الذي حققته بلادنا خلال العقد الماضي نسبة 2.3% في المتوسط، وبعد التسبب في فقدان نحو مليون منصب شغل، خلال الأزمة الصحية لـ"كوفيد-19".

كما أن العديد من تقارير المؤسسات الرسمية والمدنية الوطنية والدولية تثير العديد من المشاكل التي يعاني منها الشباب المغربي، والتي تزايدت خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تبين الأرقام أن فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة، فإن نسبة 26.3% منهم لا يتابعون دراستهم ولا يزاولون عملا أو تكوينا، وتتوزع باقي الفئات على 33.6% يتابعون دراستهم أو تكوينهم، و25.1% ينتمون إلى فئة النشيطين العاملين، ويعانون من ظاهرة العزوف عن الزواج، إذ انتقلت النسبة من 42% عام 2011 إلى 70% عام 2019، كما أن المغرب يعرف أعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي في الحركية الدولية، حيث أن 7 شبان من أصل 10 في المغرب تستهويهم الهجرة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن موضوع الشباب يحتل مكانة بارزة في البرنامج الحكومي، حيث تؤكد كل مكونات الائتلاف الحكومي على ضرورة سن سياسة مندمجة لمواكبة الشباب، من خلال تمكينهم وتسيير ولوجهم إلى فرص الشغل وتذليل عقبات اندماجهم في المجتمع، وذلك بغية الاستجابة لانتظاراتهم المشروعة في الحصول على حياة كريمة، قوامها العدالة الاجتماعية والإنصاف والمشاركة النشيطة في الدينامية التنموية، حيث أن الإجراءات التي تلتزم بها الحكومة ستمكن الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار مؤهلاتهم وخبراتهم في إطار من تكافؤ الفرص وتحسين مستوى العيش وبناء جيل يستمد قوته من تاريخه وقيمه، ويشق طريقه بخطى واثقة في عالم متجدد.

وهي التزامات سياسية، السيد الرئيس المحترم، نجحت الحكومة إلى حدود اليوم في تنزيل جزء كبير منها على أرض الواقع، وهنا نسجل بكل اعتزاز:

برنامج "فرصة" الذي يستهدف الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما من أصحاب الأفكار والمشاريع، مع تخصيص ميزانية إجمالية لهذا البرنامج تصل إلى 1.25 مليار درهم لعام 2022، ويهدف البرنامج إلى مواكبة 10 آلاف من حاملي المشاريع في جميع قطاعات الاقتصاد، مع ضمان مبادئ المساواة الجهوية والمساواة بين الجنسين؛

إطلاق برنامج "أوراش"، الرامي لإحداث 250.000 فرصة شغل مباشر في أوراش مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023، في إطار عقود تبرمها جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات، عبر ترشيحات وعقود عمل، خاصة الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب جائحة "كوفيد-19" والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الولوج لفرص الشغل، وذلك دون اشتراط مؤهلات، وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا لتنزيل البرنامج يقدر بـ 2.25 مليار درهم برسم سنة 2022.

إن عمليات الإنصات للمواطنات والمواطنين التي يقوم بها أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين تظهر بالملموس ارتفاع منسوب مطالب الشباب المغاربة بخصوص توفير السبل التي تتيح تنمية ذواتهم، بما يمكنهم من التعبير عن أنفسهم وتنظيم اللقاءات والمشاركة في المبادرات، حيث تهم هذه المطالب الولوج إلى الثقافة والفنون والرياضة والفضاءات العمومية للتعبير والإبداع، إضافة إلى انتظارات مرتبطة بتوفير خدمات عمومية وترابية ذات جودة، لاسيما التربية والصحة والنقل.

وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن الرهان على تنمية المغرب ترتكز على شباب متحرر ومزدهر وكفء ويتحلى بروح المواطنة والمبادرة، شباب طموح، قادر على استغلال مؤهلاته والمساهمة في تطوير بلاده.

كما أن أحد الرهانات الكبرى والأساسية المنوطة بالمغرب اليوم تتعلق بتزويد هؤلاء الشباب بالكفاءات التي يحتاجونها ومنحهم فرص تحسين آفاقهم المستقبلية وضمان فضاءات لتمكينهم من التعبير والمشاركة المواطنة وأخذ المبادرة، مع تعزيز روح المواطنة لديهم وتشبثهم بثوابت الأمة وتعبئتهم الإيجابية في مسلسل تطوير بلدهم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المغرب يتوفر على قاعدة هرمية من الشباب، تمثل مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد وفرصته نحو المستقبل، لأن هذه الفئة تمثل إمكانا بشريا مهما، يعد تثمينه بمثابة تحد وطني، مما يجعل الشباب هو الرأسمال الذي لا يعوض بل هو الأمل والمستقبل والحامل الحقيقي لهموم المجتمع الناهض بشؤونه وقضاياه، لذلك نعتبر أن تدبير المسألة الشبابية يستوجب مشروعا مجتمعيا متكاملا، وليس فقط خيارا سياسيا أو استراتيجية محكومة بإطار زمني وفلسفة حكومية محددة.

ونثمن بهذه المناسبة مصادقة المجلس الحكومي على مشروع مرسوم يقضي بتنظيم مؤسسات الشباب، إضافة إلى الدينامية التي باشرتها الحكومة لفتح عدد من دور الشباب المغلقة وبرامج دعم المبادرات الشبابية، علاوة على انخراط الحكومة الجاد في تحفيز التشغيل من خلال مجموعة من البرامج الواعدة كبرنامج "فرصة" وبرنامج "أوراش" وغيرها من البرامج الموجهة لفئة الشباب.

في الختام، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية الخلاصات التي خرجت بها المجموعة الموضوعاتية والمرتبطة أساسا بضرورة إعادة صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب على ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في توجهات النموذج التنموي الجديد، ومخلفات وتداعيات جائحة "كوفيد-19" ورهانات تحقيق أهداف الألفية.

كما أوصت المجموعة بأهمية تثبيت هندسة حكومية قارة للشباب..

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس، عندكم، السيد الرئيس، ثمان دقائق.

<u>المستشار السيد عثمان الطرمونية:</u>

شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بمناقشة السياسات العمومية وتقييمها والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021.

السيد الرئيس،

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المحترمين وإلى أطر المجلس الذين بذلوا مجهودا كبيرا ليكون هذا التقرير بين أيدينا اليوم، متضمنا لكل الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، لأنها خلاصات للقاءات مع جهات حكومية وغير حكومية ولفاعلين في مختلف المجالات المتعلقة بالشباب.

وبالنظر لتقرير المجموعة الموضوعاتية الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، لابد أن نبسط رؤية حزب الاستقلال التي تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا فيما يخص تطوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل الكافية للحد من البطالة، خاصة في صفوف الشباب والفئات الهشة، وذلك لن يتأتى إلا بإحداث قطائع مع النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المغربي، ومن أهمها القطع مع مجتمع الوساطة والامتيازات والريع والانتقال إلى مجتمع تكافؤ الفرص وسمو القانون.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر فئة الشباب من أهم روافد الرأسمال اللامادي ببلادنا وثروة وطنية، سيما في ظل الطفرة الديموغرافية التي تعيشها بلادنا.

فالحكومة السابقة لم تحاول إيجاد حلول لتغيير وضعية الشباب في ظل تراجع فرص الشغل وارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب والخريجين، جعل هذه الثروة الوطنية مهدرة وغير مستغلة بالشكل الأمثل لتأدية الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، كما جعل قدراتها على الخلق والإبداع مقيدة، بل ساهمت في غياب سياسات عمومية تستهدف هذه الفئة وتستجيب لخصوصيتها في العشرية الأخيرة في الإبقاء على هذه الشريحة خارج دائرة صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

السيد الرئيس،

لقد عبر حزب الاستقلال في غير ما مرة وفي كل الاستحقاقات الوطنية، وانسجاما مع مضامين النموذج التنموي الجديد، على ضرورة العمل على تأهيل فئة الشباب من حيث تكوين وصقل المهارات والارتقاء بهذا المكون الحيوي لمجتمعنا لتطوير الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على خلق فرص الشغل اللازمة لاستيعاب هذه الفئة المهمة من الساكنة النشيطة، بالإضافة إلى ضرورة تبني سياسات عمومية تستجيب لخصوصية الشباب وتمكن من تعزيز مشاركتهم في الدورة الاقتصادية والحياة الاجتماعية والفعل العمومي والسياسي ببلادنا.

ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نقترح سن سياسة مندمجة للشباب، بجعله هدفا للسياسات العمومية ووضع منظومة لدعمه وتحفيزه وتحرير طاقاته، عبر الاستثمار الأمثل لمواهبه وقدراته الإبداعية وبلورة وتنفيذ خطة استعجالية لتقليص نسبة البطالة في صفوفه، عبر إطلاق البنوك لمشاريع محلية مخصصة لهذه الفئة، مع تمكينهم بطبيعة الحال من بطاقة موحدة تسمحه لهم من الاستفادة من خدمات خاصة بهم، بشروط تفضيلية وتمكينهم من الاستفادة من التخفيضات تفوق 50% من النقل العمومي والمرافق الرياضية والثقافية والأنترنيت والرسوم الإدارية.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة توفير إطار قانوني للتداريب المهنية وتزويد الشباب بمنصة تضمن تكافؤ الفرص وتجمع عروض التدريب في القطاعين العام والخاص، مع إلزامية تنظيم مشاركة الشباب في آلية الحوار والتشاور وأشغال المجالس المنتخبة والمساهمة في إعداد وتتبع تقييم برامجها التنموية مع مواكبة الشباب المقاولين المستفيدين من دعم وتمويل البرنامج أو البرامج الحكومية ومنحهم الأولوية في طلبات العروض العمومية.

السيد الرئيس،

إن الشباب يعني القوة، وتعتبر الرياضة هي أفضل الوسائل لإبراز هذه القوة والمحافظة عليها ووضعها في الشكل الملائم لشباب اليوم، لذلك ندعو إلى ضرورة تطوير الرياضة المدرسية والجامعية وتعميم البنية التحتية الرياضية والمراكز القروية والأحياء الهامشية للمدن وتوفير عرض ترابي متنوع ومنصف للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية، وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب وتحصينهم من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام.

السيد الرئيس،

لقد كشفت دراسة أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان "مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي" سنة 2018، الفترة التي عالجها التقرير الذي بين يدينا عن معاناة الشباب المغربي من الإقصاء في الحياة الاقتصادية والمدنية وإبعادهم عن المشاركة السياسية ما حال ويحول دون اضطلاعهم بدورهم كقوة محركة رئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد، مما يحول دون اضطلاعهم بدورهم كقوة محركة رئيسية للدفع بعجلة التنمية في البلاد، مما ينجم عنه تنامي الشعور بانعدام الثقة والارتياب لدى هذه الفئة وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على أواصر التماسك الاجتماعي، فغالبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهي الفئة التي تمثل حوالي ثلث ساكنة البلاد توجد على هامش النمو الاقتصادي المضطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي والمتأتى من دينامية النمو التي عرفتها بلادنا.

لقد خلصت الدراسات أن نسبة 72% من وقت الشباب يتم قضاؤه في أنشطة غير منتجة للترفيه الاجتماعي كما أن 82% لا يمارسون أي نشاط.

وبحسب ذات الدراسات فإن إضافة إلى الفوارق القائمة في مجال الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة ثمة إشكاليات كبرى باعثة على القلق ولا تزال تلقي بظلالها على الوضع الصحي، ويتعلق الأمر بخصوص بآفة الإدمان وعلى المخدرات والتدخين والانتحار، فضلا عن وضعية الصحة العقلية التي تظل مشكلة حقيقية من مشاكل الصحة العمومية.

ونتيجة لهذه المؤشرات، صنف المغرب خلال العشرية الأخيرة في مؤشر الشباب خلف غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط، ومنها الأردن وتونس ولبنان وتركيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

يحضر معنا كذلك أطوار هذه الجلسة السيد رئيس شبيبة حزب "فرصا" الإيطالي (Forza Italia) والوفد المرافق له.

اسمحوا لي باسمكم جميعا أن أرحب بهم، متمنيا لهم مقاما طيبا في بلادنا، شكرا للجميع.

إذن الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

إلى كان ممكن نعطيو الكلمة للسي أسميتو.. يعطيهم بالإيطالية، يرحب بهم وصافي، الترحيب.

السيد رئيس الجلسة:

إيوا دابا فتنا رحبنا، صافي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالشباب (2017-2021)، والتي تدخل في إطار ممارسة البرلمان لوظيفته الدستورية الجديدة الموكولة إليه، والمتمثلة في تقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن نهنئ مجلس المستشارين على حسن اختياره لهذا الموضوع الهام، وهي مناسبة أيضا لننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بالشباب، رئيسا وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب وعلى سهرهم على إعداد التقرير المتميز بكل مسؤولية ومواطنة، مما يشكل دون شك مرجعا علميا راقيا سينضاف إلى إنجازات مجلسنا الموقر، متطلعين على توظيف الحكومة لهذا التقرير في بناء سياساتها الموجهة للشباب .

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا التقرير الهام الذي شخص مكامن القوة ومواطن الضعف في مجال إدماج الشباب تنمويا واجتماعيا، نسجل في الفريق الحركي غياب رؤية ملائمة ومندمجة بعيدة المدى خاصة بالشباب لدى الحكومة الحالية، وهو ما نسجله للأسف لا في البرنامج الحكومي ولا في مشروع القانون المالية.

وفي هذا الإطار، نسائل الحكومة عن:

- مآل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030؟

- وما هي الإجراءات المتخذة لتنزيلها بمقاربة تشاركية تدمج الهيئات السياسية والمدنية للشباب في الأجرأة والتفعيل؟

السيد الرئيس،

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل دائما من فئة الشباب على رأس أولوياتها وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير الهام، نقترح ما يلي:

أولا: ضرورة التعجيل بتفعيل وتشكيل "المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي" كهيئة دستورية تعنى وترافع حول قضايا الشباب؛

ثانيا: اعتبارا لكون التمكين السياسي هو المدخل الأساسي في إدماج الشباب في مختلف مناحي الحياة العامة، ومراعاة للهندسة الديموغرافية للمجتمع المغربي، وفي ظل الآليات الانتخابية التي تقلص حظوظ الشباب في التمثيلية الانتخابية، فإن العودة إلى اعتماد آليات قانونية للتمييز الإيجابي للشباب يعد من الخيارات الأساسية لتمكين صوت الشباب من الحضور النوعي في مختلف المؤسسات المنتخبة محليا وجهويا ووطنيا، مع ضرورة خلق جسور للتواصل مع الأجيال الجديدة التي أوضحت بفضل الثروة الرقمية رقما أساسيا في معادلة صناعة القرار السياسي والتأثير على السياسات العامة والعمومية؛

ثالثا: ضرورة التفكير بجدية في وضع حد لمعاناة الشباب بالوسط القروي، وتمكينه من فرص التأهيل والاندماج وتطوير قدراته ومهاراته الإبداعية، بتوفير الفضاءات الضرورية له مع مراعاة مبدأ تكافؤ

الفرص؛

رابعا: تعزيز البنيات التحتية بالجهات لتيسير جلب الاستثمارات المدرة للثروة، والمنتجة لفرص الشغل الملائمة لفائدة الشباب وذلك لتعزيز الاستقرار والحد من آفة الهجرة التي تستنزف الطاقات والكفاءات؛

خامسا: تهيئة فرص وإمكانية التوجه نحو إعداد سياسة وطنية مندمجة وسياسات عمومية جهوية موجهة للشباب، تراعي الخصوصيات والمؤهلات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة؛

سادسا: إحداث آلية لتتبع الخريجين بكل جامعة، وتعزيز البنية المركزية المكلفة بالإشراف على التنسيق بين مراصد تتبع الخريجين بالجامعات؛

سابعا: تعزيز برامج للدعم والتوجيه لتمكين النساء الشابات من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مربحة ومستدامة وتشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية والتي تساهم لا محالة في خلق فرص الشغل؛

ثامنا: عقد شراكات مع الجماعات الترابية لتساهم بدورها في اقتراح وتمويل برامج لفائدة الشباب، دون إغفال أهمية إشراك الجمعيات في التدبير؛

تاسعا: إرساء سياسة مستدامة لتشغيل الشباب بدل الاستثمار في مبادرات ظرفية وعابرة من قبيل "أوراش" و"فرصة" والتي تأكد فشلها منذ ميلادها وسوء حكامتها؛

عاشرا: معالجة ظاهرة عدم استقرار قطاع الشباب في الهندسة الحكومية وتجاوز النظرة القطاعية لهذه الفئة المجتمعية العريضة التي تستوجب سياسة حكومية أفقية، وليس مجرد قطاع محدود الصلاحيات والإمكانيات.

السيد الرئيس،

تلكم بعض الملاحظات والاقتراحات في الفريق الحركي بخصوص مضامين هذا التقرير الهام، والتي نتمنى صادقين أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الخوض في بعض مضامين هذا التقرير في حدود الحيز الزمني الضيق المتاح لنا، فإننا نرى في الفريق الاشتراكي أن الوقت قد حان لإجراء وقفة تقييمية مع المنهجية المتبعة في الإعداد للجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية، وذلك بعد أن راكمنا لحد الساعة خمس تجارب، أعطتنا رصيدا مهما يكفي لإخضاع هذه الآلية الرقابية المهمة لنوع من التمحيص والفحص الدقيق، لنستخلص ما يمكن استخلاصه من عبرودروس حتى نجعل من هذا الالتزام الدستوري السنوي لحظة فارقة في كل سنة تشريعية من ناحية الرقابة على العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، ليس لجهة التشخيص وإبراز الاختلالات ومكامن الضعف فقط، ولكن أساسا من أجل وضع البصمة البرلمانية لمجلسنا المحترم على السياسات العمومية، من خلال اقتراح الحلول الملائمة ووضع البدائل الممكنة بالنسبة للقطاعات التي نختارها لتكون موضوعا للتقييم البرلماني.

ومن هذا المنطلق، فإننا نقترح دعوة جميع هياكل المجلس إلى ندوة علمية موسعة، بمشاركة إدارة المجلس والفرق والخبراء والشركاء المؤسساتيين المعنيين، في مستهل دورة أكتوبر المقبلة، من أجل وقفة للتأمل والتفكير الجماعي في هذا التمرين الدستوري، بغاية التوصل إلى توصيات واقتراحات عملية تسهم في تجويد عملنا في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

انسجاما مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ما فتئنا، في الفريق الاشتراكي، نؤكد أن قضية التمكين الاجتماعي والاقتصادي قضية جوهرية وموضوع مركزي، ذو أولوية قصوى في نقاشنا وتدخلاتنا بالنسبة لجميع الفئات والشرائح المجتمعية.

ومن هنا، فإننا سنقتصر في مداخلتنا هذه على الجانب المتعلق ببطالة الشباب، باعتبار ذلك المدخل الرئيس لمعانقة آمال وطموحات شبابنا الطموح، فمحاربة بطالة الشباب، كمعضلة بنيوية آخذة، مع الأسف الشديد، في التفاقم، تمثل إحدى دعائم الميثاق الاجتماعي، ولذلك ينبغي أن تتم معالجتها بكل إرادوية وعزم وتصميم، مما من شأنه أن يفضي إلى تصور وتفعيل حلول مستدامة ومنسجمة مع خصوصيات الواقع المغربي في سلبياته وإيجابياته كذلك.

إن دراسة مثل هذه الإشكاليات والقضايا التي يثيرها موضوع الشباب تكشف عن وجود العديد من الأحكام المسبقة الجاهزة

حول هذه الفئة، كما تفصح عن تنامي نوع من الخلط فيما يتعلق بالسياسات العمومية الخاصة بالشباب.

وغالبا ما تنصب هذه الأحكام المسبقة على عزوف الشباب عن العمل السياسي وضعف ثقتهم في المؤسسات، لاسيما الأحزاب السياسية، ووضعهم قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، مثل الأسرة والمدرسة، موضع التساؤل، وكذا رفضهم المشاركة في تدبير الشأن العام وميلهم إلى الاحتجاج والتمرد والعنف.

لكن، المؤكد والأساسي في هذه الدوامة دائما يعود إلى أزمة تشغيل الشباب، التي تمثل تحديا من أجل الرفع من قيمة مواردنا البشرية وفرصة لجعل هذه الفئة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، خصوصا وأن هذه الشريحة هي الأكثر تضررا من البطالة، على الرغم من انخفاض معدل النشاط، كما أن الوظائف التي يشغلها الشباب غالبا ما تكون هشة مقابل أجور متدنية، ونادرا ما تكون تعاقدية، وقلما تتمتع بنظام حماية اجتماعية متماسك، الأمر الذي يجد صداه في ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب داخل الوسط الحضري.

فحسب المعطيات المتوفرة، فإن نسبة البطالة ترتفع بارتفاع المستوى الدراسي، وهي مفارقة تؤكد عدم ملاءمة أنواع التكوين المتوفرة في منظومة التربية والتكوين الوطنية مع حاجيات عالم الشغل واستمرار نمط من النمو يوفر عددا غير كاف من مناصب الشغل المؤهلة.

ومن المؤكد أن الإصلاحات ذات الطبيعة البنيوية لن تؤتي ثمارها إلا على المدى المتوسط والبعيد، غير أن الطابع الاستعجالي لبطالة الشباب يفرض وضع برنامجا وطنيا واسع لصالح تشغيل الشباب، ينتظم حوله، في تعبئة شاملة، مجموع الفاعلين والقوى الحية في البلاد، ويتعين على مثل هذا البرنامج أن يهم بالدرجة الأولى فئات الشباب الأكثر تضررا من البطالة.

ولأن طبيعة سوق الشغل تختلف باختلاف الجهات، فإننا نتصور هذه الآلية على شكل مجموعة من التدابير التي يمكن تفعيلها في مجال ترابي معين، حسب التشخيص المحلي لوضعية بطالة الشباب وحسب الاستراتيجيات التي يتم تبنيها على المستوى الترابي.

وفيما يخص آلية إنعاش تشغيل الشباب، فإنه يجب أن ترتكز على ثلاث مبادئ، أولها تعبئة كل الفاعلين المعنيين من أجل خلق دينامية حقيقية للتغيير، ثانيها لا تركيز حقيقي لآليات ووسائل إنعاش الشغل، وثالثها تنظيم يحدد المسؤوليات بدقة، مع الفصل بين وظائف القرار ووظائف التنفيذ والتفعيل ووظائف المراقبة والتقييم.

وحتى تكون سبل الإدماج ناجعة على كافة المستويات، ليس فقط التشغيل، يتعين الانطلاق بشكل قبلي من فكرة أساسية، مفادها أننا اليوم إزاء جيل جديد من الشباب، واع ومتطلب..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب.

ودعوني، بداية، السيد الرئيس المحترم، أعبر لكم عن تنويهنا الكبير بقرار مكتب المجلس اختيار هذا الموضوع الهام لكي يكون موضوعا لهذه الجلسة الدستورية الهامة، ولكي يكون كذلك موضوعا لإعمال أحد الاختصاصات الهامة التي أقرها دستور 2011 لصالح السلطة التشريعية.

وقبل أن أبسط مداخلة فريقنا، فإنه لا يسعنا إلا تثمين الجدية والاحترافية التي ميزت عمل المجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب وكذا أهمية الاستنتاجات والتوصيات الوجيهة التي تضمنها تقريرها.

من المؤكد، السيد الرئيس، أن هذا الحيز الزمني الضيق الممنوح لنا لا يسمح بالتفاعل مع جميع مضامين تقرير المجموعة، كما أنه لا يسمح كذلك بالحديث عن كل القضايا ذات الأولوية التي تهم الشباب المغربي، لكن على الرغم من ذلك سوف نحاول الإشارة إلى أبرزها:

أولا، علينا أن لا ننسى الدعوة الملكية السامية لوضع سياسة عمومية مندمجة للشباب والتي وردت في خطاب جلالة الملك نصره الله في أكتوبر 2017، وهو نفس الخطاب الذي دعا فيه جلالة الملك نصره الله إلى وضع نموذج تنموي قادر على توفير الأجوبة الضرورية لإشكالية التفاوتات المجالية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يعني أن قضايا الشباب المغربي يتعين أن تكون في صلب الرهانات الجديدة، والذي يتعين أن نتعاون عليه جميعا عبر إخراج تقرير اللجنة ليصير واقعا معاشا يشعر به الناس؛

ثانيا، السيد الوزير، على الرغم من أن تلك الدعوة الملكية السامية لوضع سياسة عمومية مندمجة للشباب، إلا أنها لم تعرف طريقا للتنفيذ، وهو الأمر الذي يتعين على القطاع الوصي تداركه بالسرعة اللازمة، مدعوما ومسنودا من جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات

الدستورية، وذلك بالنظر إلى الأرقام والمعطيات الصادمة والمخيفة ذات الصلة بالشباب المغربي التي تضمنتها العديد من التقارير التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس،

طبعا لا يمكن الحديث عن تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب دون الحديث عن الإشكاليات المرتبطة بقطاعات التعليم والتكوين المهني، واللذين يحظيان بعناية واهتمام ملكي خاص، تجسد في العديد من الخطب والمبادرات الملكية السامية، وعن تنويهنا بكل المجهودات الإصلاحية التي تعرفها منظومة التربية والتكوين بمختلف مستوياتها، فإننا نهيب بالحكومة إلى العناية أكثر وأكثر بشغيلة هذا القطاع والتجاوب مع مطالبها وحل ملفاتها العالقة، وعندما نقول هذا الكلام في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي هذه الجلسة الدستورية، فإن ذلك ليس من باب الحشو، بل انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن جميع المجهودات المقدرة الجارية لإصلاح التعليم وكذا التكوين المهني لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا تم جعل الموظف والموظفة في قلب عملية الإصلاح، بل وفي مقدمة المدافعين عنه؛

ثالثا، لا يمكن لجاحد أن ينكر أثر البرامج التي أطلقتها الحكومة الحالية للتخفيف من وطأة البطالة على الشباب المغربي، خصوصا برنامجي "أوراش" و"فرصة"، غير أن المهم فيما يتعلق بإشكالية البطالة هو رصد التحولات المستقبلية التي سيعرفها سوق الشغل على الصعيد العالمي، والذي لن يظل المغرب بمعزل عنه، لذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى حلول إستراتيجية لمعضلة كبرى تهدد السلم الاجتماعي؛

رابعا، إنه لمن الخطأ الاستمرار في الاعتقاد بأن قضايا الشباب المغربي هي قطاعية أو فئوية أو حتى معاشية، إنها تعتبر قضايا تقع في قلب رهانات الكرامة والتوزيع العادل للثروة وتوطيد الديمقراطية وتنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد، خصوصا أمام التحولات التكنولوجية المتسارعة، التي منحت الشباب المغربي إمكانيات هائلة للتعبير والمطالبة بتغيير ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؛

ختاما، السيد الرئيس، علينا أن نعمل جميعا لإعادة الثقة والأمل للشباب المغربي الذي يبدو في العديد من الأحيان محبطا يائسا بسبب الإشكاليات المرتبطة بالولوج إلى سوق الشغل.

إن مواجهة خطاب التيئيس والنيل من المؤسسات الدستورية هو أحد المداخل الجوهرية لإعادة الثقة لهؤلاء الشباب الذين عليهم أن يعتزوا دوما بفرادة التجربة المغربية في الإصلاح والتنمية، والتي كانت مطالبه سنة 2011 أحد المحركات الأساس للتحولات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب ما بعد سنة 2011.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

باختصار، الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للمجموعة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية على مجهوداتها المبذولة لإعداد هذا التقرير المفصل، الغني بالمعطيات والتوصيات الهامة.

كما نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغالنا خلال اجتماعاتنا والزيارات الميدانية التي مَكَّنَتنا من الوقوف على واقع تدبير المناطق الصناعية ومستويات التشغيل والبطالة بالجهات وأيضا بالتفاعل الإيجابي للقطاعات الحكومية مع طلبات المجموعة.

خلال العقد الماضي تم تناول موضوع الشباب في أكثر من استراتيجية وسياسة عمومية، وشكل موضوعا ذا راهنية على الصعيد الوطني، ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجيات لم تُحَقّق جميع أهدافها، فقد ظل غالبية الشباب على هامش النمو الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ويكفي أن نشير إلى أن:

• المغرب صُنف سنة 2016 في المرتبة 120 من أصل 183 دولة في مؤشر تنمية الشباب؛

• 4.5 مليون من الشباب، اللي كيتراوح السن ديالهم ما بين 15 و34 سنة غير نشيطين، لا هم في المدرسة ولا في التكوين ولا في العمل، وفق تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد.

وهو ما يكشف على أن مسألة إدماج الشباب وتأهيلهم لا تزال تحديا كبيرا للبلاد، تستلزم معالجته إرادة مسؤولة ومقاربة شمولية مندمجة وانخراط جميع الفاعلين المعنيين.

ولقد سلط صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الضوء على هذا الواقع، وأكّد على أن وضعية الشباب لا تزال غير مرضية، بحيث جاء في خطابه السامي بتاريخ 13 أكتوبر 2017، قال جلالته: "ورغم الجهود المبذولة، فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يُعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية

الأساسية...". انتهى كلام جلالة الملك حفظه الله.

السادة الوزراء المحترمون،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعي جيدا حجم مسؤوليتنا تجاه الشباب، وبحجم الانتظارات الملقاة علينا، سيما فيما يخص إشكالية التشغيل ومحاربة البطالة.

وفي هذا الإطار، نثمن التوصيات والمقترحات التي تضمنها تقرير المجموعة الموضوعاتية، سيما تلك الرامية إلى:

- ✓ تفعيل نظام القروض الموجه للشباب المتعلمين الراغبين في الاستفادة منها لمتابعة دراستهم العليا؛
- ✓ إحداث نظام خاص للمقاولة الشابة؛
- ✓ تشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية.

وإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد على ضرورة واستعجالية معالجة إشكالية توافق التكوين مع متطلبات سوق الشغل الذي يجعل الانتقال من مرحلة التمدرس إلى الحياة العملية انتقالا صعبا.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي تقوية نظام الإدماج المهني للشباب من خلال توفير عرض تكويني مبتكر وملائم لحاجيات القطاع الخاص، فمنظومة التربية والتكوين ينبغي أن تكون منظومة مدفوعة بالطلب وليس العرض.

السادة الوزراء،

تشهد اليوم العديد من القطاعات تحولات مهمة، والتي ينبغي استثمار الفرص التي تتيحها لتعزيز قابلية التشغيل وتأهيل وتمكين الشباب، ومن بين هذه القطاعات قطاع الصناعة الذي حقق إنجازات ومكتسبات نوعية، بفضل المخططات والبرامج الخاصة التي مكنت بلادنا من التموقع على الساحة الصناعية العالمية، على غرار قطاعي السيارات والطيران.

وبغية تعزيز تنمية القطاع الصناعي المنتج للثروة والمدمج للشباب، فإننا نؤكد على ضرورة:

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار احتياجات القطاع الخاص لتمكينه من تحسين أدائه كماً وكيفاً، وتعزيز قابليته للتشغيل؛
- ✓ تحسين تنافسية المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة، من خلال تيسير الولوج إلى التمويل وتوفير دعم التكنولوجيات الجديدة داخل المقاولات ودعم الابتكار وأيضا من خلال التوعية بالرهانات التي تطرحها صناعة المستقبل ومواكبة الانتقال الرقمي؛
- ✓ في قطاع السياحة، من خلال تنويع العرض السياحي على غرار تشجيع السياحة المستدامة والسياحة الداخلية التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وإنعاش التشغيل ودعم المقاولات السياحية على المستوى الترابي.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استثمار الإمكانات الواعدة للقطاع الفلاحي من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار في الأنشطة الفلاحية والمجال القروي وتعزيز المواكبة والتوجيه، وأيضا تعزيز مساهمة الأبناك في تمويل المشاريع الفلاحية.

وفي الختام، ندعو إلى التفاعل مع التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الموضاعتية.

أود أن أؤكد على دعمنا التام للحكومة التي تشتغل بكل جدية ومسؤولية من أجل تنزيل البرنامج الحكومي الهادف والواعد رغم الظرفية الصعبة وأيضا على التزامنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بجميع المبادرات الرامية إلى تأهيل وتمكين الشباب وتفعيل توصيات النموذج التنموي الجديد ذات الصلة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مفهوم السياسات العمومية الموجهة للشباب يشمل جميع الإجراءات التي تساهم في مرافقة مسارات الشباب نحو الاستقلالية بذواتهم، لاسيما التعليم والتكوين والاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وإذ يوجد إجماع على أهمية اختيار موضوع موقع الشباب المغربي في السياسات العمومية الراهنة، لاسيما الإستراتيجية الوطنية للشباب 2015-2020، من تأهيله إلى إدماجه في الحياة الاقتصادية، التي اعتبرتها الحكومة مرحلة فاصلة بين فلسفتين في تدبير المسألة الشبابية، فلسفة التدبير القطاعي العمومي، التي سادت منذ استقلال المغرب، وفلسفة التدبير الاستراتيجي الأفقي المندمج، التي تروم بلورة رؤية شاملة ومشتركة ومشروع مجتمعي متكامل حول قضايا الشباب وانتظاراتهم، بيد أن هذا الرهان الأخير لم ينجح، لعدم الالتزام السياسي الكافي، الكفيل بتفعيل مضامين هذه الاستراتيجية وتوفير الشروط المناسبة لنجاحها.

ودون الدخول في منطق الأرقام والإحصائيات التي تضمنها تقرير

المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب للفترة بين 2017 و2021، المقدم بين أيدي مجلسنا الموقر، فإننا نسجل في الاتحاد المغربي للشغل أن أكبر فئة عمرية، حسب إحصائيات سنة 2014، هي فئة الشباب ما بين 15 و34 سنة والتي تشكل نسبة 34.2% من سكان المغرب، وهذا الرقم لوحده كفيل بأن يسائلنا جميعا كفاعلين سياسيين، نقابيين ومجتمع مدني حول مدى نجاعة السياسات العمومية الموجهة للشباب في الفترة موضوع التقييم.

السيد الرئيس،

نغتنم الفرصة لتقديم الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب على تسهيل عمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة ولكل المكونات الحكومية التي أغنت النقاش داخل اللجنة وللسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة الموضوعاتية، وعلى رأسهم السيد رئيس اللجنة وللأطر الإدارية على التزامهم.

إن قناعتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نجاح السياسات العمومية الخاصة بالشباب لا يمكن أن يتم إلا من خلال:

- ✓ جعل القطاع المكلف بالشباب هو المنسق الرئيسي لسياسة الشباب ما بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية بهذه السياسات؛
- ✓ إشراك وتمكين كل المتدخلين والمعنيين في كل مراحل التصميم وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب لتناسب احتياجاتهم وقدراتهم؛
- ✓ إعمال مقاربة تشاركية لرصد احتياجات الشباب كعمود فقري للتنمية وللنمو الاقتصادي الوطني على المديين المتوسط والطويل وتصنيفهم حسب السن والجنس ومحل السكن ومستوى التعليم ودخل الأسرة في إطار تقييم أولي وتحديد للأولويات مع التركيز على الفئات الهشة؛
- ✓ التعجيل بتفعيل المجلس الأعلى للشباب؛
- ✓ الرفع من الميزانية المخصصة لتنفيذ السياسات العمومية لفائدة الشباب.

وكل ذلك في إطار سياسة استراتيجية أفقية ومندمجة والسهر على إعطائها البعد الجهوي والإقليمي والمحلي، التزاما مع التوجيهات الملكية السامية والمخطط التنموي الجديد والبرنامج الحكومي للدولة الاجتماعية، الذي اتخذته الحكومة شعارا، مع الحرص على نقل الخبرات الشبابية على أرض الواقع بهدف إثراء فهم الحكومة لاحتياجاتهم.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن الحكومة هي المسؤولة عن السياسات الموجهة للشباب، إلا أن تصميمها وتنفيذها وتقييمها وإنجاح مخططاتها يظل مرتبطا بإشراك جميع المتدخلين السياسيين والنقابيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نوصي بالتنزيل السليم للتوصيات التي خلصت إليها أشغال اللجنة للقطع مع سياسة التهميش والتحقير التي تطال الشباب، ونؤكد على ضرورة تقييم السياسات العمومية وكل البرامج التي سطرتها الحكومة في إطار الإقلاع الاقتصادي لفائدة الشباب كبرنامج "فرصة" و"انطلاقة" أو التخفيف من حدة البطالة الناجمة عن فقدان الشغل بسبب الجائحة كبرنامج "أوراش"، وفق مؤشرات علمية مع إمكانيات التقويم كل ما فرضت الضرورة ذلك.

السيد الرئيس،

يجب كذلك سن قوانين تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، بغية الدفع بالاستقلالية الاقتصادية للنساء ودمجهن في التنمية وتدارك التأخير في تنزيل الأوراش الرئيسية، وفي مقدمتها تطوير المنظومة التربوية للتعليم العالي والتكوين المهني، فلا يعقل أن يظل آلاف الخريجين الجامعيين، وعلى رأسهم الدكاترة، عاطلين عن العمل وبالتالي غير مدمجين في تنمية ونماء وطنهم، كما يجب الإسراع في تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المهيكل وتنزيل الجهوية المتقدمة.

وأخيرا، السيد الرئيس، إن التحدي الكبير الذي يواجهنا هو الانتصار للغة الشباب والتفاعل الإيجابي مع عنفوانه ومع الملفات المطلبية الملحة، وهو محك الاختبار التنموي الرئيسي.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة.

إذن ننتقل إلى تدخلات المجموعات، ونستهلها بتدخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد عبد الكريم شهيد:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021، مستهلا تدخلي بهذه العبارات الملكية السامية المقتطفة من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ليوم 20 غشت 2018.

"شعبي العزيز، وها نحن اليوم ندخل في ثورة جديدة لرفع تحديات استكمال بناء المغرب الحديث، وإعطاء المغاربة المكانة التي

يستحقونها وخاصة الشباب الذي نعتبره دائما الثروة الحقيقية للبلاد". انتهى كلام صاحب الجلالة.

وها نحن اليوم نناقش هذا التقرير الذي يعنى بفئة من المغاربة، هي الثروة الحقيقية للمغرب، ولكنها الفئة الكبيرة التي تعاني التهميش والبطالة والهشاشة والفقر، تعاني أيضا أثر الهجرة والجريمة والجنوح، تعاني التهميش السياسي، فئة أكدت التقارير أن منسوب ثقتها في المؤسسات والأحزاب السياسية ضعيف جدا، تعاني أيضا ضعف الإندماج داخل الأسرة وداخل النسيج الجمعوي وداخل الأحزاب في تدبير الشأن العام المحلي، الوطني، فئة تعاني تأثيرات الفكر المتطرف باختلاف منطلقاته ومذاهبه الفكرية والدينية والعقائدية، تتجاذبه تيارات وطنية وعالمية، تستهدفه للاستلاب والانسلاخ عن قيمه التاريخية والوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

ونحن نناقش الشباب والسياسات العمومية المرتبطة به، لا يمكننا إلا أن نستحضر أن قوة المغرب كامنة في شبابه، ومستقبله رهين بمستقبل شبابه، ولذلك فإننا نسجل لهذا المجلس الموقر، رئاسة ومكتبا وفرقا ومجموعات وإدارة، حسن الاختيار لإثارة إشكالية السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، ونؤكد أيضا أن هذا الاختيار لتفعيل مهامه الدستورية في جانبها المتعلق بالسياسات العمومية اختيار إستراتيجي، يعزز دولة المؤسسات ويثمن الأدوار الأساسية لمؤسسة البرلمان في وضع وتقييم السياسات العمومية.

ونحن في مجموعتنا لا نريد الخوض في مؤشرات ديموغرافية وسوسيولوجية لوضعية شبابنا، لأن الكل مطلع عليها ويعلمها، لكننا نفضل إبداء بعض الملاحظات التي لها ارتباط بالتقرير:

1- لم تكن أي إشارة في التقرير ولا في خلاصاته الإثنتين والثلاثين (32) وتوصياته الأربعة والعشرين (24) أي إشارة لموضوع السياسات العمومية في مجال الشباب والهجرة، ولم يهتم التقرير بشباب الجالية المغربية بالخارج؛

2- لم ينتبه عمل اللجنة إلى إدماج الشباب في الأسرة والشباب داخل السجون الذي يحتاج إلى إعادة التأهيل؛

3- لم يتم الاستماع والاستعانة بمعطيات والسياسات العمومية التي تستهدف الشباب في وزارة العدل وإدارة السجون ثم المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، باعتبارها تدبر الأمن الروحي لشبابنا في مواجهة التطرف والانسلاخ عن الهوية الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

العمل داخل اللجنة كان شاقا بالفعل لأن مدة وجيزة من 18 يناير 2022 إلى 8 يونيو 2022 لا تتعدى ستة أشهر، غير كافية لتمكين اللجنة من الإطلاع على الكم الهائل من الوثائق والاستماع لكل القطاعات، هي أيضا غير كافية لتعميق الخلاصات وشموليتها بالنظر إلى الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية، لأجله فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نقترح مراجعة طريقة تشكيل هذه اللجان ودعمها بالكفاءات والخبراء وتمثيلية القطاعات الحكومية..

ما تزيدنيش شي شوية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بركة.

الكلمة الآن للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يعتبر الشباب بالمغرب أول ضحايا الصدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكررة، والتي تفاقمت مع الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19" التي ضاعفت من حجم التحديات والمخاطر التي يتعرض لها الشباب ضمن سياق عالمي وإقليمي، يعرف تحولات جيوسياسية سريعة وتغيرات اقتصادية وإنتاجية كبيرة وتأثيرات تقنية وثورة تكنولوجية جديدة وتحولات طاقية ومناخية كبيرة.

وبالرغم من الدينامية التي قدمها الشباب في عدة محطات منذ بداية القرن الحالي، فقد ظلت وضعيته قبل وأثناء وبعد الصدمات والأزمات المتكررة تخترقها أسئلة اللايقين في الحاضر والمستقبل والقلق بشأن الانتظارات والاحتياجات والمطالب المشروعة والمحمولة في الغالب بعدم الثقة في الاستجابات السياسية المعروضة أو بنجاعة المؤسسات والتشريعات الموجودة.

فتفاصيل الواقع الملموس للشباب تؤكد معطياتها القابلة للقياس والتحقق موضوعيا بالبطالة والعمالة الهشة والتواجد بكثافة في العمل غير المنظم أو غير الرسمي والتعاقد المهدد للاستقرار الوظيفي والاجتماعي والمرونة الشاملة والتسريحات والتعسفات المتكررة والأجور المتدنية والحرمان من حقوق الحماية والضمان الاجتماعي وسيادة التمييز القائم على الجنس والسن في الولوج إلى الوظائف المتوفرة أو المعروضة، رغم هشاشتها، وانحسار شديد لمشاركة الشابات والنساء عموما في سوق الشغل وضعف كبير أو عدم فعالية الولوج لبرامج

التدريب والتكوين والتعليم الدامج والاندماجي، بما فيها عدم نجاعة آليات المصاحبة والتمويل لإحداث مشاريع مدرة للدخل، منظم للتشغيل الذاتي والإحساس بعدم الإشراك في تحديد الاحتياجات وتصميم السياسات والبرامج الحكومية.

بالإضافة إلى الشعور الكاسح لخطر التقهقر الاجتماعي واليأس من إمكانية الارتقاء أو السقوط في أحضان شبكات الهجرة السرية والاتجار في البشر أو التطرف السلوكي أو العقائدي.

فالشباب يتعرض لحالات عدم اليقين المزدوج بين الدولة والسوق، بين الرأسمال والعمل، بين القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل، بين العمل والبطالة، بين العمل اللائق والعمل غير اللائق، بين الأمن والاستقرار الوظيفي وبين المرونة، بين الحق والتعسف، بين الارتقاء واليأس، بين الديمقراطية والاستبداد، بين التنمية والفساد، بين العدالة والإقصاء.

إن مسألة الشباب تتميز بطابعها العرضاني وهو ما يتطلب معالجة شمولية مندمجة يتقاطع فيها مجموعة من الفاعلين والقطاعات الحكومية، وتستحضر كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير كل الشروط للانتقال من التدبير القطاعي الاختزالي إلى التدبير الاستراتيجي المتكامل والمندمج، وإعطاء المضمون الحقيقي لأحكام الفصل 33 من الدستور بتفعيل تشكيل مجلس أعلى للشباب والعمل الجمعوي كإطار مؤسساتي للتفكير في قضايا الشباب والترافع حولها.

إن من مرامي هذه المهمة الرقابية التي أنجزتها المجموعة الموضوعاتية، المشكورة على المجهود القيم الذي بذله كافة أعضائها والأطر الإدارية التي ساهمت بكفاءة وحسن تدبير في إخراج التقرير إلى حيز الوجود، هو تقييم وتقويم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، فعلى الحكومة أن تجيد الإنصات إلى توصياتها وتتفاعل بشكل إيجابي معها، لا أن تطرحه على الرفوف كما دأبت على ذلك إزاء العديد من التقارير التي أنجزت في مختلف المجالات ذات الارتباط بالسياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية للتدخل في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2021، عملا بمقتضيات الفصلين 70 و101 من الدستور وكذا مقتضيات الباب السادس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وهو موضوع بالغ الأهمية، على اعتبار أن التمكين الاقتصادي لهذه الفئة التي تمثل القاعدة الأوسع في البنية الديموغرافية للمجتمع المغربي يعد أحد أكثر التحديات التي نواجهها اليوم، وهو ما أكد عليه جلالة الملك في خطابي 20 غشت 2018 و20 غشت لسنة 2012، وهو ما يبرز قيمة اختيار هذا الموضوع ليخضع للتقييم من طرف مجلسنا الموقر خلال أول سنة تشريعية من هذه الولاية، والذي يتزامن مع تصديق المغرب خلال المجلس الوزاري الأخير على الاتفاق الموقع بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر للاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب، بالإضافة إلى الاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي لهذه الفئة من قبيل جعل سنة 2022 سنة للشباب في أوربا.

نود التنويه بداية بالمجهودات المقدرة التي بذلها أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجال الشباب، وعلى رأسها المستشار الشاب عابد بادل وإلى جانبه طاقم إداري مفعم بالجدية والكفاءة، والذي سعدنا بالاشتغال معه طيلة مراحل الإعداد لهذه الجلسة الدستورية وبالدينامية التي طبعت اشتغالها منذ تشكيلها، ولعل عدد اللقاءات والزيارات الميدانية والأيام الدراسية المنظمة تعكس حجم المجهود المبذول، كما ننوه بقيمة التقرير الذي تم إعداده وبأهمية المخرجات والتوصيات الواردة فيه.

ونستغل هذه المناسبة لنؤكد على أهمية وظيفة تقييم السياسات العمومية كوظيفة برلمانية رسخها دستور 2011 وكآلية رقابية تستهدف قياس أثر وفعالية ونجاعة وحكامة التدخلات العمومية لتحقيق أهداف استراتيجية عبر مخططات وبرامج ومشاريع عمومية في مجالات محددة، مع التأكيد على أن عملية التقييم يفترض أن تغطي مراحل الإعداد والمصادقة ومرحلة التنزيل وما بعد التنفيذ.

كما نستغلها فرصة لنشكر جميع القطاعات الحكومية المعنية ومجالس الجهات التي احتضنت الزيارات الميدانية التي قامت بها المجموعة والمنظمات وهيئات المجتمع المدني المستمع إليها، والتي كان لها إسهام كبير في تحضير المادة الخام لإعداد هذا التقرير.

السيد الرئيس،

لعل من الملاحظات الأساسية التي نود في مجموعة العدالة

الاجتماعية التركيز عليها ما يلي:

- ✓ وجود خصاص كبير فيما يتعلق بالاستجابة للحاجيات والمطالب لفئة الشباب؛
- ✓ التشتت وعدم التكامل وعدم التنسيق وغياب الالتقائية بين المتدخلين في البرامج والمخططات التي تستهدف فئة الشباب؛
- ✓ غياب منظومة للتتبع والتقييم؛
- ✓ غياب مرجع موحد للتقييم؛
- ✓ عدم إعمال مقاربة النوع الاجتماعي؛
- ✓ ضعف استهداف فئة الأشخاص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ تسجيل تفاوت مجالي في توزيع البرامج والمشاريع التي تستهدف إدماج فئة الشباب في الحياة الاقتصادية، مع ضعف الإمكانات المتاحة للجهات والجماعات الترابية الأخرى لبرمجة وتحقيق الأهداف في هذا الجانب، وغيرها من النقائص التي تحتاج إلى المعالجة والتدارك.

وندعو في هذا الإطار الحكومة إلى استثمار مخرجات التقرير والعمل على تنزيل مختلف توصياته، سواء العامة منها أو الخاصة، أهمها تفعيل "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي".

ونؤكد في الأخير على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لفئة الشباب، باعتبارها أهم ثروة تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للعضوين غير المنتسبين، المستشار خالد السطي أو لبنى علوي، ستتولى الكلمة باسم..

تفضل السيد المستشار، 3 دقائق، دقيقة ونصف لكل واحد منكما.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية السنوية.

بطبيعة الحال، في البداية لابد أن أهنئ كل المكونات التي ساهمت في إنجاح وإخراج هذا العمل لحيز الوجود، لما يمثله من ترسيخ لهذه الممارسة الهامة في مسار العمل البرلماني ببلادنا، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب والسيد رئيس المجموعة الموضوعاتية الأستاذ عابد بادل والسيدات والسادة أعضاء الأطر الإدارية العاملة بالمجلس، التي واكبت معها مختلف مراحل إعداد هذا التقرير، والتي تستحق الثناء والتحفيز.

الحضور الكريم،

ينبغي أن لا تتحول هذه الآلية الدستورية إلى ما يشبه سوط لجلد فاعلين سياسيين أو تجارب حكومية سابقة كيفما كانت، فمن العبث اختزال كل مشاكل المغرب في خمس أو عشر سنوات، بطبيعة الحال، وكأن دار لقمان كانت بأحسن حال.

ومما يدعو إلى الاستغراب هو كون استمرار واحد المجموعة أو هؤلاء المسؤولين في تدبير الشأن العام، بطبيعة الحال حينما نتحدث عن الفترة السابقة يجب أن نأخذها بإيجابياتها وبسلبياتها، الإيجابيات نتحملوها ونتحملو مسؤوليتنا فيها بطبيعة الحال والسلبيات كذلك خصنا نتحملو المسؤولية في هاذ الأمر.

أكيد، بطبيعة الحال الحديث عن الموضوع ديال تقييم السياسات العمومية أكيد دستور 2011، اعطانا هاذ الأهمية اللي هي أساسية.

الأمر الثاني هو قبل الدستور والحراك ديال 20 فبراير، صاحب الجلالة استجاب بطبيعة الحال وكان الأذن الصاغية للشباب المغربي.

بطبيعة الحال هاذ التشديد هذا خصنا كذلك خص الحكومة حتى هي تكون تنصت إلى الشباب.

بطبيعة الحال مجمل الوقت ما يكفيش، ولكن نقولو مجموعة من الأمور اللي خص ناخذوها بعين الاعتبار.

- ✓ أولا، التقرير التوصيات ديالو تؤخذ بعين الاعتبار، هاذ الإيجابيات اللي فيه يعني يؤخذ بها، السلبيات يتدارك ويتم تجاوزها؛
- ✓ لابد كذلك من وضع إطار قانوني يقسم الشباب حسب الفئات العمرية من أجل إدماج سياسات عمومية تتناسب وكل فئة؛
- ✓ إخراج المجلس الوطني للشباب والعمل الجمعوي، وهو أصبح دورا..
- ✓ التمكين السياسي للشباب بعيدا عن القرابة العائلية والحزبية وعبر مراجعة القوانين التنظيمية المنظمة للانتخابات بطبيعة الحال.
- ✓ الأمر الثاني كذلك عندو علاقة بقطاع ديال الشغل، بحكم معنا وزير الشغل، وهو إخراج قانون النقابات وأثرناه في التقرير، وهاذ

قانون النقابات يكون فيه كذلك بعض الاعتمادات اللي تتمكن الشباب يكونو في الأجهزة والهياكل، الشباب إلى جانبهم بطبيعة الحال المرأة؛

- ✓ إحياء دور الشباب بطبيعة الحال وتعميمها خاصة في العالم القروي؛
- ✓ تشجيع ولوج الشباب إلى ملاعب القرب، من خلال اعتماد المجانية وتوسيع العرض الرياضي والترفيه بالأحياء والضواحي؛
- ✓ ثم بطبيعة الحال تشجيع ولوج الشباب لمختلف مراكز المعرفة والتثقيف ودور الثقافة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، على المساهمة.

إذن بعد هذه المداخلات ننتقل إلى رد أعضاء الحكومة المحترمين، وبطبيعة الحال لديكم 75 دقيقة، ويمكنكم.. لهم الاختيار.

نحن لا نفرض أي ترتيب بالنسبة للسادة أعضاء الحكومة الحاضرين معنا في هذه الجلسة، فلكم الاختيار في أن تختاروا من يتولى الرد في البداية وبعد ذلك، ماشي ضروري تاخذو 75، لا ولكن هذا حقهم الدستوري، السادة الوزراء المحترمون، فتفضلو، شوف بيناتكم كيفاش تقسمو الأدوار.

إذن، السيد وزير الشباب، ما دامت أن الجلسة مخصصة لتقييم الشباب، فهو سيستهل الرد على المداخلات التي تفضل بها أعضاء المجلس الموقر.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أحضر معكم اليوم هذه الجلسة السنوية، التي خصصها مجلسكم الموقر لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب في الفترة من 2017 إلى 2021، باعتبارها آلية لتقييم السياسات العمومية من أهم الآليات القانونية لمعالجة القضايا المهمة.

وأود التنويه في البداية باختيار مجلسكم لهذا الموضوع الهام، الذي يترجم بكل وضوح الأهمية التي تولونها لفئة الشباب، التي تعتبر فئة هامة وحيوية داخل المجتمع ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة، كيف لا والشباب هم مستقبل هذا البلد وهم من سيحمل مشعل الاستمرارية والنهوض ببلدنا؟

فكما يعلم الجميع فإن فئة الشباب تعتبر أكثر فئة نشاطا وقدرة على العطاء ومفعمة بالأمل والطموح والطاقات، وإذا تم فتح أبوب التطور والتقدم أمامها ستحقق الكثير لبلدنا ووطننا ولنفسها كذلك، بطبيعة الحال، ولكن في نفس الوقت إذا تم تهميشها ومواجهتها بسياسة اللامبالاة والتنقيص من قدرتها وتحطيم طموحاتها فإن الأثر العكسي والسلبي لذلك على المجتمع وعلى الدولة سيكون كبيرا وخطيرا، خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وهنا يجب أن نذكر بأن نظرتنا للشباب لا يمكن أن تستمر بنفس الطريقة، بحيث لم يعد من المقبول اعتبار الشباب عبئا يمكن التخلص منه عبر بعض الإعانات أو المساعدات أو الخطابات فقط، ولم يعد من المقبول اعتبار الشباب عبئا على الاقتصاد أو سببا في الأزمة، بل يجب أن نرى في هذه الفئة المهمة فرصة للخروج من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها، وذلك عبر الاستثمار فيها وفتح أبواب الاقتصاد الوطني أمامها لتندمج في سيرورة الإنتاج، التي ستتضاعف عشرات المرات إذ استطعنا وضع كل شاب في مكانه.

ولابد هنا من التذكير بالخطب الملكية السامية، بحيث كان صاحب الجلالة، نصره الله، يولي دائما أهمية خاصة للشباب، والتي نعتبرها بمثابة خارطة طريق لنا كحكومة أتت بنفس جديد ومغاير.

وإلى جانب التوجيهات الملكية السامية، فإن الحكومة تعتمد في طريقة اشتغالها على برنامجها الاجتماعي، إضافة إلى خلاصات النموذج التنموي الجديد.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه المناسبة للتنويه بالمجهود الخاص والاستثنائي الذي بذلته المجموعة الموضوعاتية التي اشتغلت على هذا الموضوع وبأهمية التقرير الذي سهرت على إعداده، والذي أثار عديد من النقط والملاحظات المرتبطة بتفعيل السياسات العمومية الموجهة لفائدة الشباب، مما يجعل من المجهود المبذول في هذا التقرير أرضية يمكن الاستعانة بها في أي مبادرة قادمة للنهوض بشأن الشباب ببلدنا.

وتفاعلا مع ما ورد في تقريركم من ملاحظات، أخبركم بأن موضوع الشباب يشكل رهانا كبيرا وتحديا بارزا، يفرض ضرورة الاهتمام بما يلي:

- ✓ التشغيل والرفع من الفرص الاقتصادية للشباب؛
- ✓ الخدمات الأساسية المقدمة للشباب؛
- ✓ المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني؛
- ✓ التقييم والحكامة.

وقد أطلقنا في وزارة الشباب والثقافة والتواصل عددا من البرامج التي تهدف إلى النهوض بمكانة الشباب وتغيير تعامل المؤسسات مع هذه الفئة، وخاصة تغيير تلك الخدمات التقليدية التي وجدناها والتي لا تساير تطور العقليات في المجتمع أو حتى الخدمات المقدمة للشباب عبر

العالم.

وأول ما بدأنا به هو تجديد وتطوير دور الشباب، سواء من ناحية البنية التحتية أو طرق التدبير والتسيير.

وبناء عليه، فقد عمل قطاع الشباب على إغناء الورش التشريعي المتعلق بالشباب، وعيا من القطاع بالدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات الشباب، والتي تضم دور الشباب ومراكز استقبال في تأطير الشباب وتيسير اندماجها في الحياة المجتمعية، وتم إعداد مشروع مرسوم يقضي بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة له، وذلك بوضع آليات الحكامة الجيدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت المصادقة مؤخرا على مشروع المرسوم المذكور في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 14 يوليوز 2022.

فدور الشباب اليوم يجب أن تعود مكانا مفتوحا للجميع، ولكن فتحها يقتضي منها تقديم خدمات تلبي حاجيات الشباب، ولهذا قررنا أن نستفيد من الالتقائية بين الثقافة والشباب التي نتوفر عليها في الوزارة حتى نتمكن من اقتراح خدمات ثقافية مثل المسرح، الفنون البصرية والتشكيلية وحتى الجسدية وكذلك استوديوهات للتسجيل الغنائي، إضافة إلى إدخال جانب سوسيو اقتصادي عبر تأسيس لتجربة حاضنات الأعمال (les incubateurs de start-up)، بشراكة بالطبع مع القطاع المعني بالأمر، التي ستمكن من مواكبة الشباب حاملي المشاريع وتكوينهم وتسهيل المساطر الإدارية عليهم.

كل هذا دون أن ننسى الأهمية الكبيرة التي نوليها إلى مجال (Gaming) لما تمتلكه هذه السوق الدولية من فرص كبيرة للتشغيل الذاتي، وكذلك المجال المعلومياتي وتطوير التطبيقات مثل (Coding) لما يمكن لمثل لهذا النوع من التكوينات التي سنقترحها في النوادي النسوية كذلك من استقطاب شركات تطوير الألعاب الإلكترونية، وبالتالي خلق فرص شغل جديدة وحديثة.

وفي نفس الإطار، فإننا نعمل حاليا على جعل المراكز الثقافية منبعا للمواهب الشبابية في مختلف الفنون التي يمكن أن تجدها، وذلك بتجديد هذه المراكز وتطوير بنيتها التحتية وفتحها أمام الفنانين الشباب من أجل القيام بالعروض الموسيقية، التشكيلية الجسدية، عبر جولات وطنية التي ستمكن من تحقيق أهداف متعددة: تمكين الفنانين الشباب من المداخيل، تقوية الصناعة الثقافية وخلق فرص شغل جديدة، وكذلك خلق الرواج الثقافي الذي يحتاجه المواطنون ويطالبون به في كل المناطق والجهات.

وتفعيلا للبرنامج الحكومي الذي خص للشباب أهمية ملحوظة من خلال التنصيص على مجموعة من التدابير الإجرائية التي ستساهم في الاندماج للشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر مجموعة من الآليات منها "جواز الشباب" الرامي لتحسين وضعية هذه الفئة وتسهيل استفادتهم من مجموعة من الخدمات وتيسير ولوجهم لمجموعة من المرافق العمومية.

كما يتوخى برنامج عمل هذا القطاع الوزاري دمج الفتيات والنساء في سوق الشغل، عن طريق مراكز التكوين المهني والأندية النسوية التابعة له، مع توفير مجموعة من الاختصاصات المهنية التي تتيح فرص إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ إحداث ورشات مهنية لفائدة المستفيدات داخل الفضاءات التكوينية للمؤسسات لتنظيم التداريب الداخلية؛
- ✓ خلق أنشطة تجارية مرتبطة بخدمات التكوين وتخصيص فضاءات دائمة داخل المؤسسات لعرض وتسويق المنتوجات؛
- ✓ تشجيع ومواكبة الخريجات لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل؛
- ✓ تطوير وإبراز الأنشطة المؤسسة عن طريق عرض اجتماعات مع الشركاء؛
- ✓ تنظيم أبواب مفتوحة، معارض، مهرجانات.

كما قام القطاع بتنزيل مجموعة من البرامج تهدف إلى تقوية القدرات الشبابية من أجل تعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وتضم برامج ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار، برامج الدعم والمبادرات الشبابية، برامج فضاءات لتوظيف الشباب، تجارب مراكز خدمات الشباب، مشروع مدرسة جيل جديد.. (كلام غير مسموع)، برنامج تعزيز التشغيل للشباب، إضافة إلى منصات لتكوين للشباب في مجال التشغيل، بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH[1]) وكذلك مجموعة من الشراكات مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC[2]) إلى جانب اعتماد أنشطة وورشات رقمية تستجيب لمتطلبات الشباب كالبرمجيات والروبوتيك (coding et la robotique)، بالتعاون مع بعض المدارس والجمعيات المتخصصة وإعداد الفضاءات بدور الشباب المخصصة للألعاب الإلكترونية (Gaming) وتنظيم مسابقات إلكترونية، حيث ينتظر أن تخلق هذه الأنشطة سوقا واعدا.

في الأخير، أؤكد لجميع الحضور أن هذا ليس نطقا بالنية فحسب، بل هي مشاريع تقف الحكومة على تحقيقها وتنزيلها يوما ونتبعها عن قرب، ولن يرتاح لنا البال حتى نرى هذه المشاريع تتحقق على أرض الواقع، رغم الصعوبات والتحديات التي يمكن أن نجدها.

نحن اليوم واعون بحجم المسؤولية، ونتمنى ونحاول أن نكون عند حسن جميع من اختار أن يثق فينا، وعلى رأسهم جلالة الملك نصره الله والمواطنون الذين صوتوا لنا لنمثلهم بمختلف المؤسسات.

[1] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain

[2] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، معالي الوزير، على هذا الرد المختصر المفيد.

إذن الكلمة لوزير آخر، تفضل السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود أن أشيد بالعمل المتميز الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية المؤقتة لتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب 2017-2021، من خلال التقرير الذي أنجزته، والذي مما لا شك فيه ستساهم مخرجاته في الرفع من فعالية ونجاعة الاختيارات التي اعتمدتها بلادنا من أجل النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشريحة الهامة من المجتمع المغربي.

وإذ أثمن هذا العمل القيم، لا من حيث المقاربة التي تم اعتمادها أو من حيث دقة التحاليل ووجاهة الخلاصات التي تم استنتاجها، فإنني أجدد التأكيد على أهمية مثل هذه المبادرات التي من شأنها تسليط الضوء على قضايا الشباب، من خلال تعميق الفكر وإثراء النقاش حول السبل الكفيلة بتثمين دور الشباب وجعله رافعة للتنمية الشاملة وركيزة للارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة والمزدهرة، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأغتنم هذه الفرصة للتذكير بالدور الذي تضطلع به الوزارة فيما يخص دعم قدرات الشباب وتمكينهم من حيث اكتساب المهارات والكفايات الحياتية والأفقية للرفع من قابليتهم للتشغيل، فضلا عن تعزيز قدرتهم على اتخاذ المبادرة وامتلاك الحس المقاولاتي.

ولا تقتصر رؤية الوزارة في النهوض بأوضاع الشباب على البعد الاقتصادي فقط، بالرغم من أهميته وطابعه الاستراتيجي، بل تشمل أيضا البعد المتعلق بالقيم المجتمعية، اعتبارا للدور المحوري للجامعة كمشتل لإعداد أجيال الغد وكدعامة لتقوية الرابط الاجتماعي وترسيخ أسس العيش المشترك، عبر تعزيز قيم التضامن والمواطنة الفاعلة والالتفاف حول الهوية الوطنية الغنية بتنوع روافدها الثقافية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إضافة إلى ما تم تضمنه في التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية مشكورة، أود الوقوف على بعض المعطيات الهامة التي تبين الألوية الكبرى التي توليها هذه الوزارة لقضايا الشباب، في طار المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030، هذا المخطط يرتكز على أربع محاور استراتيجية تتمثل فيما يلي:

1- بلورة عرض تكويني يكرس التمكين والتميز، ويواكب متطلبات العصر من خلال اعتماد أحدث المقاربات البيداغوجية، ويولي الأهمية لتطوير المهارات الذاتية والأفقية؛

2- إرساء بحث علمي بمعايير دولية، يستند على الأولويات التنموية الوطنية، ويستمد ديناميته من جيل جديد من طلبة الدكتوراه؛

3- تطوير جيل جديد من الشراكات بين الجامعة والجهة والنسيج السوسيو الاقتصادي، قصد التعبئة الشاملة لإمكانات المجالات الترابية واغتنام الفرص الاقتصادية التي تتيحها من حيث خلق الثروات وفرص الشغل، وفق مقاربة معززة للإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية؛

4- وأخيرا، تجويد حكامة المؤسسات الجامعية والرفع من نجاعتها، من خلال إطار تعاقدي يحفز على المسؤولية ويكرس ثقافة النتائج والأداء.

ويندرج كل هذا في إطار النموذج الجديد للجامعة المغربية، التي تنكب حاليا الوزارة على رسم ملامحه الكبرى وتحديد آليات تنزيله، ويكرس هذا النموذج في جوهره مجموعة من الاختيارات المهيكلة، ترتبط بالجامعة كإطار متكامل للعيش وذا جاذبية، من خلال النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والتحفيز على العمل التطوعي والاجتماعي، وهو ما يشكل لبنة أساسية للنهوض بقيم المواطنة الفاعلة والمسئولة لدى شبابنا وتعزيز شخصية الطالب والمساهمة في اكتسابه للمهارات الحياتية، التي لا تقل أهمية عن المهارات المكتسبة عبر التكوين الأكاديمي.

وسيمكن هذا النموذج الجديد للجامعة المغربية من توفير الظروف المواتية لإنجاح المسار الأكاديمي والعلمي للطالبة والطالب، من خلال توجيه بيداغوجي ناجع فور ولوجهم لمؤسسات التعليم العالي وعرض تكويني يرتكز على مقاربة بيداغوجية مبتكرة وتكوينات موازية في مجالات حيوية تعزز قدراتهم على مواكبة التحولات المتسارعة لسوق الشغل.

ويكرس هذا النموذج أيضا دور الجامعة كفضاء للحوار من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش بشكل متواصل حول القضايا ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعدها الوطني

والجهوي وفي ارتباط وثيق بالتطورات التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي للمغرب.

كما يرتكز هذا النموذج الجديد للجامعة المغربية على مراكز للحركية الدولية، عبر الرفع من قاعدة المستفيدين وتنويع الوجهات الأكاديمية، ويشمل أيضا برامج للحركية الداخلية لتمكين الطلبة من الانفتاح على مناطق أخرى داخل التراب الوطني، وهو ما من شأنه أن يغني تجربتهم الشخصية والأكاديمية ويعزز انتماءهم للهوية الوطنية الغنية بتعدد روافدها الثقافية.

ووعيا منها بأهمية التملك الجماعي للتحديات والرهانات المتعلقة بالشباب، فإن الوزارة اعتمدت مقاربة تشاركية ودامجة ضمن مسلسل إعداد برنامجها التحولي، من خلال إشراك الجهات والفاعلين الاقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني.

وتتضمن أولويات الشراكة بين الجامعة والجهة العمل على تعبئة الإمكانات التي تزخر بها المجالات الترابية، وذلك من خلال تكوينات جامعية تتلاءم مع الخصوصيات الجهوية، فضلا عن مساهمة الجهة في تطوير البنيات التحتية الكفيلة بتعزيز اندماج الجامعة في محيطها الجهوي، سواء تعلق الأمر بالنقل أو توفير فضاءات ثقافية وفنية ورياضية ذات الأثر الإيجابي على الحياة الطلابية.

وهي نفس الأهداف المتوخاة من العلاقة المتجددة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي، سواء من حيث إعداد الكفاءات الضرورية لدعم تنافسية المقاولة أو عبر تطوير البحث العلمي في إطار برامج مشتركة لدعم قدرات الابتكار وتحفيز النسيج الاقتصادي الجهوي على الاستثمار في المجالات الواعدة المدرة للقيمة المضافة.

وفي ختام هذه المداخلة المقتضبة، أود أن أؤكد حرص الوزارة الدائم على الدفع قدما بمسلسل الارتقاء بجودة المنظومة بصفة عامة وجعلها رافعة للتنمية الشاملة، من خلال إعداد أجيال ذات كفاءات عالية بمقدورها المساهمة في الرفع من وثيرة النمو الاقتصادي وتعزيز الرابط الاجتماعي.

وإذ أجدد شكري وامتناني للمجموعة الموضوعاتية على التقرير القيم الذي أعدته، لا يسعني إلا أن أشير إلى أهمية التعبئة الشاملة لكل الفاعلين وتضافر جهودهم، من أجل تجويد السياسات العمومية الموجهة نحو الشباب والرفع من نجاعتها والتقائيتها، وذلك خدمة للمشروع التنموي لبلادنا، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ردكم.

هل ترغبون، السيد الوزير، في..؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد يونس سكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

بشكل.. بعجالة، أود أن أتفاعل مع مختلف المداخلات اللي جات، وكاين بطبيعة الحال واحد المداخلة اللي هي مكتوبة واللي فيها واحد العدد ديال الأرقام في المجال ديال التشغيل اللي هو من المجالات اللي كلكم رجعتو ليها، والمجال ديال المقاولات كذلك وريادة الأعمال.

أولا، هنالك مسألة أساسية يجب أن نؤكد عليها جميعا، هو التثمين اللي جا على لسان السادة الوزراء ديال العمل اللي قمتو بيه فهاذ اللجنة هاذي وديال المداخلات ديالكم، لأنه لا العمل اللي بان من خلال التقديم ديال العرض ولا المداخلات تبين على أنه كان هنالك واحد الجدية في التعاطي مع هاذ الإشكالية اللي عندها - وقلتوها كلكم - طابع عرضاني، واللي نقولو الحقيقة ربما ما توفقناش كبلد في العقود الماضية أنه نتكلفو بيها كما ينبغي، علاش؟ لأنه - وجات في المداخلة ديالكم:

أولا، القطاعات اللي كتكلف بشكل أو بآخر بالإشكالات اللي مطروحة اليوم على مستوى الشباب المغربي هي قطاعات متعددة بطبيعة الحال؛

وثانيا، لأنه المستوى ديال التنزيل ديال هاذ السياسات هي مستويات خصها تكون فيها المستوى المحلي بلا شك وإلا ما كاين والو؛

وثالثا، لأنه خص الاستحضار ديال الأنماط الجديدة للتدخل واللي فيها الأمور اللي هي ديال مثلا اللي كل ما هو رقمي وما إلى ذلك.

دابا ملي كنجيو نديرو واحد التحليل بسيط جدا، ماشي غير زعما غير باش نتفاعلو معاكم وصافي، كنلقاو على أنه كاين إشكاليات متعددة، كلكم تكلمتو على الإشكالية ديال (le réseau)، يعني وخا لنفترض جدلا أنه عندنا سياسات مندمجة، ممتازة، ممولة في المجال ديال الشباب، لنفترض كاع ديال القطاعات الحكومية المعنية بالأمر، وإلى جينا نزلوها فأرض الواقع خصك فين غيمشيو هاذ الناس؟ مع من غيتلاقاو؟ فين غيتوجهو؟ فين غيتكونو؟ فين غيديرو التجربة ديالهم الأولى ولا (stage) ديالهم الأول؟ ولا ولا، إلى آخره، إلى آخره.

ها أنتوما لاحظتو من خلال المداخلات ديال السادة الوزراء مثلا أنه السيد الوزير ديال الشباب تكلم على الإصلاح الهيكلي اللي كتقوم بيه الوزارة ديالو فدور الشباب، هذا فضاء، السيد الوزير ديال التعليم

العالي تكلم على الجامعة وهو فضاء.

إذن أول غلط ما خصناش نديروه جماعة، هو أن الفضاءات المتاحة اليوم نخليوها ونمشيو نقلبو على شي حاجة أخرى، فالعمل اللي قمنا به كحكومة منسجمة، هو أننا تكلمنا على هاذ الفضاءات، نعطيكم مثال ذاك المرسوم (décret) اللي دازفالمجلس الحكومي اللي فات، دارو وزير الشباب، راه هو جا تذاكر معايا مثلا أنا كوزير ديال التشغيل وديال المقاولة الصغرى، ومن ضمن الأمور اللي عندو فذاك (décret) قال لك أودي أنا هاذ دور الشباب بغيت.. ها هو الفضاء ها هو كاين، خصهم الميزانية باش يكونو ما بهومش، ولكن أشنو غاندير فيهم فالمضمون؟ عندو أمور كتعلق بالقطاع ديالو أو القطاعات ديالو راه قالهم، الثقافة، التنشيط ديال الشباب إلى آخره، حيت خص (l'animation)، ذاك الشي اللي معروف، ولكن قالك أودي أنا ما كرهناش نوسعو هاذ الشي، قلنا له أسيدي آمين من دابا، ودرنا واحد الفقرة كتبنا فيها أنه غادي نديرو واحد القرار مشترك ما بين الوزارة اللي كنشرف على التدبير ديالها والوزارة اللي كيشرف هو على التدبير ديالها، باش تكون خدمات جديدة في هذا الدور ديال الشباب اللي تقدر تأديها واحد الشركاء جداد ديال دور الشباب، بحال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بحال الحاضنات ديال المقاولات، بحال واحد العدد ديال الشركاء جداد، باش الشاب ملي تيجي ما كيهمشاي واش الوزارة ديال فلان ولا فلان ولا، كيهم أنه غادي يجي غادي يلقى واحد العدد ديال الخدمات واللي هذه الخدمات خصها تكون متواجدة وتعطى في عين المكان، هذا واحد المثال ديال التقائية بعض السياسات العمومية.

آش غادي يوقع؟ في بلاصة ما أنا كوزير هذه الوزارة نمشي ونقلب عاود ثاني على شي فضاء جديد وخصو يتبنى وخصو يتصبغ وخصو (Logo) وخصو كذا وكذا، وخصو التجهيز ديالو... إلخ، الفضاء ها هو كاين، وكنديرو معه واحد العقد ديال (la performance) ديال النجاعة باش هاذوك الناس اللي كاينين في دار الشباب كيعرفو أنه راه خدمة ديال بصح، أنه ملي غادي يجي المقاول الذاتي مثلا إلي درنا لو شي فضاء تما باش هذا... إلخ، إلى أنا غادي نجي نديرو التوجيه أو التكوين ماشي التكوين الثقيل، راه كاين البلايص ديالو هذاك اللي خصو الدبلوم واللي خصو كذا، كيكونو.. هذه من ضمن الأمثلة.

نفس الشيء نتطلع إن شاء الله نديروه مع السيد الوزير في إطار الجامعات، لأن فضاءات كبيرة وفيها عدد كبير هائل من الشباب، وفيها تجهيزات وفيها حتى موارد بشرية، الميزانية اللي عندنا احنا في الصندوق ديال..(Fonds de promotion de l'emploi des jeunes)، ديال إنعاش التشغيل ديال الشباب، ما نبقاوشاي ندوزوه في البني، وندير و هذه الشراكات، اللي عرفنا نديروها مباشرة غادي نديروها، اللي ما عرفناش غادي نجيبو شكون يديروها، من جمعيات ومن متخصصين في هذا المجال.

إذن هذا هو التحول اللي بديناه، بطبيعة الحال هاذ الشي اخذا شوية ديال الوقت، ما كيجيشاي ويخرج للوجود هكاك، وغادي نحطو هاذ الناس هاذو كلهم باش يتنافسو شوية بيناتهم.

إذن شفتو هذا واحد المنطق جديد، يعني ماشي شي اختراع كبير ولكن (c'est le bon sens) مزيان، هذا (le réseau) يعني الشبكة، لأن خص الناس يجيو يدخلو يلقاو البلايص ديالهم، بحال مع الوزارة الشباب بحال مع الوزارة ديال التعليم العالي، بحال.. أنا درت ذاك النهار هذه تقريبا أكثر من شهر، درنا مجلس الإدارة ديال (OFPPT[3]) لقينا أنه كاين واحد العدد كبير ديال الخريجين، تتعرفو الطاقة الاستيعابية ديال (OFPPT) هي 300.000، هاذ الناس هاذو ملي تيتخرجو أش كيديرو؟ واحد الجزء كيمشي للقطاع غير المهيكل، خصوصا اللي ما عندهمش الدبلومات عاليين، الجزء اللي مزيان راه كيمشي لهاذ الشي ديال.. اللي هدرنا عليه، ديال (l'aéronautique) صناعة الطائرات وصناعة السيارات تبارك الله مطلوبين، واحد الجزء كيدير المقاول الذاتي كيحاول يدير شي حاجة ديالو ولا كيحاول يبدا بشي حاجة ديالو... إلخ.

قلنا أنه خصنا واحد العرض خاص بهاذ الناس هاذو، لا في القطاع ديال التكوين المهني العمومي ولا حتى في التكوين المهني الخاص، لأن ملي كنجمعو العدد ديالهم بجوج راه 700.000 واحد.

عندنا مجلس الإدارة ديال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات نهار الجمعة إن شاء الله، 22 من هذا الشهر، قلنا لهم الله يخليك أنا التوجيهات ديالي كوزير غادي تجيبو ليا برنامج خاص بهاذ 700.000 ديال الناس اللي داخلين تابعين للوزارة بشكل أو بآخر، كيفاش ندعمهم، اللي بغى يدير المقاولة ديالو، ماشي نبقى نقلب عليهم في الزنقة، ملي دخلو لمعهد التكوين يكون عارف راسو أنه إذا خدم راه يقدر يكون عندو ذاك(le prêt d'honneur) إذا بغى يدير شي مقاولة بلا ما نخرجو على برا.

حاجة أخرى، التشغيل على برا في الخارج، كتعرفو كاين طلب كثير وكبير بزاف على اليد العاملة المغربية في عدد كبير من الدول، أنا تلاقيت تقريبا شي 20 وزير، جمعناهم في هاذ الشي ديال (UPM[4]) الاتحاد من أجل المتوسط، من جميع الدول المتقدمة كيجيو بغاو الكفاءات المغربية يمشيو عندهم، درنا واحد العدد ديال الاتفاقيات، آخرها راه تمت المصادقة عليه في المجلس الوزاري السابق على هذا اللي داز مع سيدنا الله ينصرو مع (Portugal) اللي هي اتفاقية متميزة، فيها واحد الحقوق وفيها واحد المسائل مهمة بالنسبة للمغاربة اللي غيمشيو.

انتوما عارفين بلادنا محتاجة للطاقات، والمفارقة أشنو هي؟ عندنا الشباب في (chômage) علاش دابا في (chômage)؟ وكاين طلب دولي على هاذ الناس، إذن شي حاجة ماشي معقول.

(Donc) احنا الإدماج اللي بغينا نديرو غدا في الصباح إن شاء الله

[3] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail

[4] **U**nion **P**our la **M**éditerranée

غادي نديرو الإطلاق ديال الاستراتيجية الوطنية ديال الحركية الدولية للمغاربة، غادي نطلقو التفكير لأن خصو بضعة أشهر باش نحطو واحد العرض متكامل، لأن عندنا الطلب من دول أوروبية، دول الخليج، واحد العدد من الدول، واحنا المغرب ما عندو حتى شي عقدة بطبيعة الحال خصنا نلبيو الحاجيات ديالنا والحاجيات ديال البلاد، الحاجيات الاستراتيجية، راكم شفتو الإعلان الآخر ديال الاستراتيجية الصحية راه خص عشرات الآلاف ديال الأطر في هاذ المجال، اللي واحد العدد منهم غادي يجي من عند السي ميراوي وواحد العدد واحد آخر غادي يجي هاذ الشي اللي تنديرو احنا ديال التكوين المهني.

إذن بغينا احنا الكفاءات ديالنا تخدم، ولكن بغينا كذلك أنها توجه للسوق العالمي، ما فيها حتى شي عيب بالعكس المغرب منفتح، وتكون عندنا واحد الحركية لأن الحمد لله الخزان عندنا موجود، خص غير التكوين يكون في المستوى.

إذن القابلية ديال التوجيه راه تكلمنا عليها، دور الشباب يمكن لها تلعب دور، الجامعات يمكن لها تلعب دور، خص واحد التوجيه يكون في أقرب وقت ممكن وحتى وزارة التعليم.

القضية ديال التكوين فيها واحد العدد ديال الأمور، ومن ضمن الأمور الأساسية في القضية ديال التكوين هي كيفاش غادي.. وزارة ديال التشغيل كيفاش غادي نعطيو القيمة لهذوك الدبلومات وهذوك الشهادات ديال الناس اللي ما قراوش بزاف، ولكن عندهم تجربة مهنية، (la validation des acquis de l'expérience professionnelles).

إذن كاين عندنا واحد المشروع ديال ما يسمى بـ (CNC : le Centre National de Certification) غادي نخدمو فيه مع 2 ديال الوزارات مع الوزارة ديال التعليم العالي والوزارة ديال التربية والتكوين والتعليم باش كاين واحد 8 ديال المستويات، باش الناس اللي تيخدمو يقدرو إلى جمعو واحد العدد ديال النقط تيولي وخا هو (technicien) ملي تيخدم تيولي عندو الارتقاء ما يسمى بالارتقاء المهني، هذا إصلاح جوهري غادي تديرو هاذ الحكومة إن شاء الله وراه شبه جاهز غادي نديرو فيه بعض المشاورات قبل ما نخرجوه للوجود.

التكوين المستمر من الأمور الأساسية ديال الشباب، التكوين المستمر اللي هو عاطل في المغرب كيف ما تتعرفو هذي تقريبا 3 أو 3 ديال العقود حتى هو وجدنا لو ووجدنا لو واحد الرؤية كاملة وغادي نتكلمو فيها مع جميع الفرقاء إن شاء الله باش نخرجوه للوجود، لأنه إن شاء الله لأنه 700 ولا 800 مليون ديال الدرهم ديما محطوطة ما تتستعملش، لا المقاولات الصغرى تتستعملها ولا.. إذن هاذ الشباب كيفاش بغيتوه يـ.

ونزيدكم، الناس اللي ما عندهمش الخدمة هذاك اللي تنسميوه "التعلم مدى الحياة"، دازت في مراكش مؤخرا واحد الندوة كبيرة جدا شاركو فيها واحد العدد ديال الوزارات إلى آخره والإشكال المطروح كيفاش غادي نمولو التكوين كيف ما جا في النموذج ديال التنموي ديالنا كيفاش غادي نمولوه؟

إذن كاين عدد ديال الأمور اللي هي منطقية، احنا بدينا بواحد العدد الأمور مازال غادي نكمل الأمور، وباش نكمل الأمور، جزء من الأمور اللي تتعلق بالشباب، جزء منها كاين أجزاء كثيرة تكلمو عليها السادة الوزراء يتعلق بطبيعة الحال بالقضية ديال المقاولة الصغرى، لأن هي اللي تتوظف عباد الله خصوصا هذوك اللي يالاه تيتخرجو يالاه تيبداو يالاه إلى آخره.

كما قلت لكم في الميثاق ديال الاستثمار اللي تمت المصادقة عليه في مجلس الوزاري السابق، فيه واحد العدد ديال المراسيم اللي تتكلف بالأشطر ديال المقاولات، تنقولو مقاولة الصغيرة جدا أش غادي نديرو لها؟ ما كاين حتى شي عرض ديال الحكومات السابقة تيتكلف بالمقاولة الصغيرة جدا، إلى بغينا نواكبوها في الاستثمار، إلى بغينا نعاونوها في التكوين وإلى بغينا نعاونوها في واحد العدد الأمور، إلى واحد المقاولة بغات تشغل مثلا يد عاملة أكثر من 5 ديال الناس كيفاش نعاونوها؟ أكثر من 10 الناس، أكثر من 20 ديال الناس، أكثر من 30 ديال الناس، أكثر من 40 الناس، أشنو هو رقم المعاملات ديالها؟ وفاش غادي نعاونوها؟

خصنا نعاونوها في ذاك الشي اللي ما تتعطيهاش البنكة، حيث المقاولات الصغيرة جدا اللي عندها رقم معاملات أقل من 10 مليون ديال الدرهم اللي بغينها تخدم هاذ 5 الناس، هاذ 4 الناس، هاذ 10 الناس وإلى جمعتهم مع بعضيتهم تتلقى 70% ديال اليد العاملة، وهذاك هو (chômage) اللي عندنا أو الطلب اللي عندنا أو (l'informel) اللي عندنا، هو هذا.

(Donc) عندنا واحد العدد الإجراءات غادي نرجعو.. وخا هي مراسيم، راه غادي نجيبها غير من أجل المناقشة ما شي بالضرورة من أجل يعني الموافقة والتصويت لأن مراسيم، ولكن على الأقل من أجل المناقشة.

وأخيرا، ما بغيت نكمل به وقلتو قبيلة هو الاتفاق الاجتماعي اللي درنا، حيث هاذ الاتفاق الاجتماعي اللي فيه واحد العدد ديال القوانين، القانون ديال الإضراب، القانون اللي تينظم حق الإضراب والقانون ديال المدونة ديال الشغل بالإضافة لواحد العدد ديال الأمور الأخرى خصها تدار، اللي ما داخلاش في القوانين، بحال الاتفاقيات الجماعية، بحال أنه التشغيل يبقى بعد، الناس يعني يبقاو خدامين، راكم ذكرتو واحد العدد ديال الأمثلة ديال واحد المقاولات، ولكن ربما تتعاني.

هاذي كلها أمور درناها باش نقدرو نوفرو لهاذ الشباب الضمانات المؤسساتية، من غير الضمانات القانونية والتدبيرية، الجماعية ديال المغرب باش يعرفو أنهم راه احنا متبعينهم وغاديين في هاذ الاتجاه هذا.

إذن كاين عدد من الأمور في السياسات ديال التشغيل وديال دعم المبادرة الحرة وريادة الأعمال بالنسبة للشباب، وتنظن أنه نبداو

بأنفسنا من الوزارات بعدا، باش تكون واحد الالتقائية، وفي الأشهر المقبلة قبل نهاية السنة غادي يكونو على الأقل 3 أو لا 4 مبادرات كبرى في هذا المجال، ما تكلمتشاي على "أوراش"، ما تكلمتشاي على "فرصة" ما تكلمتشاي على البرامج الحكومية، لأنكم تتعرفوها ولأنه ربما استوفينا فيها الكلام، راه كاين واحد العمل دقيق تياخذ شوية دالوقت، ما تيدارشاي في سيمانة أو جوج، هاذ الشي اللي قلت لكم على (la formation continue) راه دوزنا فيه 6 أشهر ديال الخدمة.

وشكرا على الاهتمام ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الرد الصريح.

إذن، السيدات والسادة المستشارين، كما تعلمون أنه طبقا للنظام الداخلي للفرق والمجموعات الحق في التعقيب، ولكن في حدود الحصة التي تبقيت لكل فريق.

كما تتبعنا جميعا الكل استنفذ الحصة المخصصة له، إذن الحكومة كذلك ما دام أنه ما كاينش تعقيب ليس لها أي شيء تقوم بالتعقيب عليه، إذن بذلك نعتبر على أن استنفذنا المناقشة.

ونشكر مرة أخرى المجموعة الموضوعاتية على العمل الجدي الذي قامت به، رئيسا وأعضاء وأطرا، اللي ساهمت في هذا العمل المتميز.

الشكر كذلك لجميع الفرق والمجموعات الذين ساهموا بمداخلتهم في إغناء هاذ التقرير بملاحظاتهم وآرائهم المثمرة.

الشكر كذلك للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات وللسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والشكر كذلك موصول للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على مساهمتهم القيمة في هذه الجلسة.

إذن شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

تتمة مداخلة المستشار السيد يونس ملال، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة "بالشباب":

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اعتبارا لكون موضوع الشباب وعلى الخصوص ما يرتبط بتأهيل وإدماج هذه الشريحة الاجتماعية في الحياة الاقتصادية ذات طابع أفقي يتقاطع فيها مختلف الفرقاء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيدا حقيقيا يتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية وتستدعي جرأة وابتكارا ومجهودات متواصلة ومواكبة دورية ومستمرة وتكييف السياسات العمومية والإستراتيجيات والمخططات والبرامج والإجراءات المنبثقة عنها مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال ترابي على حدة، وبهذا الخصوص أفرد التقرير توصيات منها ما هو ذي طابع عام (ماكرو) ومنها ما هو خاص (ميكرو).

وتروم التوصيات العامة إلى:

- ✓ إعادة صياغة السياسات العمومية الموجهة للشباب على ضوء المتغيرات الجديدة المتمثلة في توجهات النموذج التنموي الجديد، ومخلفات وتداعيات جائحة "كوفيد-19"، ورهانات تحقيق أهداف الألفية في مرحلتها الأخيرة؛
- ✓ تثبيت هندسة حكومية قارة للشباب تمنح فيها للقطاع صلاحيات وإمكانات للتتبع والمواكبة في تنفيذ السياسات القطاعية في الجوانب التي تعنى فيها بالشباب؛
- ✓ تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة، وتمكين الجهات والجماعات الترابية بالموارد البشرية والمالية المناسبة لتمكينها من تخطيط أفضل لتنميتها والمساهمة في تعزيز الثروة الوطنية وتنويع مواردها وإرساء نظام الحكامة الترابية لتعزيز التنمية الترابية وضمان توازن اقتصادي بين الجهات؛
- ✓ إعداد سياسات عمومية جهوية موجهة للشباب تراعي الخصوصيات والمؤهلات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية لكل جهة على حدة وذلك في إطار من التكامل والتناغم مع أهداف السياسات العمومية وطنيا.
- ✓ تعزيز مسار اللاتمركز الإداري بمنح صلاحيات أوسع للمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية بالموازاة مع تعزيز اللامركزية سيسهم في اتخاذ القرارت محليا وترابيا بما يستجيب لحاجيات المحيط على جميع الأصعدة وبما في ذلك قضايا الشباب باعتبارها قضية وانشغال ذي طابع أفقي؛
- ✓ تعزيز البنيات التحتية الكبرى بالجهات لتيسير جلب الاستثمارات المدرة للثروة والمنتجة لفرص الشغل الملائمة لتعزيز الاستقرار والحد من آفة الهجرة الداخلية والخارجية التي تستنزف الطاقات والكفاءات، بالإضافة الى تبعاتها الاجتماعية.

توصيات خاصة:

- ✓ مباشرة تفعيل وتشكيل المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي كهيئة دستورية تعنى وترافع حول قضايا الشباب؛
- ✓ الحسم في تحديد الحاجز السني وتصنيف فئات الشباب وفق

مراحل سنية بما يمكن من الاستجابة للحاجيات وتطلعات كل شريحة على حدة، وبالتالي ضمان فعالية ونجاعة البرامج الموجهة، ومع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة المجالية والحقوقية والنوع في هذا المنحى؛

✓ وضع مصفوفة للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالشباب والفتاة، على مستوى جميع القطاعات بما يكفل ضبط وتحيين المعطيات الخاصة بالشباب وبالتالي رسم السياسات العمومية على معطيات واقعية لتكون أكثر نجاعة وفعالية على مستوى النتائج، كما ستمكن هذه الآلية من المواكبة والتقييم لتصويب السياسات العمومية كلما تطلب الأمر ذلك؛

✓ الاستثمار في هذا الزخم الشبابي لجعله مصدر وفرص تعزيز تنافسية وانتاجية الاقتصاد الوطني؛

✓ مواصلة تكثيف الجهود وإيلاء عناية خاصة للشباب القروي لتمكينه من فرص التأهيل والاندماج وتطوير قدراته ومهاراته الابداعية بتوفير الفضاءات الضرورية لذلك؛

✓ ملاءمة منظومة التكوين مع حاجيات سوق الشغل الآنية والمستقبلية، مع مراعاة البعد الجهوي لملاءمتها مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ تزويد المؤسسات التعليمية والجامعية بالموارد البشرية والامكانات اللوجستيكية وتطوير مراكز الوساطة والدعم النفسي مع المواكبة والتحسيس للحد من ظاهرة الهدر المدرسي والجامعي على حد السواء؛

✓ تفعيل نظام القروض الموجه للشباب المتعلمين الراغبين في الاستفادة منها لمتابعة دراستهم العليا؛

✓ إحداث نظام خاص للمقاولة الشابة يتمتع بمرونة كافية على مستوى التشغيل والتسريح ويخول لها الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الاستثماروالاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية للتشجيع على تطوير إحداث المقاولات وتطويرها؛

✓ تشجيع المقاولات الاجتماعية خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية الذي يساهم بقوة في خلق فرص الشغل من خلال الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الاستثماروالاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية؛

✓ تعزيز برامج جهوية للدعم والتوجيه لتمكين النساء الشابات من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مربحة ومستدامة.

✓ توسيع دائرة التشاور والتفاعل مع الشباب بمختلف الوسائل، للإنصات للوقوف على تطلعاتهم وانشاغالاتهم الأساسية.

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محضر الجلسة رقم 054

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1443 هـ (19 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثانية والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

نمر مباشرة الآن إلى جلسة التشريع.

إذن الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

كما قلت نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على المشروع الذي سبق أن تطرقت إليه، وأعطي الكلمة في البداية للحكومة لتقديم هذا المشروع.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد شهور وأسابيع من النقاش الجاد، ها نحن اليوم نصل للمرحلة الأخيرة من التصويت على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مما يبين أن لهذه الحكومة الإرادة السياسية لتحسين وضعية الفنانين المغاربة والنهوض بها، ولا دليل أكبر على ذلك سوى تقديمنا لهذا القانون أسبوعا فقط بعد المصادقة على القانون رقم 66.19 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، التي أعطت للفنانين التشكيليين حق التتبع وللكتاب والصحفيين حق الاستنساخ التصويري لأول مرة، وهي قوانين بقيت منذ 3 سنوات موضوعها دون تحريك.

كما يعلم الجميع، فالهدف الأسمى الذي نسعى للوصول إليه اليوم بالقطاع الثقافي هو مفهوم الصناعة الثقافية، فإلى جانب تحسين الوضعية الاجتماعية للفنانين وتطوير البنيات التحتية وخلق فرص الشغل والرفع من جودة التكوينات، يجب أن نقوم كذلك بإرساء قواعد الشفافية والاستحقاق فيما يخص حقوق المؤلفين، ولهذا دفعنا بالمصادقة على هذين القانونين خلال نصف سنة فقط.

إن عملية سحب مشروع القانون تبقى عملية إدارية ذات بعد سياسي ضيق سهلة، لكن منطق الإحساس بالمسؤولية والمصلحة العامة ومصلحة المعنيين من الفنانين والكتاب والمؤلفين، هو ما دفعنا إلى إعادة هيكلة المكتب وفق القواعد وأسس الشفافية والوضوح مع تفادي إهدار الزمن السياسي وتكريس مزيد من الحيف والظلم للفنانين المؤلفين لسنوات أخرى.

إن مشروع القانون الموضوع بين أيديكم يستهدف جعل المكتب قادر على القيام بمهامه التي لم يعد قادرا على القيام بها نظرا لغياب قانون واضح يؤطر عمله، وبالتالي فهذا القانون يسعى إلى تعزيز وتقوية صلاحيات المكتب وتطوير طريقة تدبيره وإدارته وترسيخ الوضوح والحكامة في تدبير المداخيل والنفقات، إضافة إلى المساهمة في تحسين الوضعية الاجتماعية للمؤلفين وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقع عليها المغرب.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تحويل المكتب إلى مؤسسة عمومية، كما طالب البعض بذلك، غير ممكن وغير مطروح اليوم، لأنه بكل بساطة لا يتطابق مع القانون الخاص بالمؤسسات العمومية والاستراتيجية، وهنا يجب التأكيد أنه لا يجب التنقيص من قيم الإطار القانوني الجديد الذي اقتضى نقاشات طويلة وعميقة بين أطر الوزارة والأمانة العامة للحكومة وحتى المعنيين بالأمر.

ويلزمنا التأكيد على أن التنصيص على المكتب كهيأة للتدبير الجماعي هو مرحلة انتقالية لوضع قانون أفضل في المستقبل، حيث تثبت التجربة أنه قادر على لعب دور مهم في الصناعة الثقافية.

وقبل الختام، أود التأكيد على أن التعديلات التقنية التي تم تقديمها داخل اللجنة سنقوم بتضمين أغلبيتها بالنصوص التنظيمية كما أشرنا إلى ذلك في اللجنة آنذاك.

وفي الأخير، أتقدم بالشكر لأطر الوزارة والأمانة العامة للحكومة والمستشارين على عملهم ومجهوداتهم وكذلك لمختلف المؤلفين الذين ساهموا في النقاش الذي نتمنى أن يبقى مستمرا في الزمان والمكان ولا يكون مرتبطا بقانون ما، فالصناعة الثقافية تحتاج الكثير من النقاش وتسليط الضوء الإعلامي على المجال.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا التقديم.

إذن أعطي الكلمة مباشرة إلى السيدة مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

وزع هذا التقرير عليكم جميعا؟

إذن نعتبر على أن التقرير وزع، وبالتالي نستغني عن تقديمه.

شكرا للسيدة المقررة على العمل الذي قامت به.

إذن الآن نفتح باب المناقشة، ونبتدئ.. إذن متفقين على غادي تسلمو المداخلات مكتوبة؟

متفقين؟

إذن شكرا لكم.

إذن نعتبر على أنه المداخلات قد سلمت مكتوبة من طرف جميع الفرق والمجموعات والعضوين غير المنتسبين.

إذن إلى اسمحتو سنمر مباشرة إلى التصويت على مواد المشروع كما صادقت عليها اللجنة المعنية، وأبدؤها بـ:

المادة الأولى: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 2: كما وردت كذلك من مجلس النواب:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 3:

الموافقون: إجماع.

المادة 4:

الموافقون: إجماع.

المادة 5:

الموافقون: إجماع.

أنا سمعت بأن إجماع، أشنو المادة اللي عندكم فيها إشكال؟ نرجع.

السيد الرئيس، نرجع؟ الامتناع في أي مادة؟ المادة 4؟ فيها امتناع؟ طيب.

المادة 4:

فيها ملاحظة، احسب السيد الأمين شحال من واحد، السيد رئيس المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الإشكال عندكم في المادة 4، إذن:

الموافقون= 31؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

المادة 5:

الموافقون: إجماع.

المادة 6:

الموافقون: إجماع.

المادة 7:

الموافقون: إجماع.

المادة 8:

ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد المستشارين من هذه المجموعة لتقديم التعديل الأول، المتعلق باعتماد طريق الانتخاب في تعيين ممثلي الجمعيات المهنية بالمجلس الإداري للمكتب، تفضل أحد المستشارين من المجموعة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

التعديل الأول هو تغيير رؤساء الجمعيات المهنية للمؤلفين بممثلين عن الجمعيات المهنية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون والمسايرة بصفة قانونية، ينتخبون من قبل هيئة ناخبة تتألف من منخرطي كل صنف من أصناف الجمعيات المهنية المعنية.

يرمي هذا التعديل إلى اعتماد طريقة الانتخاب في تعيين ممثلي الجمعيات المهنية بالمجلس الإداري للمكتب، بدل الصيغة التي اعتمدت والمتمثلة في التعيين المباشر لرؤساء الجمعيات، الذي يحد من حرية الاختيار، كما أنه يكرس تراكم المسؤوليات في يد شخص واحد ويحد من فعالية أدائه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

رفض التعديل، الاحتفاظ بالصيغة للمادة 8 كما ورد في مشروع القانون رقم 25.19، نظرا لكون المكتب ليس هيئة للتنظيم الذاتي للمهنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 08.

الله يخليك، غير باش نوضحو الأمور.

نحن نشتغل في إطار مؤسسة برلمانية، يستند عملها على الفرق والمجموعات، والفرق مبدئيا تكون منسجمة في اتخاذ قراراتها، فلذلك نسهل الأمر من هاذ الجانب، نعتبر على أن هذا الفريق صوت، أما هو في الحقيقة راه هو تصويت فردي وشخصي ويلزم كل شخص، كل عضو أو كل برلماني يلتزم بما يقرره من خلال تصويته، عندكم الحق على أنه فقط الأيادي المرفوعة هي التي سوف نعتبرها في التصويت.

شكرا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

.. والرئيس خص ينضبط لعملية ديال التصويت، الرئيس خص يكون منضبط لذاته ومنضبط للقانون الداخلي ديال مجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير قل لي العدد أنا عندي 6 ديال الأعضاء في الفريق، 5 رفعو أيديهم وواحد لم يرفع يده، فكيفاش غنحسب؟

المستشار السيد نور الدين سليك:

مازال تتقول الشيء والنقيض ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

لا، صحح لي العدد.

المستشار السيد نور الدين سليك:

لا ما عندي ما نصحح لك العدد.

السيد رئيس الجلسة:

نعاودو التصويت، احنا ما عندنا حتى شي مشكل.

إذن أعيد، العملية واضحة ما عندنا ما نضيعو.

إذن أنا في الممتنعون بالنسبة للتعديل الذي تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، طيب 8.

سنمر إلى التعديل الثاني المقدم من نفس المجموعة، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هذا التعديل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

التعديل الثاني في نفس المادة هو إضافة ممثلين عن مستخدمي المكتب، تحدد كيفية تعيينهم بالنظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية العاملة بالمكتب، يرمي هذا التعديل إلى تمثيل المستخدمين بالمجلس الإداري للمكتب، توخيا لإشراكهم في اتخاذ القرار ولدعم مأسسة الحوار الاجتماعي للوقاية من النزاعات المهنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة للرد على هاذ التعديل.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

رفض التعديل، نفس التبرير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 8 للتصويت:

الموافقون؟ لا ما كاينش الإجماع.

بعدما تم رفض التعديلين المقدمين على المادة الثامنة، نمر الآن إلى التصويت على المادة الثامنة كما صادقت عليها اللجنة.

المادة 8:

الموافقون= 26؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 00.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون= 26؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 02.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: إجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون= 28؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

الآن أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون= 28؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.25 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.**

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>1) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، لابد أن نشيد بالعمل الذي قام به أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية باجتماعاتها إثر مناقشتها وتصويتها على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، هذا النص الذي يعكس اهتمام الحكومة بالشأن الثقافي ببلادنا واهتمامها بفئة لها أدوار طلائعية في نهضة المجتمع ونمائه الفكري من مؤلفين وفنانين، ولمواكبة هذا التوجه

سبق لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر أن استقبلنا ممثلين عن الهيئات النقابية والمهنية والجمعوية للفنانين عملا بمبدأ المقاربة التشاركية ورغبة منا في تجويد هذا النص من خلال الانفتاح على أراء المعنيين، كما عملنا على التصويت بمعية فرق الأغلبية على مشروع هذا القانون لما لامسناه في مقتضياته من تنظيم جيد لهاته المؤسسة في مراعاة لمبادئ الحكامة والنجاعة والاستقلالية.

فبفضل هذا المشروع سيتمتع المكتب الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لأول مرة بوضع قانوني في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام وبالاستقلال المالي، وهو ما سيمكنه من عصرنة طرق تدبيره وإدارته، وترسيخ الحكامة في التحصيلات والتوزيعات، وكذا الإسهام في النهوض بأوضاع المبدعين المادية والمعنوية.

وللارتقاء بعمل هذ المكتب، جاء هذا المشروع مؤسسا لمجموعة من الهيئات التدبيرية التي من شأنها ضمان نجاعة تدخلاته ومهامه، وذلك من خلال إحداث مجلس إدارة متمتع بجميع الاختصاصات اللازمة لإدارة المكتب، إلى جانب مجلس للتوزيع والتتبع، مضطلع بمهام استشارية وتوجيهية تهدف إلى النهوض بمجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وحمايتها.

كما جاء هذا النص بمقتضيات تهم تدبير حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة وترمي الى إعادة الاعتبار للقيمة الفكرية والإبداعية والفنية، حيث تم التنصيص على تأدية المكتب للمبالغ المستحقة لأصحاب الحقوق داخل أجل أقصاه شهران يحتسب من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تم خلالها استخلاص المداخيل المتأتية من استغلال هذه الحقوق، مع إحداثه لصندوق اجتماعي لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة بغية تمكينهم من نظام للتغطية الاجتماعية والاستفادة من مختلف الخدمات الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع هذا القانون يشكل طفرة نوعية ستمكن من التوفر لأول مرة على مكتب حديث بأجهزة تدبيرية وتقريرية لتسريع وتيرة تنفيذ التزاماته تجاه المبدعين، وترسيخ ثقافة الملكية الفكرية ببلادنا بما يضمن حقوق هته الفئة من مجتمعنا.

وتأسيسا لما سبق، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون بمعية فرق الأغلبية، داعين إلى ضرورة الإسراع بتنزيل النصوص التنظيمية المرتبطة به في أقرب الآجال وفق مقاربة تشاركية تمكن من إشراك مختلف المتدخلين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:</u>

في البداية نود التأكيد في فريق الأصالة والمعاصرة، على أهمية هذا المشروع، الذي يأتي في إطار تنفيذ التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله وأيده، فيما يتعلق بتثمين الثقافة والفن، باعتبارهما من الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتكازا على

أحكام دستور المملكة الذي يقر ويضمن حماية الإبداع والتعبيرات الثقافية المنصوص عليها في الفصول 5 و25 و26 منه.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نود التأكيد أيضا على أن هذا المشروع قانون يأتي في إطار الرقي بمجال الثقافة في بلادنا، من مجال الدعم إلى مجال الصناعة الثقافية وضمان حماية تامة للمؤلفين وحقوقهم، وفتح باب التوزيع الدال والشفاف لهذه الحقوق، وتحسين الوضع الاجتماعي لهذه الفئة، وتحسين البنية التحتية والرفع من جودة التكوينات في هذا المجال، خاصة وأن تاريخ تأسيس المكتب المغربي لحقوق المؤلفين يرجع إلى أربعينيات من القرن الماضي، مما يقتضي ضرورة النهوض بهذا المكتب في ظل التحولات التي تعرفها الصناعة الثقافية ومحال الإبداع الفني والثقافي بصفة عامة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا نفتخر أننا اليوم بصدد محطة تاريخية بالنسبة لوضعية المكتب المغربي لحقوق المؤلف، حيث سيحظى هذا الأخير، بموجب هذا المشروع، بنقلة نوعية ستمكنه لأول مرة في تاريخه من وضع قانوني في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام، يتمتع بالاستقلال المالي، مما سيمكنه دون شك من تعزيز وتقوية المهام الموكولة إليه، وتمكينه من عصرنة طرق تدبيره وإدارته، وكذا ترسيخ الشفافية والحكامة في تدبير التحصيلات والتوزيعات، إضافة إلى الإسهام في النهوض بأوضاع المبدعين المادية والمعنوية، خاصة وأن المغرب قد صادق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بصفته عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبفضل هذه الوضعية الجديدة، فإن المكتب المغربي لحقوق المؤلف سيتمكن من القيام بدور ديناميكي في ميدان الملكية الأدبية والفنية، وذلك باستعمال أدوات متقدمة وأنظمة معلوماتية حديثة ستمكنه من رفع المداخيل وتحسين التوزيعات في انسجام تام مع باقي القوانين الأخرى ذات الصلة، خاصة القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما تم تغييره وتتميمه.

وما يجب التأكيد عليه أيضا، أن الحكومة كانت لها الشجاعة الكافية في إخراج هذا القانون في صيغته النهائية، وفي هذا الإطار، نشكر السيد الوزير ونثمن عاليا المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الوزارة مع كافة الفعاليات الفنية، حتى يكون هذا المشروع في مستوى تطلعات الجميع، خاصة وأنه سيتمتع لأول مرة في تاريخه بوضع قانوني ومالي خاص.

كما ننوه بالمستجدات التي جاء بها هذا المشروع، خاصة تلك المتعلقة بإحداث مجلس الإدارة ومجلس التوجيه والتتبع وإحداث صندوق اجتماعي الفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، وذلك بهدف تمكينهم من نظام التغطية الاجتماعية ومواكبة ظروفهم الاجتماعية والصحية وحفظ كرامتهم والاعتراف بمجهوداتهم ودورهم في الحياة الثقافية والفكرية والفنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال القراءة المتأنية لهذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نود التأكيد على:

1. أن الإبداع الثقافي والفني المغربي يشكل اليوم الرهان الأكبر، الأمر الذي يتطلب معه تعزيز حماية أكبر وحرية أعمق لهذا الإبداع ومختلف التعبيرات الثقافية، مع ضرورة محاربة القرصنة والتصدي لها؛

2. إن الاهتمام بهيكلة وتحديث هذا القطاع، يتطلب إرادة قوية واستراتيجية واضحة للرفع من الشأن الثقافي من جهة، ودعم المثقفين، والفنانين والمبدعين، من جهة أخرى؛

3. إن الوضع الثقافي ببلادنا يتطلب إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي لبلادنا، ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني؛

4. ضرورة وضع الأسس لصناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الابداع قادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقرير الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنين.

من هذا المنطلق، وبالنظر للأهمية الكبيرة للمقتضيات التي جاء بها هذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

3) الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

إننا في الفريق الاستقلالي اليوم، بصدد محطة تاريخية بالنسبة لوضعية المكتب، حيث سيحظى هذا الأخير بموجب هذا المشروع، بنقلة نوعية، ستمكنه لأول مرة في تاريخه، من وضع قانوني في شكل شخص

اعتباري خاضع للقانون العام يتمتع بالاستقلال المالي، مما سيمكنه دون شك من تعزيز وتقوية المهام الموكولة إليه وتمكينه من عصرنة طرق تدبيره وإدارته، وكذا ترسيخ الشفافية والحكامة في التدبير، خاصة وأن المغرب قد صادق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إضافة إلى الإسهام في النهوض بأوضاع المبدعين المادية الدولية بصفته عضو في المنظمة العالمية للملكية.

فالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ستضاف إليه جملة من المهام التي من شأنها أن تقوي طبيعة عمله وتعزز مساره ببلادنا لإتمام عملية الإصلاح التي يعرفها قطاعه في الآونة الأخيرة، وإعادة الاعتبار للقيمة الفكرية والفنية والإبداعية، وضمان حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، خصوصا وأن المشروع جاء بمستجدات تتعلق بإحداث مجلس الإدارة ومجلس التوجيه والتتبع وإحداث صندوق اجتماعي لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، وذلك بهدف تمكينهم من نظام التغطية الاجتماعية ومواكبة ظروفهم الاجتماعية والصحية وحفظ كرامتهم والاعتراف بمجهودهم ودورهم في الحياة الثقافية والفكرية والفنية، كما سيمكن هذا المشروع قانون من تأهيل مجال حقوق المؤلفين عن طريق التعريف بحقوقهم والحقوق المجاورة على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي والنهوض بها من أجل ضمان حقوقهم المادية والمعنوية مع الانخراط في المكتب والتصريح بمصنفاتهم الأدبية والفنية، كما لا يجب أن ننسى أن مشروع هذا القانون يأتي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وخاصة فيما يتعلق بتثمين الثقافة والفن، باعتبارهما من الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أننا نعتقد أن تطوير مجال حقوق المؤلف يتطلب مزيدا من فرض شروط وضوابط قانونية صارمة مثل:

- ✓ فرض رسوم ضريبية على الفنانين الأجانب الذين يقومون بسهرات داخل المغرب؛
- ✓ إعادة النظر في المحتوى الرقمي الذي ينشر على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي؛
- ✓ الوضع الثقافي ببلدنا يتطلب إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي؛
- ✓ وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي؛
- ✓ إصلاح هذا القطاع، يتطلب إرادة قوية وإستراتيجية واضحة للرفع من الشأن الثقافي من جهة، ودعم المثقفين بصفة عامة، والفنانين والمبدعين بشكل خاص من جهة أخرى؛
- ✓ ضرورة أن يمنح هذا القانون للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة الوسائل اللازمة لضمان العمل الإيجابي به وتمتيع أعضائه بمزيد من الكفاءة والشفافية، مع توفير آليات وإجراءات وتدابير مختلفة ليتم تنفيذها.

من الطبيعي أن يمنح القانون رقم 25.19 لهذا المكتب وضعا قانونيا، ويمنحه شخصية اعتبارية، في إطار استقلالية مالية وإدارية متقدمة، إلا أننا من هذا المنبر نطالب بضرورة افتحاص مالي لمالية المكتب الحالي للوقوف على سوء التسيير الذي طبع هذا المكتب والذي توصلت شخصيا بعدة شكايات من عاملين ومستخدمين داخله تشتكي سوء التدبير المالي لهذا المكتب.

نأمل أن يقطع المكتب في صيغته الجديدة مع الممارسات التي سادت من قبل والتي طبعتها الارتجالية والمزاجية في التسيير إلى مؤسسة قادرة على الفعل الثقافي والتوجيه الفني والتتبع المبني على ضمان حقوق المبدعين بشتى مشاربهم.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز تصورنا وموقفنا حول هذا النص التشريعي الهام لكونه الأول من نوعه على الصعيد الوطني، والذي تم إعداده تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده المتعلقة بتثمين الثقافة والفن، باعتبارهما من الدعامات والمرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتكازا على أحكام دستور المملكة التي تضمن حماية الإبداع والتغيرات الثقافية.

السيد الرئيس،

في البداية، لابد أن ننوه بالنقاش الإيجابي والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على تفاعله مع ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين حول مقتضيات ومضامين هذا المشروع الذي استجاب لانتظارات شريحة عريضة من المجتمع لها تأثير في الساحة الثقافية من مبدعين ومهنيين ومثقفين وفنانين وإعلاميين.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نؤكد على الأهمية البالغة التي يحظى بها مجال

الثقافة والإبداع في المملكة، معتبرين أن ازدهارها يظل رهين بإشراك جميع نساء ورجال الثقافة والفن والإبداع، وإيجاد آليات لحماية حقوقهم وتمكنهم من إسماع صوتهم وإيصاله إلى الجهات المعنية، وخير دليل على ذلك هو تحويل المكتب المغربي لحقوق المؤلف إلى هيئة للتدبير الجماعي في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام، يتمتع بالاستقلال المالي من أجل حماية وتدبير حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، وتمكين جميع المنخرطين في المكتب من خدمات اجتماعية وصحية وثقافية وحفظ كرامتهم والاعتراف بمجهوداتهم ودورهم في الحياة الثقافية والفكرية والفنية، خاصة وأن المغرب قد صادق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بصفته عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام نسجل في الفريق الحركي بعض الملاحظات كالتالي:

- عدم اعتماد المقاربة التشاركية أثناء إعداد مضامين هذا المشروع؛

- ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والكفاءة في طريقة اختيار مسؤولي المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

- ضرورة اعتماد مراقبة فعالة حول التسيير الإداري والتدبير المالي لهذا المكتب؛

- مواكبة تدبير جيد وشفاف للمكتب وضرورة تحديث الترسانة القانونية، مع تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

اعتبارا لأهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا في الفريق الحركي، كمعارضة بناءة ومسؤولة، نتفاعل إيجابا مع هذا المشروع، إيمانا منا بأهمية خلق أجواء صحية للتوافق حول قضايا الشأن الثقافي وصيانة حقوق الإبداع والإنتاج الفكري والفني، إلا أننا نسجل بأسف شديد عدم تفاعل الحكومة مع تعديلات الفريق الحركي التي بلغ عددها 28 تعديلا بدون تقديم مبررات مقنعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نخصها للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وجدير بنا، ونحن نناقش السياسة الثقافية لبلادنا، الإشادة بما يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من اهتمام خاص بالقطاع الثقافي في سبيل جعله رافعه للتنمية والرخاء والازدهار ببلادنا.

كما نتقدم بالشكر إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على تقديمه لهذا المشروع الهام، الذي جاء لتعزيز مكانة ومهام المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل هذا القانون نقلة نوعية بالنسبة للمكتب المغربي لحقوق المؤلف، حيث سيمكنه لأول مرة في تاريخه، من وضع قانوني في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام يتمتع بالاستقلال المالي، مما سيمكنه دون شك من تعزيز وتقوية المهام الموكولة إليه وتمكينه من عصرنة طرق تدبيره وإدارته، وكذا ترسيخ الشفافية والحكامة في تدبير التحصيلات والتوزيعات، إضافة إلى الإسهام في النهوض بأوضاع المبدعين المادية والمعنوية، خاصة وأن المغرب قد صادق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بصفته عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

فبفضل هذه الوضعية القانونية الجديدة، سيتمكن المكتب من لعب دور ديناميكي في ميدان الملكية الأدبية والفنية باستعمال أدوات متقدمة وأنظمة معلوماتية حديثة تمكنه من رفع المداخيل وتحسين التوزيعات، في انسجام تام مع مقتضيات القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما تم تغييره وتتميمه.

وتأتي هذه المستجدات في انسجام وتناغم مع رؤية وأهداف الاتحاد العام المقاولات المغرب، إذ لطالما أكدنا، عبر فيدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية (FICC[1])، على ضرورة مراجعة القانون المنظم للمكتب المغربي الحقوق المؤلف بهدف تأسيس هيئة للتدبير الجماعي، على غرار ما يحدث في تجارب أخرى، باعتباره ركيزة لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وضامنا لاحترام حقوق المؤلفين وحقوق الملكية الفكرية، ووضع إطار يتلاءم مع الوضعية الاجتماعية لمهنيات ومهنيي القطاع والتي لا زالت تتسم بالهشاشة.

ونحن نأمل أن تقدم المقتضيات التي جاء بها مشروع هذا القانون دفعة ودعامة قوية للمكتب المغربي لحقوق المؤلف حتى يضطلع بالمهام المخولة له في مجال حقوق المؤلفين وحقوق الملكية الفكرية.

ولأجل ذلك، وانسجاما مع سياسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب الرامية إلى النهوض بالقطاع الثقافي ببلادنا، فإننا نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون ونصوت عليه بالموافقة.

[1] **F**édération des **I**ndus**t**ries **C**ulturelles et **C**réatives

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وفي البداية أود أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت اجتماعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والتي سمحت لنا بالخصوص بتدارس أوضاع الفن والثقافة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتفاعل السيد الوزير بالإيجاب مع مختلف التعديلات المقدمة، لكنه أعلن منذ بداية النقاش بأنه لن يقبل أي تعديل مما دفعنا لسحب التعديلات التي تقدم بها فريقنا حرصا منه على الإسراع بإخراج هذا المشروع قانون إلى حيز الوجود كخطوة أولى في سبيل تنزيل مضامين الدستور الجديد حدد في باب الحقوق والحريات الأساسية مجموعة من المجالات التي ينبغي التعامل معها من حيث التنظيم القانوني بشكل خاص ومنها الثقافة والفن، إذ نص في الفصل 26 على أن "دعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة.

كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة".

ونؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن الجهود يجب أن تنصب بعد المصادقة على هذا المشروع على ضمان مقتضياته والإسراع بإخراج نصوصه التطبيقية.

حقيقة أن مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سيدشن لمرحلة جديدة في الحياة الثقافية والفنية ببلادنا، إذ سيعمل على عصرنة المكتب ومعالجة الاختلالات التي تخترقه ومواكبته مع مضامين الدستور الجديد حتى يضطلع بالأدوار التي أنشئ من أجلها وتطويرها، لكنه يتضمن مجموعة من النقائص التي يجب تداركها مستقبلا، ومن أهمها:

• مشكل الهياكل: كثرة التعيينات وعدم تحديد عددها مما يضرب مبدأي الاستقلالية والديمقراطية على مستوى المجلس الإداري، وهذا باعتراف السيد الوزير نفسه الذي يقول بأن الأمر مؤقت فقط.

ويمكن أن تثير النقاش حول مدى دستورية القانون، زيادة على آثار ذلك فيما يخص تنازع المصالح وإمكانية خضوع الوزير للضغط في تمرير قرارات بحكم الأغلبية المعينة سواء من قبل المستغلين أو من قبل فئات من ذوي الحقوق، في حين أن ذلك لن يتم في حالة تولي الوزارة مهمة الإشراف على الإدارة وإعمال القانون بمساعدة معينين من أجهزة أخرى (تشريعية، قضائية، مؤسسات حكامة)؛

• تأسيس جمعيات مهنية: يطرح مشكل سواء على مستوى التسمية "مهنية" كما لو كان الأمر يتعلق بنقابات وهكذا سيتم فهمه من قبل المهنيين، في حين أن الأمر يتعلق بجمعيات للتدبر الجماعي لها وظائف محددة ومن المفروض أن تكون النواة للاستقلالية التدريجية مستقبلا. كما يطرح هذا التوجه مشكل تنزيل القانون لأن هذه الجمعيات لن تؤسس من تلقاء نفسها وليس معقولا أن تقوم الوزارة بتأسيسها وستكون هناك خلافات ونزاعات أثناء فترة التأسيس بحكم معرفتنا بالمجال، ولذلك سوف يقتصر المجلس الإداري على المعينين فقط.

• غياب (جهاز) أجهزة الرقابة والتحكيم.

وتأسيسا على ما سبق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قررنا التصويت لصالح مشروع القانون المذكور كما تمت المصادقة عليه داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

7) مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تحويل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين المحدث بموجب رقم 2.64.406 بتاريخ 5 ذي الحجة 1384 (8 مارس 1965) إلى هيئة للتدبير الجماعي في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام وتتمتع بالاستقلال المالي، وذلك من خلال ما جاء به من مستجدات تتعلق أساسا بـ:

- ✓ إحداث مجلس إدارة يتمتع بجميع الاختصاصات اللازمة لإدارة المكتب؛
- ✓ إحداث مجلس للتوجيه والتتبع، يضطلع بمهام استشارية في مجال النهوض بمجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وحمايتها؛
- ✓ التنصيص على القواعد الأساسية لتدبير حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؟
- ✓ التنصيص على مقتضيات خاصة بالتنظيم والمراقبة المالية للمكتب؛

✓ إحداث صندوق اجتماعي لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة قصد تمكينهم من نظام للتغطية الصحية وإن كانت هذه هي مرامي مشروع هذا القانون الذي عرف إخراجه إلى حيز الوجود تأخرا لا يتلاءم والتحولات التي شهدها العالم من حولنا في جميع المجالات وتخلف بالتالي عن مواكبتها وضيع علينا الكثير من الفرص وإهدار الكثير من الحقوق لفئات واسعة من الفنانين والمبدعين والمنتجين، فإن مضمونه يتطلب عدة تعديلات لتجويد النص من جهة، ولملاءمته من جهة أخرى مع الطفرة التي عرفتها المنظومة القانونية عملا بأحكام دستور 2011 وتوسع فضاء الحقوق والحريات ببلادنا، إلا أن ذلك لم يكن من رأي الحكومة التي رفضت جميع التعديلات التي تقدم بها مستشارو مجلس المستشارين بالرغم من وجاهتها ومن كونها صادرة عن مؤسسة تشريعية لها دورها المتميز بحكم تركيبتها المتنوعة من شأنها إغناء العمل البرلماني وفق أحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية بتعديلات ترمي إلى تجويد النص وتحسين حكامة المكتب ودمقرطة تسييره وتمثيل المستخدمين بأجهزته التداولية وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرار وتوفير مناخ اجتماعي سليم ومحفز لتطوير الأداء والرفع من فعالية المكتب في انجاز المهام المسندة إليه، إلا أن هذه التعديلات كما غيرها من تعديلات باقي الفرق والمجموعات ووجهت بالرفض، ووفاء من الأمانة التمثيلية الملقاة على عاتقنا فإننا نتمسك بها ونرفض التصويت على نص يفتقر إلى توفير أدنى شروط التدبير الديمقراطي الشفاف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8) مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع قانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي يأتي استجابة لمطلب تثمين الثقافة والفن، وحيث أن بلادنا قطعت مراحل أساسية وهامة في وضع إطار مؤسساتي لمحاربة الاختلالات التي يعرفها الحقل الفني الثقافي والإبداعي والموسيقي والرياضي، هذه الحقول التي شكلت واقعة أساسية للرقي والتقدم بالشعوب والحضارات.

إن هذا المشروع يحظى بأهمية خاصة لدى فئات عريضة من المبدعين والمؤلفين والمنتجين في شتى المجالات، نظرا لما تحمله من مستجدات تحمي حقوقهم وإبداعاتهم وتضمن مكتسباتهم وتصون أيضا إبداعاتهم من الاستغلال و السرقة، فإن التنصيص على تعزيز وتحديث الترسانة القانونية من أجل ضمان حماية أكبر لحقوق المؤلفين و المبدعين، و توفير المناخ الملائم للتنمية وجذب الاستثمارات ببلادنا، فالدور الذي يضطلع به المؤلف المبدع في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الحقوق الثقافية وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية يجعلنا الآن مسؤولون اليوم على إصدار تشريع جيد ووضع لبنات مؤسسة قوية قانونيا وماديا للاضطلاع بحماية حقوق المؤلفين والمبدعين.

حضرات السيدات والسادة،

إن تحويل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين إلى هيئة للتدبير الجماعي في شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام، ويتمتع بالاستقلال المالي ويتكون من مجلس إدارة له صلاحيات واسعة، ومجلس للتوجيه، ثم إحداث صندوق اجتماعي لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة لتمكينهم من نظام التغطية الاجتماعية، كل هذا يعتبر صراحة قفزة تشريعية وتحولا قانونيا ومؤسساتيا جد إيجابي واعترافا بالمكانة التي يحتلها المؤلف والمبدع في المجتمع المغربي.

وفي نفس السياق وبالموازاة مع هذه الخطوة التشريعية الهامة، فإننا نهيب بضرورة الحفاظ على مكتسبات موظفي هذه المؤسسة وتحسين أوضاعهم.

9) مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع القانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي يندرج في إطار المجهودات المبذولة للنهوض بالشأن الثقافي والفني ببلادنا، والتي يوليها جلالة الملك اهتماما خاصا، ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يحتل موقعا مركزيا لتحقيق الأهداف المتوخاة.

ومساهمة في تجويد مقتضيات مشروع القانون، تقدمنا في مجموعة العدالة الاجتماعية بمجموعة من التعديلات تتمثل بالأساس في:

✓ التأكيد على أن توزيع مستحقات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المستخلصة يجب أن تتم لفائدة أصحاب الحقوق وكذلك

لفائدة ذويهم؛

✓ إدراج مقتضيات في مشروع القانون تحدد بشكل دقيق تأليف مجلس الإدارة وكيفية تعيين أعضائه، عوض أن يتم ذلك بنص تنظيمي، وقد اقترحنا أن يتألف المجلس علاوة على رئيسه من 12 عضوا: خمسة (5) أعضاء ممثلين عن الإدارة وخمسة (5) أعضاء ينتخبون من قبل المنخرطين بالمكتب وعضوين (2) من شخصيات من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تدبير حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، على أن يتم تعيين هؤلاء الأعضاء بمرسوم؛

✓ النص على وجوب التصريح بالممتلكات من طرف مدير المكتب، تعزيزا للشفافية والحكامة الجيدة.

وندعو في مجموعة العدالة الاجتماعية إلى تزويد المكتب بالموارد البشرية والمالية الضرورية ليقوم بالمهام المنوطة به مع تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة في تدبيره، ونؤكد في الأخير على أننا سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع هذا القانون بالإيجاب، آملين أن يساهم في النهوض بأوضاع أصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

10) مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الحرم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 25.19 يتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وهو النص الذي يأتي بعد مصادقة المجلس قبل شهرين على مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي يأتي في إطار العناية الملكية السامية بالثقافة والفن ونساء ورجال الثقافة، وسعيا إلى تحديث الإطار القانوني من أجل مواكبة التغيرات التي عرفتها الصناعة الإبداعية.

إن هذا النص القانوني المعروض علينا اليوم يرمي بالأساس إلى تحويل "المكتب المغربي لحقوق المؤلفين" إلى هيئة للتدبير الجماعي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، وهو ما سيمكن من توفير الآليات الضرورية من أجل مواجهة التحديات والتغيرات التي يعرفها هذا المجال داخليا وخارجيا.

كما يهدف أيضا إلى النهوض بالوضعية المادية للفنانين وحماية حقوقهم وأصحاب الحقوق المجاورة، سواء كانوا مغاربة أو أجانب، وتحديد جدول تسعيرة استخلاص المستحقات بالنسبة لمختلف أشكال استغلال المصنفات والأداءات، فضلا عن تمكين المنخرطين من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية.

السيد الوزير المحترم،

إن النهوض بالفن والإبداع يقتضي فتح حوار وطني وتعبئة مختلف الموارد والنأي بهذا المجال عن الصراعات السياسوية الضيقة، فالفن لا انتماء له وهو ملك للجميع بدون استثناء. وأن تطوير هذا المجال يمر لا محالة عبر النهوض بوضعية الفنانين وتبويئهم المكانة التي يستحقون.

ولهذا نرى من الضرورة بمكان مواصلة الحوار مع مختلف المتدخلين من أجل معالجة الإشكالات العالقة، بعيدا عن ضغط المسطرة التشريعية.

لقد واكبنا النقاش الذي رافق الدراسة والتصويت على هذا النص بمجلس النواب، وأنصتنا لملاحظات الفنانين بخصوص هذا القانون وندعو

الوزارة الوصية إلى الإنصات أيضا لهذه الملاحظات من أجل ضمان حسن تنزيل هذا القانون وبلوغ الأهداف المرجوة منه.

ومن هنا، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة:

- إحداث مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة المؤلفين وذويهم؛

- حماية حقوق المؤلفين وذوي الحقوق وتعزيز الضمانات والقواعد المتعلقة بالملكية الفكرية؛

- التسريع بإخراج النصوص التنظيمية لهذا القانون لحيز الوجود باعتبارها اللبنة الأساس؛

- محاربة كل مظاهر القرصنة التي تلحق أضرارا مادية مباشرة بالفنانين والمهنيين وتهدد الإبداع الفني؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين المغاربة، خصوصا أولائك الذين قدموا خدمات جليلة للوطن من خلال القانون المتعلق بالمؤلف.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، آملين أن يسهم في تطوير المجال الفني ببلادنا وحماية حقوق المؤلفين بما ينعكس إيجابا على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.